الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

الفرع: تحليل إقتصادي
التخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

بعنوان:

أثار إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني

إعداد الطالب:
عمير حمه

إشراف الدكتور:
روابح عبد الباقي

أعضاء لجنة المناقشة:

1- ا.د.السعدي رجال: جامعة أم البواقي.....رئيسا
2- د.روابح عبد الباقي: جامعة قسنطينة.....مقررا
3- د.غياط الشريف: جامعة قالمة.....مناقشا
4- د.زرقين عبود: جامعة أم البواقي.....مناقشا

السنة الجامعية: 2008–2009

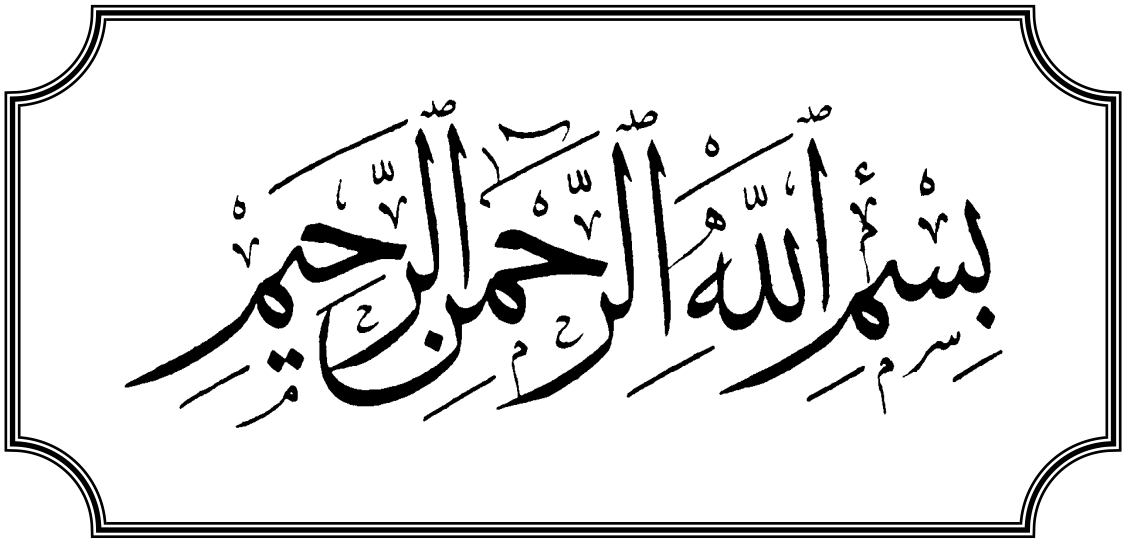
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر:

الحمد لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه المذكرة، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه﴿إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون﴾ فالحمد لله أوله وآخره.

أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور روابح عبد الباقي على قبوله الإشراف على هذه الدراسة، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة، التي كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل، أفراد عائلتي الكريمة، وكافة الأساتذة والطلبة، وجميع الأصدقاء والزملاء.

إليهم جميعا أقول: جزاكم الله خيرا.

المقدمة:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ تفكير الدول الرأسمالية المتقدمة في خلق مؤسسات إقتصادية دولية، بهدف ضبط الإقتصاد العالمي والسهر على إستقرار النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي، فتم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1944، على إثر إتفاق بروتن وودز، الذي إحتضنت مفاوضاته الولايات المتحدة الأمريكية وحضرته 44 دولة في إطار الندوة النقدية والمالية الدولية للأمم المتحدة.

ورغبة من هذه الدول في إستكمال الأساس الثالث المنقوص من أركان النظام الاقتصادي الدولي، إنصب التفكير على تأسيس منظمة دولية للتجارة، تختص بإدارة النظام التجاري الدولي، فأقترحت الدول الرأسمالية عقد مؤتمر دولي للتجارة، وهو ما تم في هافانا سنة 1947، ووضع خلال هذا المؤتمر ميثاق عرف بإسم ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمل، ينص على مبادئ التعاون الدولي في مجال التجارة، ويطالب بإنشاء منظمة دولية للتجارة، ولكن هذا المشروع قد قوبل بالرفض.

وبالموازاة مع الرفض الذي لقيه قيام هذه المنظمة، إتفقت 23 دولة في 30 أكتوبر 1947 بهافانا على توقيع معاهدة لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، لتدخل حيز التنفيذ إبتداء من 1 جانفي 1948، وتتخذ من مدينة جنيف مقرا لها، وهي إتفاقية مؤقتة في إنتظار تحضير المناخ المناسب لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

وبعد عقد ثمانية جولات من المفاوضات التجارية الدولية المتعددة الأطراف، كانت أولها في مدينة جنيف بسويسرا سنة 1947، وأخرها جولة الأورغواي الشهيرة التي إنتهت رسميا في 15 أفريل 1994 بمدينة مراكش المغربية، وتم التوصل خلال هذه الجولة إلى 28 إتفاقية تغطى مختلف الجوانب المتعلقة وذات الصلة بالتجارة الدولية، وأهم هذه الإتفاقيات تلك التى تقر بميلاد كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الإعتبارية للمنظمات الدولية، متمثلا في المنظمة العالمية للتجارة، والتي أسند إليها الإشراف على تنفيذ كافة الإتفاقيات الموقع عليها خلال هذه الجولة، وإدارة الجولات اللاحقة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

بعد التوصل إلى إتفاق بشأن قيام المنظمة العالمية للتجارة، إنطلق الحديث من جديد عن ظاهرة العولمة الإقتصادية، والتي بدأت فعلا بإكتمال الحلقات الثلاث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

وتزداد أهمية هذه المنظمة يوما بعد يوم، بالنظر إلى تهافت الدول للإنضمام إليها، وشمولية الإتفاقيات التي تشرف على تنفيذها بحيث لم تقتصر على التجارة الدولية للسلع فقط، بل تشمل كذلك التجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار، بالإضافة إلى السياسات التجارية ونظم الجمارك وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية، علاوة على نظام عملها الذي كفل لها حق مراجعة

السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومتابعة إلتزامها بأحكام ومبادئ الإتفاقيات، من خلال تقييم مدى توافق سياساتها مع تلك الأحكام والمبادئ.

ورغم ما تشهده هذه المنظمة من تسارع كبير من الدول للإنضمام إليها، للإستفادة مما توفره هذه المنظمة من فرص ومزايا للدول الأعضاء، إلا أن أغلب الدول النامية ترددت كثيراً في الإنضمام إليها، بسبب تخوفها من أثر تحرير التجارة على إقتصادياتها، فكثير من هذه الدول تخشى أن يؤدي انضمامها إلى إنهيار توازناتها الإقتصادية و الإجتماعية، خاصة وأن أغلب الدراسات تجمع على أن تحرير التجارة الدولية سيكون في صالح الكيانات والدول الكبرى، أما الدول النامية وإن كانت ستستفيد من بعض الإيجابيات إلا أنها ستواجه كثيرا من السلبيات، كما أن هناك صعوبات إقتصادية كبيرة تعترض تلك الدول التي بقيت خارج هذه المنظمة.

والجزائر من بين الدول النامية الساعية للإندماج في النظام الاقتصادي العالمي، قامت خلال تسعينات القرن الماضي، بجملة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقدمت طلبها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996، لكنها لم تتمكن من الحصول على العضوية إلى اليوم، رغم مرور أكثر من 13 سنة من المفاوضات مع أعضاء المنظمة.

ومن المؤكد أنه في حالة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإلتزامها بما تضمنته إتفاقيات هذه المنظمة من قواعد وأحكام متعلقة بتحرير التجارة الدولية، سينجر عنه عدة آثار وإنعكاسات على الإقتصاد الوطني، والإنشغال الذي يثير إهتمام المتتبعين لمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة، هو ما الذي يمكن أن يضيفه هذا الإنضمام إلى تطور ونمو الاقتصاد الوطني، وما العقبات التي يمكن أن يضعها في طريقه، فإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يعتبر هدفا في حد ذاته، ولكن الغرض الأساسي هو الإستفادة مما تلعبه هذه المنظمة من دور في النمو والتطور الذي يحققه النظام الاقتصادي العالمي، عليه فان التساؤل الذي يفرض نفسه هو: **هل سيعمل النظام الجديد للتجارة العالمية على تسهيل مهمة الجزائر في الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، أو أنه سيضع أمامها عقبات جديدة زيادة على ما تعانيه من تخلف في ظل الواقع الاقتصادي الحالي؟**

والإجابة الشاملة على هذا التساؤل الرئيسي، والإلمام بمختلف جوانبه، يقتضي تجزئتة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الخلفية التاريخية لقيام المنظمة العالمية للتجارة، وما دورها وآثارها على الإقتصاد العالمي؟
2. ما أهداف البرامج الإصلاحية التي إعتمدتها الجزائر، وماهي نتائجها وآثارها؟
3. ماهي آخر تطورات مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة، وما آثار هذا الإنضمام على الإقتصاد الوطني، وما الإجراءات التي يمكن إتخاذها لدعم وحماية الاقتصاد الوطني؟

إن تفهم النظام الجديد للتجارة العالمية وإستقصاء آثاره بالنسبة للجزائر والدول النامية بوجه عام، يكتسي أهمية بالغة، ذلك أن هذه الدول تعاني من التخلف وعدم قدرتها على الإنطلاق في التنمية مما ينتج عنه ضعف دورها في النظام التجاري العالمي، والأمر بالنسبة للدول النامية لا يتعلق بمجرد تحسين أوضاع التجارة والنمو الاقتصادي؛ كما هو الحال بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، وحتى الدول التي إنطلقت في التصنيع والتي تحتل موقع ممتاز يمكنها من مواجهة ما تنطوي عليه المنظمة العالمية للتجارة من تحديات؛ بل إن المسألة أعقد بكثير، فالأمر يتعلق بمصيرها ومستقبلها في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية، الذي لم تشارك في تشكيله، بسبب ضعف دورها في مراحل تأسيسه، ومن جانب آخر فان بقاء بعض الدول خارج إطار المنظمة له عواقب وخيمة في ظل إرتفاع وتيرة العولمة، وفي ظل الاتساع المستمر لمواضيع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ وعليه فمن المهم بالنسبة للجزائر وبقية الدول النامية أن تتعرف على محتوى هذه الإتفاقيات، وتتبين ما ينجر عنها من آثار حتى تعيد ترتيب أوضاعها وتراجع سياساتها الداخلية والخارجية، لتستفيد من الفرص التي قد يفرزها النظام العالمي الجديد وتتجنب ما ينتج عنه من ضرر.

وترمي هذه الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومختلف التساؤلات السالفة الذكر، إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها ما يلي:

1. تسليط الضوء على الخلفية التاريخية لقيام المنظمة العالمية للتجارة وما شهدته من تطورات، ومن ثمة الإحاطة بمختلف إتفاقيات هذه المنظمة وما تقوم عليه أحكام و أسس تلتزم بها الدول الأعضاء.
2. محاولة إبراز خصائص وتطورات الإقتصاد الجزائري، وتقييم نتائج وآثار مختلف البرامج الإصلاحية التي شهدها، وإبراز دورها في الإستعداد للإندماج في الإقتصاد العالمي.
3. إلقاء الضوء على الإجراءات التي إتخذها الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن ثمة التعرف على أهم الدوافع والعوامل التي تقف وراء هذه الرغبة، وكذا مختلف الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام تحقيقها.
4. محاولة إستقصاء أهم الآثار والإنعكاسات الإيجابية والسلبية المحتملة على القطاعات الإقتصادية الرئيسية في الجزائر من زراعة وصناعة وخدمات وجمارك، والتي يمكن أن تترتب نتيجة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والإلتزام بأحكام و أسس التحرير التي تقوم عليها مختلف إتفاقيات هذه المنظمة.
5. إلقاء الضوء على أهم الإجراءات التي يمكن إعتمادها، لدعم وحماية الاقتصاد الوطني، ومن ثمة تحقيق إندماج إيجابي للجزائر في المنظومة التجارية الدولية.

وتقتضي طبيعة وخصوصية الموضوع إتباع توليفة من المناهج العلمية للإلمام بمحاور الدراسة، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في أغلب هذه المحاور، من خلال وصف وتحليل الأوضاع الإقتصادية في الجزائر، والنظام الجديد للتجارة العالمية وإستقصاء أثاره بالنسبة للجزائر، كما تم إستخدام

المنهج التاريخي لإستعراض مختلف التحولات التى مر به النظام التجاري الدولي الجديد، والتطرق للتطورات التي شهدها الإقتصاد الوطني منذ عشرية الثمانينات من القرن العشرين إلى مطلع الألفية الثالثة، وكذا تطورات مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة، إضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على حالة الجزائر باعتبارها دولة نامية ساعية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وتتمثل أهم صعوبات هذه الدراسة في التباين الكبير في المعطيات الإحصائية بين مختلف مصادرها، وحتى ضمن المصدر الواحد، الأمر الذي استدعى بذل الكثير من الجهد والوقت لانتقاء أدق الإحصائيات وأقربها إلى الواقع؛ بالإضافة إلى نقص مصادر المعلومات المتعلقة بمسار ومحتوى مفاوضات الجزائر مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

1. الفصل الأول: يتناول قيام المنظمة العالمية للتجارة وترسيخ النظام التجاري الدولي الجديد من خلال محاولة التطرق إلى الخلفية التاريخية لقيام المنظمة العالمية للتجارة، ومختلف التطورات التي مرت بها، وأهم الإتفاقيات التي شملتها، وكذا دورها وأهميتها في الإقتصاد العالمي.
2. الفصل الثاني: يتم من خلاله التطرق إلى أهم الخصائص والتطورات التي شهدها الإقتصاد الوطني، إبتدءا من عشرية الثمانينات من القرن العشرين إلى غاية مطلع الألفية الثالثة، وذلك بالتعرض إلى مختلف البرامج الإصلاحية المعتمدة، وآثارها على مختلف التوازنات الداخلية والخارجية، دورها في إعداد الإقتصاد الوطني للإندماج في الإقتصاد العالمي.
3. الفصل الثالث: خصص لدراسة علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال استعراض الجوانب المختلفة لمسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الآثار والإنعكاسات المحتملة لإتفاقيات هذه المنظمة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني، كما تم تناول مختلف الإجراءات الضرورية لتأهيل الإقتصاد الوطني وحمايته.

الفصل الأول: قيام المنظمة العالمية للتجارة وترسيخ النظام التجاري الدولي الجديد

تمهيد:

شهد النظام التجاري الدولي منذ أكثر من نصف قرن تطورات سريعة ومتلاحقة، حيث أقر مؤتمر هافانا سنة 1947 إنشاء منظمة التجارة الدولية، إلا أن هذه المبادرة لم تلقى تأييدا من طرف الدول الصناعية، ومن ثم باءت هذه المحاولة لتنظيم التجارة العالمية بالفشل، لتحل محلها في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، التي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 1948.

ومن جانفي 1948 إلى غاية أفريل 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، شهدت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ثماني جولات تفاوضية من اجل تحقيق المزيد من التحرير للتجارة الدولية، وقد كانت جولة الاورغواي أخر وأهم هذه الجولات على الإطلاق، اذ تم التوصل خلالها إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية التي حلت محل هذه الاتفاقية في الأول من جانفي1995، ولتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة الأورغواي.

وسيكون هذا الفصل بمثابة السرد التاريخي والوصفي لمختلف التطورات التي شهدها النظام التجاري الدولي، بدءا بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، مرورا بجولة الاورغواي ونتائجها التاريخية، وصولا إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ومختلف النتائج التي حققتها المفاوضات التجارية الدولية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المنظمة في تحقيق العولمة الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: نشاءة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وتطورها

بعد فشل المجموعة الدولية في إنشاء منظمة دولية للتجارة خلال مؤتمر هافانا، تم التوصل إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف، حيث تم التصديق على إنشاء الاتفاقية المؤقتة للتعريفات الجمركية والتجارة باعتبارها اتفاقية تجارية متعددة الأطراف، وتطورت هذه الاتفاقية من خلال عقدها لجولات تفاوضية بين الأطراف المتعاقدة، بغرض توسيع نطاق المشاركة وزيادة حجم التنازلات الجمركية بما يسمح بتحرير المبادلات التجارية الدولية.

المطلب الأول: نشاءة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

جاء إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، في إطار المساعي والمحاولات المختلفة التي بذلتها المجموعة الدولية، من أجل إقرار ميثاق دولي ينظم سلوك دول العالم في مجال المبادلات التجارية الدولية، وكان من أهم هذه المحاولات ميثاق هافانا.

الفرع الأول: مؤتمر هافانا

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونجاح مؤتمر بروتن وودز في إنشاء مؤسسات نقدية ومالية دولية، سعت الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع قواعد وأسس تحكم التجارة الدولية، لذلك دعت الحكومة الأمريكية عددا من الدول للدخول في مفاوضات لإبرام اتفاق متعدد الأطراف قصد التخفيض المتبادل للتعريفة الجمركية، وقدمت لائحة تحمل اقتراحات خاصة بتوسيع التجارة العالمية والتشغيل.[1]

وفي 18 فيفري 1946 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على مشروع قرار تقدم به مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، يدعو إلى عقد مؤتمر لصياغة ميثاق منظمة التجارة الدولية (ITO)[*]، وتم تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر عقدت دورتها الأولى بلندن في أكتوبر 1946، ثم دورة ثانية بجنيف في الفترة الممتدة من افريل إلى اكتوبر 1947، انتهت بإعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية، وقدم هذا المشروع للمؤتمر الدولي للتجارة الذي انعقد بالعاصمة الكوبية هافانا في 21 نوفمبر 1947 واستمر إلى غاية 24 مارس 1948، وتم خلاله الاتفاق على الميثاق الذي عرف باسم (ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة) أو (ميثاق التجارة الدولية) [2]، ووقعت على هذا الميثاق 53 دولة من بين 56 مشاركة في هذا المؤتمر، الذي لم يحضره الاتحاد السوفياتي.[3]

وقد تضمن ميثاق هافانا أربعة فصول، تناولت الثلاثة الأولى منها السياسات التجارية الدولية، وما يشوبها من عوائق ومشاكل تؤثر سلبا على التدفقات السلعية بين الدول، بالإضافة إلى الاتفاقيات الخاصة

(1) Jouanneau Daniel, Le Gatt, Puf, que sais – je ? 2ème édition, france, 1987, p.11.

(*) ITO: International trade Organization.

(2) عاطف السيد، الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، 1999، ص.13.

(3) حكيم مفتاح، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص.65.

بتجارة المواد الأولية والمجموعات التصديرية الأساسية وسياسات العمل والتوظيف، أما الفصل الرابع يتناول مجموعة القواعد العامة التي تحكم سلوك الدول في مجال المبادلات التجارية، ومنها العمل على تطوير الإنتاج العالمي وزيادته كما ونوعا، والقيام بتخفيض متبادل للتعريفات الجمركية وسائر الحواجز أمام التجارة، وإلغاء القيود الكمية، والقضاء على المعاملة التمييزية في التجارة الدولية، وإلغاء الأساليب الاحتكارية التي تنتهجها بعض الدول[1]، واستثنى ميثاق هافانا بعض الدول من تخفيض القيود الجمركية في حالات ثلاث، أصبحت متواترة في مختلف الاتفاقات التجارية الدولية اللاحقة، وتتعلق هذه الحالات بما يلي:[2]

- السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية.
- إنشاء صناعات جديدة.
- عجز ميزان المدفوعات.

وترجع هذه الاستثناءات إلى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الوقت إلى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية، إذ حث هذا الميثاق الدول المتقدمة على تقديم المساعدة للدول النامية عن طريق إقامة المشاريع والاستثمار فيها، وإمدادها برؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تحتاجها من أجل التنمية، كما سمح للدول الأعضاء بمكافحة الإغراق عن طريق فرض رسم تعويضي إذا لحق هذا الإغراق بصناعة محلية أو أثر على صناعة ناشئة.

وقد جاء ميثاق هافانا ليكون مكملا لاتفاقية بروتن وودز وذلك لعاملين أساسيين:[3]

- العامل الأول: إن صندوق النقد الدولي يهدف إلى تصحيح اختلالات موازين المدفوعات الدولية، وإلغاء الرقابة على الصرف الخارجي وعلى حركات رؤوس الأموال، وإنشاء نظام للدفع متعدد الأطراف، ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا إذا تحررت التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وهو ما يرمي إليه ميثاق هافانا.

- العامل الثاني: إن القروض التي يقدمها البنك الدولي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، لا تكفي لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة، ومن هنا يرمي ميثاق هافانا إلى إضافة مصدر آخر للتمويل يتمثل في المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

وعلى الرغم من وضوح وأهمية ميثاق هافانا لتنمية اقتصاديات المجتمع الدولي، وتقديمه مشروعا طموحا في صالح الدول النامية عن طريق انتهاج الدول المتقدمة لسياسات تجارية تخدم مصالح كل أطراف المجموعة الدولية، إلا أنه لم يلقى النجاح، حيث تعرض لنقد شديد من طرف الاتحاد السوفياتي ومجموعة الدول الحليفة له، التي ترى أن هذا الميثاق ما هو إلا أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية

(1) حكيم مفتاح، مرجع سابق، ص.65.

(2) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999،ص-ص. 322- 324.

(3) حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص.10.

للسيطرة على العالم، ورأى آخرون أن هذا الميثاق لا يتماشى مع الأوضاع السائدة في العالم الحديث، لأنه يتجاهل مسألة هامة، وهي توازن ميزان المدفوعات في مختلف الدول مع أنه شرط ضروري وهام لكل تنظيم اقتصادي على المستوى الدولي[1]. كما أن الدول المتقدمة تراجعت عن تطبيق ما جاء به ميثاق هافانا، حيث قامت الإدارة الأمريكية بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق، وجمدت عرضه على الكونغرس الأمريكي للتصديق بالرغم من كونها صاحبة المبادرة في عقد هذا الميثاق، ولقد استمر هذا الموقف الأمريكي الغامض اتجاه الميثاق الجديد للتجارة الدولية حتى عام 1950 أين رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على الوثيقة، وخاصة في الجزء المتعلق بإنشاء منظمة للتجارة الدولية وذلك خشية أن تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية، وألغي هذا الميثاق بعد أن حذت باقي الدول حذو الولايات المتحدة الأمريكية في عدم التصديق عليه [2]، وبذلك لم يتم تنفيذ ميثاق هافانا، ولم تظهر منظمة التجارة الدولية التي جاءت في ظله إلى الوجود، على الرغم من اتفاق جميع الدول المجتمعة في هافانا على تأسيسها.

الفرع الثاني: تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

أثناء الاجتماعات التحضيرية لإنشاء منظمة التجارة الدولية خلال مؤتمر هافانا، اتفقت 23 دولة[*]، معظمها من الدول الأعضاء في اللجنة التحضيرية للمؤتمر على الدخول في مفاوضات تستهدف تخفيض التعريفة الجمركية فيما بينها دون أن تنتظر ظهور منظمة التجارة الدولية، وقد دارت المفاوضات في البداية على أساس كل سلعة على حدة، وبين كل دولتين، ثم عممت هذه الاتفاقيات الثنائية ووضعت في قالب واحد يتضمن اتفاقا موحدا متعدد الأطراف، أطلق عليه إسم " الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " أو ما يسمى بالغات" GATT " نسبة إلى الأحرف الأولى من تسمية هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية" Général Agreement on Tariffs and Trade". وفي 30 أكتوبر 1947 تم التوقيع على الاتفاقية العامة "الغات " التي أصبحت نافذة المفعول ابتدءا من الفاتح جانفي 1948[3]، واتخذت من مدينة جنيف السويسرية مقرا رئيسيا لها.

وتعرف اتفاقية الغات على أنها معاهدة دولية متعددة الأطراف، تنص على نظام عالمي من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية والتي تقبلها طوعا الدول الأعضاء، بهدف تحرير التجارة الدولية

(1) جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، الطبعة الأولى، 2002، ص.145.

(2) آيات الله مولحسان، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004، ص.5.

(*) تتضمن الدول المؤسسة لاتفاقية الغات سنة 1947 عشر دول صناعية متقدمة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، أستراليا، نيوزلندا، كندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، النرويج، بالإضافة إلى دولة تنتمي إلى شرق أوروبا هي تشيكوسلوفاكيا وثلاثة دول بأمريكا اللاتينية هي: البرازيل والشيلي وكوبا، وسبع دول آسيوية هي: الهند وباكستان والصين وبورما وسيلان و دولتين عربيتين هما: سوريا ولبنان، فضلا عن دولتين إفريقيتين هما جنوب روديسيا وجنوب إفريقيا. لمزيد من الإيضاحات ارجع إلى: محمد محمد علي إبراهيم،الجات، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.11.

(3) سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص.91.

وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول وتعيق حركة التجارة الدولية.[1]

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ الغات

على الرغم من أن الغات ليست منظمة عالمية، لا من حيث الجانب الشكلي ولا الجانب القانوني، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف الغات

تسعى اتفاقية الغات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

– العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة، والسعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.

– رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة.

– الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.

– تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

– تسهيل الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.

– ضمان زيادة حجم التجارة الدولية، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.

– انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

الفرع الثاني: المبادئ العامة للغات

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة قامت اتفاقية الغات على مجموعة من المبادئ والقواعد، وقد تمثلت أهم هذه المبادئ فيما يلي:

– **مبدأ عدم التميز في المعاملة:** تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة التعامل مع كل الأطراف المتعاقدة بنفس المعاملة، هذا المبدأ يتحقق بمراعاة شرطين أساسين، شرط الدولة الأولى بالرعاية ويقصد به أن كل طرف ملزم بتعميم المزايا التي يقدمها إلى أي دولة أخرى على بقية الأطراف المتعاقدة، ويستثني من ذلك المزايا التي تمنحها دولتين لبعضهما في إطار أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الجمركي[1]، وكذلك الامتيازات التجارية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة للدول النامية بموجب النظام المعمم للأفضليات، وشرط المعاملة الوطنية ويقصد به معاملة المنتج المستورد– بعد دفع

(1) حميد الجميلي، البعد الأيديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة الموسومة: منظمة التجارة العالمية ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص–ص.1–2.

(2) عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص– ص.255–256.

(1) يونس محمود، اقتصاديات دولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص–ص.397–398.

الرسوم الجمركية– نفس المعاملة التي يلقاها المنتج الوطني المماثل، أي أنه ينبغي عدم التمييز بين السلع المستوردة والسلع المماثلة المنتجة محليا.[2]

– **مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية:** ويقصد بهذا المبدأ اقتصار حماية الأطراف المتعاقدة لصناعاتها الوطنية من المنافسة الأجنبية، على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته، والهدف من هذا المبدأ هو تحقيق أكبر قدر من الشفافية في المعاملات التجارية الدولية.[3]

– **مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية:** تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو خفض شرائح التعريفة الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز تجاوزه.

– **مبدأ الالتزام بالمعاملة التفضيلية للدول النامية:** تسمح المادة 18 من اتفاقية الغات للدول النامية بتعديل هيكل التعريفة الجمركية بما يوفر الحماية اللازمة لصناعاتها الناشئة، كما يمكن للدول النامية أيضا استخدام قيود كمية لاحتواء خلل في ميزان المدفوعات، ويتم اتخاذ هذه الإجراءات بعد التفاوض مع بقية الأطراف المتعاقدة.

– **مبدأ الالتزام بتجنب دعم الصادرات:** وفق المادة 16 من الاتفاقية، تلتزم الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية بتجنب تقديم إعانات للصادرات، لأن ذلك قد يلحق ضررا بدول أخرى متعاقدة.

– **مبدأ عدم الإغراق:** تلزم المادة 6 من اتفاقية الغات الأطراف المتعاقدة بعدم تصدير منتجاتها بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلدها الاصلي، إذا كان من شأن ذلك إيقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة، أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر، وتخول الاتفاقية للطرف المتعاقد فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلا من جانب أي دولة أخرى. [4]

– **مبدأ التفاوض في إطار الغات:** تنص اتفاقية الغات على ضرورة لجوء الأطراف المتعاقدة إلى التشاور والتفاوض لحل النزاعات والخلافات الناشئة بينها حول سياساتها التجارية.[5]

المطلب الثالث: جولات التفاوض التي عرفتها الغات ونتائجها

(2) إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية، 1997، ص.16.

(3) Emmanuel Combe, L'organisation Mondiale du Commerce, Armand Colin, France, 1999, P.27.

(4) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، 2003، ص.16.

(5) رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص.114.

لما كان الهدف الأساسي من إبرام اتفاقية الغات هو تحقيق أكبر قدر من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية، وإزالة كافة العوائق التي من شأنها أن تؤثر على حركة إنسياب السلع، فقد كان من الضروري تحقيقا لهذا الهدف، إجراء سلسة من المفاوضات في صورة جولات متعاقبة، تشارك فيها الدول الأعضاء في الاتفاقية بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة، وكنتيجة لذلك فقد أدارت الغات منذ إنشائها ثمانية جولات للمفاوضات التجارية، وقد إستغرقت هذه الدورات حوالي خمسين عاما.

وما تجدر الإشارة إليه أن الجولات الخمس الأولى التي عقدت تحت مظلة الغات تميزت بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية، أما بقية الجولات فإنها تحتل مكانا متميزا في مسار تحرير التجارة الدولية، حيث ركزت على التخلص من الحواجز غير الجمركية، وقد كانت الجولة الأخيرة (جولة الارغواي) أهم مرحلة في تاريخ النظام التجاري الدولي الحديث، إذ تناولت بالإضافة إلى العناصر السابقة مواضيع أخرى جديدة مرتبطة بتحرير المبادلات التجارية الدولية.

الفرع الأول: الجولات الخمس الأولى للغات

لقد عقدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الغات خلال الفترة (1947 – 1961) خمس جولات من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كانت على النحو التالي:

– **جولة جنيف 1947**: إنعقدت هذه الجولة في مدينة جنيف بسويسرا سنة 1947، وتم خلالها التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الغات، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الجولة 23 دولة، وتم فيها التنازل عن 45 ألف تعريفة جمركية تشمل سلعا قيمتها 10 مليار دولار تشكل 45 % من مجموع قيم التجارة العالمية. [1]

– **جولة أنسي 1949:** إنعقدت هذه الجولة بفرنسا سنة 1949، وتعتبر من الناحية العملية أول جولة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار اتفاقية الغات، وتم الاتفاق خلالها على تخفيض خمسة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية، كما إنضمت عشرة دول جديدة إلى عضوية الغات ليصبح عدد الأعضاء 33 عضو.

– **جولة توركاي (1950 –1951):** جرت مفاوضات هذه الجولة في توركاي بانجلترا خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1950 إلى أفريل عام 1951، وقد تم خلال هذه الجولة تخفيض 7800 تعريفة جمركية، وقد تميزت هذه الجولة بالإرتفاع الملحوظ في عدد الدول المشاركة حيث وصل عددها إلى 38 دولة.

– **جولة جنيف 1956:** إنعقدت هذه الجولة في جنيف عام 1956 بمشاركة 26 دولة، وتم خلالها تخفيض التعريفة الجمركية لسلع تبلغ قيمتها 2.5 مليار دولار.

(1) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص.49.

– **جولة ديلون (1960 –1961):** جرت هذه الجولة بجنيف وسميت بهذا الإسم نسبة إلى "دوغلاس ديلون" وهو نائب السكرتير العام الأمريكي الذي إقترح هذه المفاوضات وكان المحرك الأساسي فيها، وشاركت في هذه الجولة 26 دولة، وقد جرى خلال هذه الجولة نقاش حول مباشرة المجموعة الأوربية لأعمالها الناتجة عن معاهدة روما عام 1957. [1]

الفرع الثاني: عرض وتقييم جولة كنيدي (1964 – 1967)

بعد إنتهاء الجولات الخمس الأولى للغات أصدرت الأطراف المتعاقدة في ماي 1963 قرارا حددت فيه الأسس والمبادئ التي يجب أن تجري على أساسها جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجديدة والمعروفة بجولة كينيدي، وسميت بهذا الاسم رغم أنها جرت في جنيف بسويسرا، نسبة إلى الرئيس الأمريكي " جون كيندي " اعترافا بمجهوداته في مجال التجارة الدولية، وقد تم عقد هذه الجولة في ماي 1964 واستمرت حتى جوان 1967 بمشاركة 62 دولة، وتم توقيع البيان الختامي في مدينة جنيف. [2]

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي عجلت بانعقاد جولة كيندي فيما يلي:

– إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية التي شكلت اتحادا جمركيا، حيث اعتمدت دول المجموعة على سياسة جمركية موحدة وألغت كافة القيود الكمية فيما بينها، مما أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية.

– موجة التحرر الكبيرة التي عرفتها الدول المتخلفة، وبحثها عن سوق لتصريف منتجاتها نصف المصنعة في ظل نظام تجاري عادل.

– اقتصار المفاوضات السابقة لجولة كيندي على موضوع التعريفة الجمركية، ولم تهتم بالقيود غير التعريفة، أي الحواجز الجمركية.

– انتشار السياسات الحمائية من خلال التحايل على نصوص الاتفاقية.

– قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، ليحل محله قانون التجارة الذي يخول للرئيس السلطة لتخفيض التعريفة الجمركية على أساس المبادلة بالمثل بنسبة 50 % من المستوى الذي تكون عليه حينما يصبح القانون نافذ المفعول، وبالتالي يصبح للرئيس إمكانية تقييد التجارة أو تحريرها وذلك تماشيا مع المعطيات الاقتصادية التي برزت في هذه المرحلة.

– تميزت الجولات السابقة بإبرام اتفاقية الألياف المتعددة سنة 1961 كإجراء قصير الأجل يطبق لمدة سنة واحدة، ولكن استمر تطبيقه إلى حين إعلان مراكش، وهذه الاتفاقية تتحفظ عليها الدول النامية، اذ ترى أنها تقيد صادرات المنسوجات والملابس في الدول النامية إلى أسوق الدول الصناعية بحصص كمية، وهي تنطوي على خرق لقاعديتين من قواعد الغات، فهي تستخدم نظام الحصص بدلا من التعريفة الجمركية في حماية الصناعات المحلية، كما أنها تنطوي على التمييز بين الأطراف المتعاقدة، وتحديدا فإن التمييز هنا ضد الدول النامية. [1]

(1) René Sandretto, Le commerce international, Armand Colin, France, 1999, P. 42.

(2) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.23.

(1) Alain Samuelson, Economie international contemporaine, aspects réels et monétaires, OPU, Algérie, 1993, P.38.

وقد أسفرت مفاوضات جولة كيندي عن نتائج جديدة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

– التوصل إلى اتفاق لمكافحة الإغراق في أواخر عام 1967، لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 جويلية 1968، بحيث أن المادة السادسة من اتفاقية الغات اعتبرت كقاعدة لإبرام هذه الاتفاقية ووضحت أسلوب ووسائل مكافحة الإغراق، وقد تم مراجعة هذه الاتفاقية لاحقا خلال جولة طوكيو، ثم أصبحت أحد الاتفاقات الأساسية (كما سنرى ذلك فيما بعد) التي أسفرت منها جولة الاورغواي.[2]

– التوصل إلى اتفاق يقضي بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة 35 % ويكون هذا التخفيض تدريجيا على مدى 5 سنوات (1968– 1972) لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار، ويختلف متوسط التخفيض حسب الوزن النسبي لكل طرف متعاقد في الصناعة العالمية، وفي هذا الإطار وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض جمركي على مجموعة من السلع الصناعية بنسبة 50 %، أما المجموعة الاقتصادية الأوربية فقد وافقت على تخفيض تعريفتها بنسبة 35 %، أما اليابان فإن معدل متوسط التخفيض بلغ نسبة 30 %، وبالنسبة لكندا فهو 24 %، أما المملكة المتحدة فخفضت تعريفتها بنسبة 38 %. أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فقد تم تخفيض الحقوق الجمركية عليها بنسبة 20 %.[3]

– التوصل إلى اتفاق بشان موضوع التجارة والتنمية، حيث تم التطرق في هذا الشأن إلى وضعية الدول النامية وأحقيتها في المعاملة التفضيلية، حيث جاء في نص الاتفاقية بما يلي:" على الدول المتقدمة أن تولي عناية خاصة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية، وان تمنع وضع عراقيل جديدة أمامها، كما يجب عليها أن تتعهد بتمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها و تنميتها".

ورغم هذا النص الصريح، الذي يلزم الدول المتقدمة على احترام المعاملة الخاصة للدول النامية، ورغم مشاركة العديد من الدول النامية في هذه الجولة إلا أن النتائج التي انتهت إليها، كانت مخيبة لأمال ممثلي هذه الدول، حيث أعربوا عن أسفهم العميق بعدم مشاركتهم الفوائد التي سوف تعود على الدول المتقدمة فقط.[4]

الفرع الثالث: عرض وتقييم جولة طوكيو (1973–1979)

بعد ستة سنوات من انتهاء جولة كيندي، انطلقت جولة جديدة من المفاوضات، وانعقدت في مدينة جنيف بسويسرا، وسميت بجولة طوكيو بسبب انعقاد المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها في العاصمة اليابانية طوكيو في سبتمبر 1973، وشارك فيها 102 دولة، ودامت حوالي 06 سنوات، حيث إنتهت

(2) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص.49.

(3) Michel Rainelli ,l'organisation mondiale du commerce , casbah édition, Algérie, 1999, P.57.

(4) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.25.

المناقشات سنة 1979، وقد تم التطرق خلالها لمسائل أدرجت لأول مرة في جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ذلك أنها تزامنت مع ظروف دولية جديدة مختلفة تماما عن تلك التي كانت سائدة خلال الجولات السابقة، وتم خلالها التوصل إلى العديد من النتائج الهامة في تاريخ تحرير التجارة الدولية، وقد كانت هذه الجولة جد مميزة وهذا لعدة اعتبارات، منها:

– الظروف الاقتصادية الدولية التي شهدها العالم في مجال التجارة الدولية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي سنة 1971 عن السياسة الاقتصادية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية الهادفة التي تجاوز المصاعب التي تواجه الاقتصاد الأمريكي كالتضخم، البطالة، عجز الميزان التجاري، وتدهور القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية، وقد تضمنت هذه السياسة عدة إجراءات، منها عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وقد كان هذا إيذانا بانهيار نظام بروتن وودز النقدي، ونظرا للارتباط القوي بين النظام النقدي والتجارة الدولية فقد شهدت المبادلات الدولية اضطرابات كبيرة، نتيجة لعودة الحمائية وتراجع الدول المتقدمة عن تحرير التجارة الخارجية. وكذلك كان لأزمة النفط في أكتوبر 1973 أثر كبير في تدهور الاستقرار النقدي وتعميق الركود الاقتصادي والعجز في الميزان التجاري للدول المستوردة للنفط، مما دفع بهذه الدول إلى الإفراط في تطبيق المادة 12 الخاصة بميزان المدفوعات وتطبيق الإجراءات الحمائية.

– اتساع هدف المفاوضات، فلم تقتصر هذه الجولة على هدف تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير التعريفية، لكنها كانت تسعى إلى إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية[1]، ويبين أهمية هذه الجولة جدول أعمالها الثري فقد تم تحديد ستة (6) مجالات تكون محل المفاوضات تتمثل في: تخفيض وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية، مراجعة وتعديل النص الأساسي للاتفاقية العامة والمتعلق بالسماح للأطراف المتعاقدة بتطبيق الإجراءات الوقائية للحد من الواردات في ظروف معينة وهو ما يسمى بشرط الوقاية (clauses de sauvegarde)، اعتماد المعاملة التفضيلية للمنتجات الاستوائية، إزالة العوائق التجارية غير التعريفية المباشرة وغير المباشرة، إزالة العوائق التجارية لمنتجات القطاع الزراعي، وإدماج أكبر عدد ممكن من الدول وقبولها في الغات من أجل إنجاح المفاوضات.[2]

– التغيير الهيكلي الحاصل في الاقتصاد العالمي، فالمجموعة الأوروبية عززت موقعها الريادي كأول مصدر عالمي، بعد توسعها في الأول من جانفي سنة 1973 وانضمام كل من بريطانيا، ايرلندا و الدانمارك لتصبح تشتمل على 9 بلدان، وهذا بنسبة 36,6 % من المبادلات العالمية لسنة 1973. وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت حصتها 16.5% واليابان 6.4%.[1]

وخرجت جولة طوكيو بمجموعة من النتائج الهامة، فقد شهدت الرسوم الجمركية تخفيضا بنسبة 33% لينخفض المتوسط المرجح للرسوم الجمركية على السلع الصناعية من 7,2% إلى 4,9%، إلا أن بعض

(1) Michel Rainelli, op.cit ، P.58.

(2) حكيم مفتاح، مرجع سابق، ص–ص.79–80.

(1) Michel Rainelli, op.cit, P. 59.

السلع بقيت مستبعدة من هذه التخفيضات كالسيارات والنسيج، كما تم التوصل خلال هذه الجولة إلى تسع اتفاقيات خاصة وأربع تفاهمات، يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

– **اتفاقية الدعم:** تلجأ كثير من الدول إلى دعم صناعاتها مما قد يسبب أضرار بالنسبة للتجارة الخارجية للدول الأخرى، وفي هذه الجولة تم التوصل إلى اتفاقية في هذا الشأن وتتضمن إجراءات لمكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية، وتلتزم الدول الأعضاء بضمان ألا يتسبب تقديم الدعم في إلحاق الضرر بتجارة الدول الأخرى، وتحدد هذه الاتفاقية حالات وشروط وضوابط فرض الرسوم التعويضية.

– **اتفاقية القيود الفنية على التجارة:** ويقصد بالقيود الفنية على التجارة الإجراءات والمعايير التي تتخذها الدول لأغراض أمنية أو صحية أو بيئية، وقد تم رصد حوالي 800 إجراء مخل بالتجارة الحرة، وأقرت هذه الاتفاقية استخدام المعايير التقنية بهدف ضمان صحة وسلامة وأمن المستهلكين المحليين أو حماية البيئة، من دون أن تكون هذه المعايير والإجراءات حواجز وعراقيل إضافية وغير ضرورية في وجه التجارة الحرة.

– **اتفاق مكافحة الإغراق:** تم التوصل إلى إقرار رسوم مكافحة الإغراق، وفي الحقيقة هذا الاتفاق هو استمرارية للاتفاق المتوصل إليه في جولة كيندي.

– **اتفاق حول القيمة لدى الجمارك:** وتضع هذه الاتفاقية نظاما متجانسا لتقرير قيمة السلع المستوردة بهدف احتساب الرسوم الجمركية المستحقة حيث تم التخلي عن أسلوب التقدير الجزافي للقيمة عند الجمارك، ليحل محله أسلوب أكثر واقعية، حيث أصبحت القيمة لدى الجمارك تحدد على أساس القيمة الواردة في فاتورة الشراء أو وثيقة الشحن، وأعطيت الدول النامية فترة سماح تصل إلى خمس سنوات قبل الالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق، وهو اتفاق ملزم فقط للأطراف الراغبة في الانضمام إليه. [3]

– **اتفاق حول تراخيص الإستيراد:** توضح هذه الاتفاقية الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الإستيراد كوسيلة للحد من الواردات، حيث التزمت الأطراف المتعاقدة بالعمل على تبسيط إجراءات إصدار تراخيص الإستيراد، واستعمال هذا الأسلوب بصفة مرنة حتى لا تكون هذه التراخيص وسيلة لتقييد المبادلات التجارية الدولية.

– **اتفاق المشتريات الحكومية:** يقصد بالمشتريات الحكومية تلك القطاعات السلعية التي تحتكر الدولة التداول فيها عن طريق الإستيراد، والتي يسمح فقط للقطاع الخاص الوطني بالتعامل في صفقاتها، وتضمنت هذه الاتفاقية مجموعة القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين و المصدرين الأجانب.

(2) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002، ص.48.
(3) نفس المرجع، ص.49

– **اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية:** نظرا لأهمية هذه المادة وارتباطها بالاحتياجات الأساسية للشعوب في مجال التغذية، توصلت هذه الجولة إلى اتفاقية بهدف تحرير وتوسيع نطاق التجارة الدولية في هذا المجال.

– **اتفاقية الألبان:** أبرمت هذه الاتفاقية بهدف توسيع نطاق و تحرير التجارة الدولية في منتجات الألبان والحليب ومشتقاته وتحقيق الاستقرار لهذه السلعة الحيوية، بهدف تفادي حدوث فوائض أو عجز في العرض العالمي.

– **اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية:** تم الاتفاق على إلغاء كافة الضرائب الجمركية، والتعريفات المفروضة على كافة أنواع الطائرات المدنية، بما في ذلك قطع الغيار، وذلك ابتداءا من 1980، و هذا الاتفاق ملزم لكافة الأعضاء من دون استثناء.

كما توصلت هذه الجولة إلى أربع تفاهمات حول:[1]

– المعاملة التفضيلية للدول النامية.

– الإجراءات التجارية المتخذة لأغراض مرتبطة بميزان المدفوعات.

– الإجراءات الوقائية لأغراض التنمية.

– إجراءات التصديق، التشاور وتسوية النزاعات.

أما بالنسبة للدول النامية، فقد منحت معاملة تفضيلية حسب نص اتفاق طوكيو، وتتمثل تلك المعاملة في إعطاء الدول المتقدمة معدلات تعريفية جمركية أفضل في إطار النظام العام للتفضيلات، والسماح بعقد اتفاقيات فيما بين الدول النامية سواء على المستوى الجهوي أو على الصعيد العالمي.

ويمكن القول أن ما خرجت بها جولة طوكيو من قرارات واتفاقيات، على الرغم من عدم تلبيتها لحاجات الدول النامية وإغفالها لبعض المجالات، إلا أنها كانت أرضية لإنطلاق جولة أخرى من المفاوضات يتسع نطاقها ليغطي مجالات أخرى لم يسبق التفاوض حولها في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية، وهو الأمر الذي حدث بالفعل عندما بدأت الجولة الثامنة للمفاوضات (جولة الاورغواي) لتبنى على ما تم إنجازه في جولة طوكيو.

(1) Michel Rainelli, op.cit, P.64.

المبحث الثاني: جولة الاورغواي التاريخية ونتائجها

مثلما ظهرت إتفاقية الغات سنة 1947، في إطار مساعي الدول الصناعية الكبرى في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، جاءت الدعوة إلى عقد جولة الاورغواي، هذه الجولة التي تعد الثامنة والأخيرة في مفاوضات الغات، إستمرت قرابة ثمانية سنوات متواصلة بدءا من إعلان "بونتاديل ايست" بالاورغواي في 20 سبتمبر 1986 وحتى الموافقة المبدئية على نتائج الجولة في 15 ديسمبر 1993، ثم التوقيع النهائي على الوثيقة الختامية من قبل المجلس الوزاري في 15 أفريل 1994 بمدينة مراكش المغربية. وقد شاركت في بداية مفاوضات هذه الجولة 97 دولة ثم زادت إلى 117 دولة في ختام المفاوضات لتصل إلى 125 دولة عند التوقيع على الوثيقة الختامية[1]، ورغم ما شهدته مفاوضات هذه الجولة من صعوبات، إلا أنها أسفرت عن نتائج هامة تم صياغتها في شكل مجموعة من الاتفاقيات والقواعد، التي ستحكم النظام التجاري العالمي الجديد، وهذا في إطار محاولة الدول الصناعية بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية العالمية، ووضع قواعد وأسس لحركة التجارة الدولية من منظور النظام العالمي الجديد.

المطلب الأول: مفاوضات ونتائج جولة الاورغواي

لقد كانت جولة الاورغواي أهم جولات الغات من حيث أبعادها ونتائجها وطول الفترة التي استغرقتها، كما طرحت خلالها قضايا جديدة متعلقة بالتجارة الدولية للتفاوض، الأمر الذي عرضها للعديد من العقبات التي كادت أن تؤدي إلى فشلها وتوقفها أكثر من مرة، لكن إرادة الدول وبالخصوص الدول الصناعية الكبرى في الوصول إلى نتائج تخدم مصالحها، أدت بعد مفاوضات طويلة وشاقة إلى التوصل إلى النتائج التي خرجت بها هذه الجولة.

الفرع الأول: أسباب ودوافع انعقاد جولة الاورغواي

إن الأحداث والتغيرات المتلاحقة السياسية والاقتصادية والتجارية التي بدأت تظهر بعد انتهاء جولة طوكيو، دفعت الدول الصناعية والنامية على حد سواء على التفكير في عقد جولة جديدة، تأخذ في الحسبان هذه الأحداث والتغيرات، والتي يمكن رصد أهمها في ما يلي: [2]

– ازدياد حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية وعلى حماية أسواقها المحلية، من خلال استعمال أساليب مستحدثة للحماية التجارية وبالتحديد الالتجاء على فرض قيود غير جمركية، الأمر الذي أدى إلى انتشار ما أطلق عليه بالحمائية الجديدة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي، مما أدى على انخفاض كبير في مستويات الأداء الاقتصادي لكثير من الدول.

(1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004، ص.327.

(2) محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص–ص.138–139.

– ظهور بعض المشكلات الاقتصادية والتي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية كأزمة النفط وأزمة المديونية الخارجية، مما نتج عنه التشكيك في قدرة النظام التجاري السائد على حل الأمور التجارية، التي بدأت تتعقد أكثر فأكثر بين الدول الصناعية فيما بينها وبين هذه الدول والدول النامية.

– شعور الولايات المتحدة الأمريكية بتراجع نفوذها الاقتصادي على الرغم من تعاظم دورها السياسي والعسكري، ورغبتها في تحسين موقعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسية وتوسيع نشاطها في شتى أرجاء العالم.

– استمرار حالة الكساد خلال الثمانينات في الدول الصناعية الكبرى، دفع الدول إلى محاولة الاعتماد على تجديد وفتح الأسواق والمنافذ الخارجية للخروج من هذه الوضعية.

– تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا الموحدة وبالخصوص من السياسة الزراعية الأوروبية، التي أدت إلى تناقص حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية.

– تنامي تجارة الخدمات التي باتت تشكل 20%[1] من الإنتاج العالمي، ورغبة الدول الصناعية في الاستفادة من المزايا التنافسية التي تتوفر عليها في هذا المجال، ومنها تنامي التجارة في الخدمات المعلوماتية والمالية وحقوق الملكية الفكرية.

– تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، واستحواذها عن الجزء الأعظم من التجارة الدولية والاستثمارات غير المباشرة، التي أصبحت تمثل أهم البدائل والحلول لمواجهة أزمة المديونية التي تعاني منها الدول النامية.

– انهيار النظام الاشتراكي وانتهاء ما أطلق على تسميته بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وهو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي.

– تنامي القوى الاقتصادية الآسيوية، خصوصا اليابان والدول الأسيوية حديثة التصنيع وبعض دول أمريكا اللاتينية، ومنافستها للدول الصناعية في عدة مجالات اقتصادية.

– ازدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي من خلال ممارسات الدول المتقدمة الهادفة لتجاوز قواعد الغات والتحايل عليها بالاتفاقيات الثنائية والقيود التقنية، وقد ساعد على انتشار هذه الفوضى ضعف آلية فض النزاعات في الغات 1947.

لكل هذه الأسباب وغيرها كان التفكير في دورة جديدة تنعش النظام التجاري الدولي، وتوقف التآكل الذي أصاب المبادئ التي قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعكس التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة.

الفرع الثاني: سير مفاوضات جولة الاورغواي

(1) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاد الدول النامية، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص.57.

في نوفمبر 1982 دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر وزاري للغات، لممارسة المزيد من الضغط على المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإرغامها على الحد من إجراءات دعم صادراتها الزراعية، كما استهدفت الولايات المتحدة من خلال الدعوة لعقد هذا المؤتمر العمل على توسيع نطاق تطبيق أحكام الغات ليشمل بالإضافة التجارة الدولية للسلع، التجارة الدولية في الخدمات.

إلا أن الجهود الأمريكية في هذا المؤتمر وفي الدورة الأربعون للأطراف المتعاقدة للغات سنة 1984، باءت بالفشل ولم تسفر عن تحقيق أي تقدم، بحيث رفضت الدول الأوروبية تقديم أي تنازلات في سياستها الزراعية المشتركة. كما ان الدول النامية من جهتها رفضت فكرة توسيع الاتفاقية لتشمل الخدمات.[1]

بعد هذا الفشل والاختلاف في المواقف، تم عقد اجتماع بمدينة بون من 2 إلى 4 ماي 1985 شاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة من الدول الأوربية إضافة إلى كندا، صدر عنه بيان يؤكد على أهمية البدء في جولة جديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف والدعوة لعقد مؤتمر تحضيري لذلك.

وتم إجراء سلسلة من الاجتماعات التحضيرية التي شهدت المزيد من الاختلافات حول المواضيع التي سيتم طرحها في المفاوضات الجديدة، إلا انه يبقى واضحا خلال هذه الفترة إجماع دولي على وجوب عقد جولة جديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف.

وانطلقت جولة الاورغواي رسميا بمدينة بونتاديل ايست "Punta del esté" بالاورغواي في 20 سبتمبر 1986، وقد خطط لها أن تستمر أربع سنوات، لكنها دامت أكثر من سبع سنوات، وعرف إعلان بدء هذه الجولة بإعلان بونتاديل اسيت، تضمن المبادئ العامة التي ستسير عليها المفاوضات والتي يتمثل أهمها فيما يلي: [2]

– تتم المفاوضات وفقا للمبادئ العامة للغات وخاصة مبدأ الوضوح والشفافية، وتحقيق الفائدة لكافة الأطراف المشاركة.

– تعد نتائج هذه الجولة بمثابة صفقة متكاملة لا تتجزأ، بحيث تقبل أو ترفض برمتها دون اختيار أو انتقاء.

– تتعهد الدول المشاركة بالتوقف عن فرض قيود تجارية جديدة، أو رفع معدلات التعريفة الجمركية الحالية اعتبارا من تاريخ صدور هذا الإعلان، وخلال مفاوضات جولة الأورغواي.

– التأكيد على استمرار المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول المتخلفة وفقا للباب الرابع من اتفاقية الغات الأصلية، وقرار الأطراف المتعاقدة في 28 نوفمبر 1979 الخاص بالمعاملة التفضيلية للدول النامية وعدم إلزامها بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

– ألا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل، فيما يتعلق بالالتزامات التي تقدمها في المفاوضات التجارية لتخفيض أو إزالة القيود التعريفية أمام صادرات الدول النامية إلى أسواقها. [1]

(1) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.33.

(2) عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية الرابحون دوما و الخاسرون دوما، دار المستقبل، دمشق 1996، ص–ص.41–42.

(1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، مرجع سابق، ص.335.

وقد حدد بيان بونتاديل ايست القضايا التي ستعالجها جولة الاورغواي وصنفها ضمن مجموعتين، مجموعة تحرير تجارة السلع ومجموعة تحرير تجارة الخدمات[2]. كما حدد البيان إتمام المفاوضات خلال أربع سنوات لينتهي الاجتماع الوزاري سنة 1990.

وقد تكررت الاجتماعات واللقاءات بعد لقاء بونتاديل ايست، اذ تم عقد مؤتمر دولي في مونتريال بكندا في ديسمبر 1988 لمراجعة مدى درجة التقدم في سير المفاوضات، كتقرير عن نصف المدة المحددة لإنهاء مفاوضات جولة الأورغواي، وإمكانية وضع إطار محدد للاتفاقيات والقضايا المطروحة للتفاوض والتي ستغطي المفاوضات في النصف الثاني من الجولة، جمع هذا المؤتمر هو الآخر بين وزراء التجارة لدول الأطراف المتعاقدة في الغات. ومثلما كان مقررا إنهاء مفاوضات جولة الأورغواي في سنة 1990، عقد الاجتماع الوزاري في بروكسل وتميز بالحضور القوي للبلدان النامية حيث التزمت الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية من أجل تنمية اقتصادياتها، إلا أن الخلافات العميقة في وجهة نظر الأطراف المتفاوضة حول بعض القضايا قد جعل اجتماع بروكسل ينتهي دون التوصل إلى اتفاق نهائي، مما هدد بانهيار المفاوضات وفشل هذه الجولة، وبالرغم من ذلك فقد تم استئناف المفاوضات بين الأطراف الرئيسية لمواصلة المحادثات وفق البنود المتفق عليها، وعليه تم عقد اجتماع بجنيف في ديسمبر 1991 عندما تقدم آرثر دنكل السكرتير العام للغات بمشروع متكامل لوثيقة ختامية للجولة، تعد بمثابة الحصيلة الكاملة لما أسفرت عنه المفاوضات بين الدول الأعضاء في الفترة ما بين 1986 و 1991، وتضمنت هذه الوثيقة 28 نصا قانونيا ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم مغطية كافة مجالات التفاوض التي أقرها الإعلان الوزاري الصادر في مدينة بونتادل أيست في الأورغواي سنة 1986، بالإضافة إلى الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة عالمية جديدة للتجارة.[3]

وقد نجح دنكل في دمج الاتفاقيات المنصوص عليها في مشروع اتفاق واحد، والتي كانت تخدم مصالح الدول الأعضاء، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية، لتمهيد الطريق أمام الدول المتفاوضة للصياغة الأخيرة لنتائج الجولة في نهاية عام 1993. أما بالنسبة للدول النامية فهي ترى أن المبادئ التي كانت تحكم نظام الغات لم تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الخاصة، ولذلك فكرت في إنشاء منظمة أخرى تبنى على أساس مطالبها وأهدافها في إطار الأمم المتحدة.

وقد استغرقت المفاوضات في جولة الأورغواي ما يقارب 8 سنوات، انتهت بالتوصل لصيغة متفق عليها للوثيقة الختامية للجولة، والتي تضمنت جميع الاتفاقيات والوثائق القانونية الملزمة المنبثقة عنها، وموافقة مندوبي الدول لدى الأمم المتحدة في جنيف على هذه الوثيقة الختامية في 15 ديسمبر 1993. وبتاريخ 15 أفريل 1994 في مدينة مراكش بالمغرب وقعت 117 دولة على الوثيقة الختامية للجولة، ومن

(2) سامية بوطمين، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص-ص.153-154.

(3) كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر،2004، ص-ص.107-108.

بينها دول تقدمت بطلبات للانضمام ولم تكن قد استكملت إجراءات العضوية لذا شاركت بصفة مراقب، وتمت الموافقة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وتقرر أن تحل هذه المنظمة محل اتفاقية الغات بالبروتوكولات والقرارات الوزارية التي تم التوصل إليها من خلال المفاوضات السابقة وخاصة تلك التي أقرها مؤتمر مراكش، على أن تعطى الدول الموقعة فترة حتى نهاية عام 1994 لاستكمال الإجراءات الدستورية بالموافقة على نتائج جولة الأورغواي وتصديق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي حدد موعد سريان اتفاقية تأسيسها في الأول من جانفي 1995.

وفي الأخير استوفت معظم الأطراف إجراءاتها بالتصديق على النتائج النهائية لمفاوضات جولة الأورغواي التجارية متعددة الأطراف، واجتمع المجلس الوزاري في أواخر عام 1994، وفقا للفقرة الختامية من إعلان بونتادل أيست واتخذ قرارا بشأن التنفيذ الدولي لنتائج هذه الجولة بالكامل، بما في ذلك توقيت دخول المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ.[1]

الفرع الثالث: نتائج جولة الأورغواي

شهدت مدينة مراكش المغربية في 15 افريل 1994 التوقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ، و ينص هذا الاتفاق على انفتاح أكبر للأسواق العالمية و خفض الرسوم الجمركية و تأسيس منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الغات في الأول من جانفي1995.

اعتمدت نتائج جولة الأورغواي رسميا في اجتماع مراكش من جانب الدول المشاركة في الجولة في 15 افريل 1994، و يمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي: [2]

– إنشاء المنظمة التجارية العالمية لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة الأورغواي، و يمكن تلخيص المهام التي كلفت بها المنظمة في تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الاورغواي، والإشراف على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإدارة نظام شامل وموحد لتسوية النزاعات وإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية في الدول الأعضاء، والتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق انسجام أكبر بين السياسات التجارية والمالية الدولية، وقد تضمنت اتفاقية ونتائج جولة الأورغواي إدماج الاتفاقيات السابقة للغات التي لم تلغ أو تعدل ضمن إطار الترتيبات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة.

– توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف، بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي مجالات لم يسبق التطرق إليها خلال المفاوضات متعددة الأطراف في الجولات السابقة، و شملت القواعد الجديدة لهذا النظام أيضا حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.

(1) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص–ص.108–109.

(2) محمد حشماوي، مرجع سابق، ص.144.

– توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إضافية في التعريفات الجمركية وتثبيت الرسوم الجمركية عند سقوف معينة لا يمكن رفعها إلا من خلال التفاوض والالتزام بالتعويض، وكذلك تخفيض القيود الجمركية.

– تعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات، إذ تم إدماج جميع جوانب وتدابير تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات، ويوفر هذا النظام عدة مزايا وضمانات في إطار متعدد الأطراف.

هذه أهم النتائج التي توصل إليها المتفاوضون خلال جولة الاورغواي، والتي تم صياغتها في شكل مجموعة من الاتفاقيات والقواعد، تشكل في مجموعها المعالم الرئيسية للنظام التجاري الدولي الجديد.

المطلب الثاني: اتفاقيات جولة الاورغواي

تضمنت الوثيقة الختامية لجولة الاورغواي 28 نصا قانونيا ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم، مغطية كافة مجالات التفاوض التي أقرها الإعلان الوزاري الصادر في مدينة بونتادل أيست في الأورغواي سنة 1986، بالإضافة إلى الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة عالمية جديدة للتجارة.

و تقع هذه النصوص القانونية ضمن ستة شرائح عريضة: [1]

– الاتفاقية المتعددة الأطراف على التجارة في السلع.

– الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

– اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

– التفاهم حول قواعد وإجراءات الحكم في تسوية المنازعات.

– آلية مراجعة السياسة التجارية.

– الاتفاقيات التجارية الجماعية.

وتتضمن الشريحة الأولى التي تتحكم في التجارة في السلع العدد الأكبر من الاتفاقيات:

– الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) (ثمانية اتفاقيات أدخلت مجموعة من التعديلات على الاتفاقية الأصلية للغات)، ومدى سلطتها هو إلغاء الحواجز الجمركية سواء التي تصنعها التعريفات الجمركية أو غيرها أمام حركة السلع ورأس المال بين الدول.

– الاتفاقية حول الزراعة.

– الاتفاقية حول تطبيق المعايير الصحية والصحة النباتية.

– الاتفاقية حول صناعة النسيج والملابس.

– الاتفاقية حول الحواجز الفنية أمام التجارة.

– الاتفاقية حول شروط الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

(1) ساره سيكستن، منظمة التجارة العالمية، كورنر هاوس، 20 ابريل 2005. في الموقع:
- http://www.kefaya.org/05znet/050420sarahsixton.htm, (le: 28/12/2008).

- الاتفاقية حول تنفيذ المادة السادسة من اتفاقية الغات لعام 1994 (مكافحة الإغراق).
- الاتفاقية حول تنفيذ المادة السابعة من اتفاقية الغات لعام 1994 (التقييم الجمركي).
- الاتفاقية حول التفتيش ما قبل الشحن.
- الاتفاقية حول أحكام بلد المنشأ.
- الاتفاقية حول إجراءات الترخيص بالاستيراد.
- الاتفاقية حول الدعم والإجراءات التعويضية.
- الاتفاقية حول الضمانات ضد المخاطر.

عضو منظمة التجارة العالمية يجب أن يلتزم بكل هذه الاتفاقيات التي تقع في نطاق الشرائح الخمسة الأولى، و مع ذلك يمكنه أن يختار، بين أن يوقع أي من الاتفاقيات التجارية الجماعية الأربع التي تشكل الشريحة السادسة:[1]

- اتفاقية التجارة في الطيران المدني.
- اتفاقية المشتريات الحكومية.
- اتفاقية منتجات الألبان الدولية.
- اتفاقية لحوم الأبقار الدولية.

ويمكن تقسيم هذه الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الاورغواي إلى ثلاثة مجموعات أساسية، تمثل المجموعة الأولى اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في السلع، والمجموعة الثانية تتضمن الموضوعات المؤسسة والتي تمثل بعض الاتفاقيات التي كانت موجودة في جولة طوكيو تم تعديلها في هذه الجولة لتكيفها مع الواقع من خلال التجارب السابقة، أما المجموعة الثالثة فتخص الموضوعات الجديدة وتشمل الاتفاقيات التي انفردت بها جولة الأورغواي.

الفرع الأول: اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في السلع

جاءت هذه الاتفاقيات لتنظيم التجارة الدولية في السلع، حيث تم الاتفاق على نقاط عريضة بشان التجارة الدولية في السلع الزراعية والسلع الصناعية، بالإضافة إلي المنسوجات والملابس، ويمكن عرض أهم ما تضمنته هذه الاتفاقيات فيما يلي:

أولا: اتفاقية التجارة في السلع الزراعية

يعتبر اتفاق التجارة في السلع الزراعية خطوة كبيرة في طريق تحرير هذا القطاع من الدعم والحماية، وقد كادت الخلافات بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي بشأن دعم المزارعين الأوروبيين أن تتسبب في تعثر مفاوضات جولة الاورغواي، اذ كانت هذه الخلافات سببا مباشرا في تأجيل جولة

(1) ساره سيكستن، نفس المرجع السابق.

الاورغواي عدة مرات، وفي الأخير تم التوصل إلى اتفاق، ومن جملة ما توصل إليه المتفاوضون نجد ما يلي: [1]

1- تحويل القيود غير التعريفية على السلع الزراعية إلى قيود مكافئة من حيث ما تنطوي عليه من حماية، مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل. على أن يتم خفض هذه الرسوم بنسبة 36% من قبل الدول المتقدمة خلال 6 سنوات، و 24% بالنسبة للدول النامية خلال 10 سنوات.

وهناك بعض الحالات الاستثنائية، بمعنى أنه يمكن الاحتفاظ بالتعريفات غير الجمركية بعض الوقت بعد دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ بداية من سنة 1995، وهي:

- ضمان حد أدنى لفتح السوق من الواردات في السلع الزراعية بالنسبة للدول التي لم تبلغ وارداتها من تلك السلع 5% من الاستهلاك المحلي لهذه السلع، وإذا كانت واردات الدولة من هذه السلع أقل من 3% خلال فترة الأساس 1986-1988.

- إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس المذكورة أعلاه.

- المنتجات الخاضعة لاعتبارات غير تجارية، كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.

- إذا كانت الواردات من السلع الزراعية تعادل 4% على الأقل من الاستهلاك المحلي، على أن تزداد بمقدار 0.8% سنويا، بحيث تصل إلى 8% من الاستهلاك المحلي بنهاية فترة التنفيذ (6 سنوات).

2- تخفيض الدعم المحلي للزراعة بنسبة 20% من قيمته المتوسطة في فترة الأساس خلال ستة سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و بنسبة 13.3% خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية، أما الدول الأقل نموا فهي غير مطالبة بالتخفيض.

3- حظر أي دعم جديد للصادرات الزراعية و تخفيض إعانات تصدير السلع الزراعية بنسبة 36% من قيمة إجمالي الصادرات وبنسبة 21% من كمية الصادرات الخاضعة للدعم في فترة الأساس (1986-1990) خلال 6 سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة 24% من القيمة و14% من الكمية خلال عشر سنوات في حالة الدول النامية، وليس مطلوبا من الدول الأقل نموا بالتخفيض.

كما اتفق المتفاوضون في هذه الجولة على مراعاة جانب الأمن الغذائي للدول الأقل نموا، وعلى أن تأخذ البلدان المتقدمة أثناء تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق وضعية البلدان النامية المتعاقدة، وذلك عن طريق تسهيل فرص وشروط الوصول إلى الأسواق للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة لهذه البلدان.

ثانيا: اتفاقية التجارة في السلع الصناعية

(1) إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، مرجع سابق، ص.55.

لم يكن التوصل إلى اتفاق بشان تحرير تجارة السلع الصناعية على نفس الدرجة من الصعوبة التي مرت بها المفاوضات الأخرى، لان الدول الصناعية المتقدمة كانت على استعداد للتوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع (باستثناء المنسوجات والملابس).

وقد أفرزت جولة الاورغواي مجموعة من التنازلات الجمركية بما تتضمنه من إعفاءات وتخفيضات، وأهمها: [1]

– خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط 6,3% إلى 3,7% أي بنسبة خفض تصل إلى 40 %.

– تقليص حجم الواردات التي تدخل أسواق الدول الصناعية بتعريفة 15% فأكثر من 7% إلى 5% من إجمالي الواردات، في حين تخفض من 9% إلى 5% بالنسبة للدول النامية.

– رفع نسبة الربط للتعريفة على السلع المصنعة من 87% إلى 99% في الدول الصناعية، و من 21% إلى 73% في الدول النامية، و من 83% إلى 98% للاقتصاديات المتحولة.

– خفض التعريفة الجمركية على 64% من إجمالي الواردات الدول المتقدمة، و 46% من إجمالي خطوط التعريفة في الدول النامية.

– التزام الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها ب40% على الأسماك والملابس والجلود والمطاط الأحذية، ومعدات النقل، وبنسبة 60% على الأخشاب والورق وعجائن الورق والماكينات اليدوية.

– التزام الدول الصناعية بتوزيع التعريفات على السلع الصناعية بشرط أن لا تتجاوز الواردات الخاضعة لرسوم تزيد عن 15% بنسبة 27% فيما يتعلق بالمنسوجات، و11% بالنسبة للواردات من الجلود والمطاط والأحذية ومعدات السفر.

ثالثا: اتفاقية التجارة في المنسوجات والملابس:ATC [*]

لم يكن قطاع المنسوجات والملابس يخضع لأحكام اتفاقية الغات، حيث كانت التجارة في هذا القطاع تخضع لاتفاقية خاصة، تعرف باسم "اتفاقية الألياف المتعددة" MFA[**]، أي أنها تخضع لنظام الحصص الثنائية، التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية، وبذلك فهي تتعارض مع مبدأ عدم التمييز، الذي يعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية، ويعتبر نظام الحصص الذي يحدد لكل دولة مصدرة حصة معينة لا يجوز تجاوزها قيدا كميا صارما على قدرات البلدان النامية في التوسع في صناعاتها، لهذا طالبت الدول النامية، بضرورة دمج قطاع المنسوجات والملابس ضمن الاتفاقية، لان اغلب هذه البلدان تعتمد بدرجة كبيرة على تجارة المنسوجات والملابس، حيث تمثل صادراتها من تلك السلع حوالي 40 % من صادراتها الصناعية.[1]

(1) عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص.64.

(*) ATC: Agreement on Textiles and Clothing.

(**) MFA: Multi- Fibr Agreement.

(1) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص،40.

وبعد التفاوض خلال جولة الاورغواي، تم التوصل إلى وضع اتفاقية خاصة بالمنسوجات والملابس، تنص على إلغاء تدريجي اتفاق الألياف المتعددة، ودمج تجارة المنسوجات والملابس في اتفاقية الغات 1994، وذلك في غضون 10 سنوات على 4 مراحل نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01:

مراحل إلغاء ترتيبات الألياف المتعددة ودمج منتجات الملابس و المنسوجات

المرحلة	تاريخ بداية المرحلة	نسبة الإدماج %
الأولى	1995/01/01	16
الثانية	1998/01/01	17
الثالثة	2002/01/01	18
الرابعة	2005/01/01	49

المصدر: فضل علي مثنى، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2000، ص.63.

الفرع الثاني: مجموعة الاتفاقيات المؤسسة

لقد تم خلال جولة الاورغواي إعادة النظر في بعض الاتفاقيات الموجودة منذ جولة طوكيو، ومراجعتها لجعلها أكثر تكيفا مع الواقع الجديد، وتتمثل أهم الاتفاقيات التي شملها هذا التجديد فيما يلي:

أولا: اتفاقية الدعم و الإجراءات التعويضية

تعرف الاتفاقية الدعم على انه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة لمؤسسة اقتصادية، سواء كانت في صورة تحويل مباشر للأموال كالقروض أو ضمانات القروض، أو بشكل غير مباشر كتنازل الحكومة عن إيرادات حكومية على المؤسسة مثل الضرائب والرسوم الجمركية، كما يأخذ الدعم شكل تقديم خدمات أوسع باستثناء البنية الأساسية.[2]

و بناءا على هذا التعريف تمنع الاتفاقية كافة صور الدعم التي توجه مباشرة للصادرات، أو التي تم منحها بغرض التوسع في استخدام السلع المحلية بدلا عن المستوردة. وبذلك تحدد الاتفاقية أنواع الدعم بحسب مشروعية تطبيقها إلى ثلاثة أنواع: [3]

– دعم محظور: أي يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة، ويتمثل في الدعم الانتقائي الموجه إلى سلعة أو خدمة بعينها أو صناعة أو قطاع أو مشروع بذاته، والدعم المرتبط بالأداء التصديري، أو الدعم المقصود منه تفضيل استخدام المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة.

– دعم مسموح به (الدعم الصريح): أي لا يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة، إذ لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الدول الأعضاء في الغات، ويتمثل في الدعم العمومي، أي غير المرتبط بسلعة أو

(2) Dominique Pantz, Institutions et Bolitique Commercial International, Armand Colin, Paris, 1998, P-P.52-53.

(3) محسن أحمد هلال، الدعم والإغراق والوقاية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،2001، ص–ص.4–7.

صناعة أو مشروع معين، والدعم المقدم إلى برامج البحوث والتطوير التي تقوم بها الشركات أو تعهد بها إلى مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث، والدعم الممنوح للمناطق الأقل نموا في الدولة بالإضافة إلى الدعم الممنوح للمشروعات، لتمكينها من تعديل أجهزتها بما يتناسب والمتطلبات البيئية الجديدة التي يفرضها القانون.

– دعم يستوجب إقامة الدعوى: وهو دعم مسموح به فقط إذا لم يكن له تأثير ضار في المصالح التجارية للدول الأعضاء، فبعض أنواع الدعم اعتبرت ضارة بمصالح الدول الأخرى، أي تعوق صادراتها، مثل الدعم الذي يتعدى 5% من قيمة السلعة، أو الدعم الذي يخصص لتغطية خسائر التشغيل للمشروعات، أو الدعم الذي يأخذ صورة إعفاء للمشروعات من ديون مستحقة عليها.

وفي حالة إثبات قيام عضو بتقديم دعم محظور أو ضار، ويؤدي إلى إلغاء بعض المكاسب المترتبة على تحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقية المنظمة، أو الحد من صادرات الأعضاء أو تخفيض كبير في الأسعار، فإن ذلك يجيز للعضو المتضرر فرض الرسوم التعويضية التي ترفع سعر السلعة إلى المستوى السائد وبما لا يمحو الأثر المترتب على الدعم. وينبغي إلغاء هذه الرسوم خلال خمس سنوات من تطبيقها، إلا إذا اثبت تحقيق في هذا الشأن، أن الضرر سيستمر في حالة إلغاء هذه الرسوم.[1]

ثانيا: اتفاقية مكافحة الإغراق

شكلت بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة خاصة تهتم بإجراءات مقاومة الإغراق، تتكون من ممثلين لكافة الدول الأعضاء، بحيث يعتبر الإغراق من أهم المشاكل التي واجهت كثيرا من دول العالم، وبعدها تضررت الكثير من الدول الأعضاء من مسألة الإغراق.

ووفقا لنصوص الاتفاقية، فإن الدول المتضررة من حدوث إغراق من قبل دولة أو دول أخرى، عليها تقديم الدليل على ذلك، مع إثبات أن هذا الإغراق يلحق الضرر لصناعتها الوطنية، ويتم التحقيق من قبل المنظمة العالمية للتجارة على ألا تزيد فترته عن عام، وتلتزم أطراف النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفي خلال مرحلة التحقيق، وفي حالة إقرار اللجنة تعرض الدولة للإغراق، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الأضرار المترتبة على الإغراق، وذلك من خلال فرض تعريفة جمركية تلغي أثر انخفاض السعر، على أن يطبق ذلك دون تمييز.

و يجوز للعضو المتضرر من الإغراق اتخاذ إجراءات مؤقتة لوقف الأضرار المترتبة عليها بعد انقضاء 60 يوما من بدء التحقيق، بحيث لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، كما تقضي الاتفاقية بأنه يجب وقف إجراءات مكافحة الإغراق بعد مرور خمس سنوات على فرضها، كما أعطى الاتفاق الدول النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الإغراق نظرا لظروفها الاقتصادية. [1]

ثالثا: اتفاقية الإجراءات الوقائية

(1) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص.162.

(1) عاطف السيد، مرجع سابق، ص.77.

يقضي الاتفاق الجديد بعدم اللجوء إلى الإجراءات الوقائية إلا إذا ثبت وقوع ضرر جسيم بالصناعة المحلية، ففي هذه الحالة يتم تطبيق الإجراءات على هذا النوع من المنتجات بوجه عام وبطريقة غير تمييزية. تطبيق هذه الإجراءات الوقائية يكون لمنع الضرر البالغ أو معالجته، ويجوز في هذه الحالة فرض القيود الكمية على هذا النوع من الواردات (وهذا يختلف عن إجراءات مكافحة الإغراق التي لا يجوز فيها اللجوء إلى القيود الكمية)، ولكن لا يجب أن تكون الكمية المقيدة أقل من الكمية الحقيقية المستوردة في السنوات الثلاثة الأخيرة، ولا يجب أن تتجاوز مدة هذه الإجراءات أربع سنوات، إلا إذا لم يصلح الضرر فهناك مدة إضافية، وأما المدة الإجمالية بما فيها المدة الأصلية والمدة الإضافية فلا يجب أن تتعدى ثماني سنوات.

ويمكن حصر الإجراءات الوقائية والناتجة في حالة حدوث ضرر يمس بالإنتاج المحلي ناتج عن زيادة واردات الدولة على النحو التالي:

- فرض رسوم إضافية على السلعة المستوردة.
- فرض نظام الحصص على السلعة المستوردة التي سببت الضرر.
- التخلي عن الالتزام بالتنازلات الجمركية تجاه هذه السلعة.

ويجب أن لا يتعدى هذا الإجراء الوقائي، 5 سنوات من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وكأقصى فترة ممكنة 8 سنوات.

وقد حددت الاتفاقية الضوابط التفصيلية لتطبيق الإجراءات الوقائية، كما قامت بإنشاء لجنة خاصة بهذا الموضوع في المنظمة العالمية للتجارة. (2)

الفرع الثالث: الاتفاقيات في الموضوعات الجديدة

إن جولة الأورغواي انفردت عن غيرها من الجولات بطرح مواضيع جديدة على طاولة المفاوضات التي دامت أكثر من 7 سنوات، وعند اختتام الجولة توصل المتفاوضين لإنجاز ثلاث اتفاقيات جديدة تتمثل فيما يلي:

أولا: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات: GATS(*)

(2) محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص.71.

(*) GATS: Général Agrement on Trade in Services.

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات من النتائج المميزة لجولة الأورغواي، حيث كان في السابق إطار تطبيق القواعد التجارة الدولية المتعددة الأطراف يقتصر على التجارة في السلع، والتخفيضات التعريفية، وإلغاء مختلف القيود أمام التبادل التجاري الدولي.

وقد لعبت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي دورا مهما في إدماج موضوع تجارة الخدمات ضمن مفاوضات جولة الاورغواي، في حين اعتبرته معظم الدول النامية تهديدا مباشرا لمصالحها وتقليصا لسيطرة الأجهزة الوطنية على القطاعات التي يشملها التحرير، غير أن الدول المتقدمة وبعض الدول حديثة العهد بالتصنيع اتخذت موقفا مغايرا، نظرا لما تتمتع به من ميزة عالية في هذا القطاع.

والجدول الموالي يوضح أهم الدول المصدرة للخدمات سنة 1992.

الجدول رقم 02: أهم الدول المصدرة للخدمات سنة 1992

الدولة	القيمة (بالمليار دولار)	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	162,3	% 16,2
فرنسا	102,3	% 10,2
إيطاليا	65,2	% 6,5
ألمانيا	64,4	% 6,4
بريطانيا	55,1	% 5,5
اليابان	55,0	% 5,5
إسبانيا	36,2	% 3,6
هولندا	36,1	% 3,6
بلجيكا و لوكسمبورغ	35,0	% 3,5
النمسا	30,0	% 3

المصدر: عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية الرابحون دوما والخاسرون دوما، دار المستقبل، دمشق، 1996، ص.86.

وتعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تم التوصل اليها خلال جولة الأورغواي، أول مجموعة قواعد وأحكام يتم بشأنها اتفاق متعدد الأطراف بغرض تنظيم التجارة الدولية في الخدمات. وتختلف مسألة تحرير التجارة في حالة الخدمات عنها في حالة السلع، لأن في معظم حالات الخدمات لا توجد مشكلة عبور حدود وتعريفات جمركية، وإنما تأتي القيود على التجارة من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها الدولة، وعملت اتفاقية الخدمات على إزالة أو تخفيض هذه القيود لتصل إلى التبادل الحر للخدمات. [1]

وتتألف الاتفاقية المتوصل إليها عند اختتام جولة الأورغواي، من 29 مادة موزعة على ستة أجزاء وثمانية ملاحق. يحتوي الجزء الأول من الاتفاقية على التعريف بالتجارة في الخدمات التي تعتبر توريد الخدمة من بلد عضو إلى آخر.

(1) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص.79.

أما الجزء الثاني فيحتوي على أهم المبادئ والضوابط التي تسير عليها تجارة الخدمات، منها الالتزام بمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، وفتح الأسواق أمام تبادل الخدمات، ويمكن لأي عضو أن يطلب من مجلس التجارة في الخدمات استثناء من تطبيق هذا المبدأ، مثلما طالبت به الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص تجارة النقل البحري والنقل الجوي وخدمات الاتصال والمالية، ولكن لا يمكن أن تتجاوز هذه للاستثناءات مدة 10 سنوات.

والجزء الثالث من الاتفاقية يحتوي على إجراءات تطبيق مبدأ النفاذ إلى الأسواق ومبدأ المعاملة الوطنية، وقد حددت الاتفاقية في هذا الجزء بعض الإجراءات المحصورة ومنها، تحديد عدد موردي الخدمات الأجانب وتحديد إجمالي قيمة التعامل للصفقات الخدمية، ووضع قيود خاصة لمشاركة رأس المال الأجنبي كتحديد نسبة مئوية قصوى للملكية الأجنبية للأسهم أو للاستثمارات الأجنبية، وغيرها من الإجراءات المحصورة.

أما الجزء الرابع فيشمل إجراءات التفاوض بشأن الالتزامات المحددة، وقد نصت الاتفاقية على أن يدخل الأعضاء في جولات تفاوضية بعد مرور خمس سنوات من نفاذ منظمة التجارة العالمية، للوصول إلى التحرير التدريجي لقطاع الخدمات، وفي هذا الإطار تنص الاتفاقية على تقديم كل عضو جدولا بالالتزامات المحددة التي يلتزم بها بموجب أحكام الاتفاقية ويحتوي الجدول على أوضاع وشروط النفاذ إلى الأسواق وشروط المعاملة الوطنية وأحكامها، التعهدات المتصلة بالالتزامات الإضافية المتفق عليها، وأخيرا الإطار الزمني لتنفيذ الالتزامات ومواعيد سريانها.

والجزء الخامس ينص على ضرورة التشاور بين الأعضاء في كل القضايا التي تتعلق بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، ويعمل مجلس التجارة في الخدمات وكذا جهاز تسوية المنازعات لتذليل العقبات التي قد تحدث بين الأعضاء.

والجزء السادس يجيز لكل عضو أن يرفض منح مزايا هذا الاتفاق إلى أي بلد أو مورد يتمتع بجنسية بلد غير عضو.

أما ملاحق الاتفاقية فتحتوي على الملاحق الثمانية للاستثناءات من تطبيق مبدأ معاملة الدولة أكثر رعاية، وانتقال الأشخاص الطبيعيين والموردين للخدمات، وشؤون النقل الجوي المحتواة بالاتفاقية اذ لا تنطبق الاتفاقية على ما يعرف بحقوق النقل الجوي الأساسية والتي تتعلق بنقل الركاب والبضائع والبريد، وتشمل الملاحق أيضا الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية.[1]

ثانيا: اتفاقية حماية الملكية الفكرية: TRIPS(*)

على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك وجود منظمة عالمية لحماية الملكية الفكرية WIPO(**) التي تأسست سنة 1967، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية

(1) عدنان شوكت شومان، مرجع سابق، ص.92.

(*) TRIPS: The Agreement on Trade Related Intellectual Property Rights.

(**) WIPO: World Iintellectual Property Organization.

ودول الاتحاد الأوروبي قد أصرت على إدماج هذا الموضوع في مفاوضات جولة الاورغواي، وعلى الوصول إلى اتفاق بشأنها، وهذا لتامين حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، بعد أن زاد تعرض السلع المتطورة إلى عمليات التقليد، التي انتشرت في عدد كبير من الدول النامية.

وتشمل اتفاقية حماية الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم نتائج جولة الأورغواي، على عدة مجالات أهمها حقوق التأليف والطبع، براءات الاختراع، حقوق الفنانين، ومنتجي التسجيلات الصوتية، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية بما فيها مصدر النشأة، والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية.

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ابتدءا من أول جانفي 1995، واستثني مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية، لمدة عام واحد كفترة انتقالية بالنسبة للدول المتقدمة، وخمسة أعوام بالنسبة للدول النامية.

وطبقا للاتفاق فان الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في حالة حقوق الطبع، و20 سنة في حالة براءات الاختراع، و7 سنوات في حالة العلامات التجارية.

ونظرا للصعوبات الفنية والإدارية التي قد تواجه الدول النامية والأقل نموا في تطبيق هذه الاتفاقية، فقد نصت هذه الأخيرة على أن تقوم الدول المتقدمة بتقديم معونة فنية ومالية لمن يطلبها من هذه الدول. [1]

ثالثا: إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة: TRIMS [*]

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما واسعا لإدخال الإجراءات التجارية المتعلقة بالاستثمار ضمن اتفاقيات جولة الاورغواي، وسعت لحث الدول الأعضاء على تحرير سياسات الاستثمار فيها، وذلك يعزى في جزء كبير منه إلى رغبة الولايات المتحدة في تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبية الضخمة للشركات المتعددة الجنسيات، التي كانت تواجه حماية عالية خاصة في قطاع الخدمات في العديد من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة، وقد كان موضوع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار مثار خلاف أثناء مفاوضات جولة الاورغواي بين الدول المتقدمة والدول النامية، فترى الأولى أن الشروط المفروضة على الاستثمار تمثل شكلا من أشكال الحماية، كما تشوه التجارة الدولية وتحد من نموها، بالإضافة إلى تشجيعها الإنتاج غير الكفء، فضلا عن كونها تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي يجب إدراجها في إطار اتفاقية الغات، بينما تذهب الدول المتخلفة إلى أن هذه التدابير من ضرورات التنمية، وبالتالي يجب دراستها حالة بحالة بحيث ينصب الاهتمام على التدابير المعوقة للتجارة دون غيرها، وقد جاءت الاتفاقية لمنع قيام أي عضو باتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام اتفاقيات الغات 1994، وخاصة المتعلقة بمبدأ المعاملة الوطنية (الفقرة 4 من المادة 3) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات والاكتفاء بوضع تعريفات جمركية متفق عليها لهذه الواردات، ويعطي الاتفاق فترة انتقالية لمدة عامين اعتبارا من أول جانفي 1995 للبلدان المتقدمة لإلغاء جميع إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة التي

(1) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص-ص.179-180.

(*) TRIMS: Trade Related Investment Measures

تتعارض مع مبادئ الغات، أما إذا كانت من الدول النامية فثمة معاملة تفضيلية في إطالة الفترة المذكورة إلى 5 سنوات، وبالنسبة للدول الأقل نموا إلى 7 سنوات[1]، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:[2]

– لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي شرط استخدام نسبة محددة من المحتوى المحلي في المنتج النهائي، ويقصد بالمحتوى المحلي إلزام المستثمر بشراء أو استخدام منتجات محلية بنسبة أو مقادير معينة، وذلك بهدف الحد من تدفقات النقد الأجنبي للخارج.

– لا يجوز أن يفرض على المستثمر تحقيق توازن بين صادراته وارداته دائما، بهدف الحد من تدفقات النقد الأجنبي للخارج.

– لا يجوز فرض شروط بيع نسبة معينة من إنتاج المشروع الاستثماري في السوق المحلية.

– لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي المخصص للاستيراد وحصيلة النقد الأجنبي من عمليات التصدير، سواء بشكل إحداث توازن فيما بينها أو التركيز على زيادة أحدهما على الآخر، لأن هذا الطلب يعتبر تحديدا كميا للصادرات مما يخالف أحكام اتفاقيات الغات.

وتم إنشاء لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية، تكون عضويتها مفتوحة أمام من يرغب من الأعضاء، تعمل تحت إشراف مجلس التجارة في السلع وتشرف على فرض التشاور بين الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بسير وتنفيذ الاتفاق.

لقد كانت جولة الاورغواي أهم جولات الغات على الإطلاق، وذلك بالنظر إلى النتائج الهامة التي تم التوصل إليها خلال هذه الجولة، والتي كان من أبرزها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة دولية تعمل جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتتولى إدارة النظام التجاري الدولي الجديد، من خلال الإشراف على جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف التي أبرمت خلال هذه الجولة، والعمل على مواصلة المفاوضات التجارية الدولية، بهدف تحرير المبادلات التجارية من جميع العراقيل والصعوبات التي تعترضها.

المبحث الثالث: نشاءة المنظمة العالمية للتجارة وأثارها على الاقتصاد العالمي

تم خلال المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة مراكش المغربية في 15 افريل 1994 إسدال الستار عن جولة الاورغواي، التي أسفرت عن إنشاء كيان تجاري دولي جديد يكون له القدرة على التكيف أكثر مع

(1) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص‌ص.176–177.

(2) فضل علي مثني، مرجع سابق، ص.69.

المتغيرات الدولية الجديدة من جهة، والسعي إلى تحقيق إندماج أقوى بين اقتصاديات دول العالم من جهة أخرى، وبالتالي العمل على تذويب كافة الخلافات والتقليل من فرص نشوب حروب تجارية بين هذه الدول مستقبلا، ويكمن هذا الكيان في ميلاد المنظمة العالمية للتجارة OMC[*] خلفا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT كثالث ركيزة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بعد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

المطلب الأول: نشاءة المنظمة العالمية للتجارة

كان الهدف الرئيسي من إنشاء اتفاقية الغات هو تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التي تعيق حركتها على المستوى العالمي، لهذا بذلت أقصى المجهودات لتحقيق هذا المسعى من خلال عقد جولات المفاوضات ومحاولة حل النزاعات القائمة بين الأطراف المتعاقدة، لكن مع التطور التكنولوجي السريع وتقدم المجتمعات الدولية تبين حدود عملها، خصوصياتها ومهامها، فاستوجب الأمر إنشاء منظمة عالمية للتجارة جديدة تتمتع بنفس بصلاحيات واختصاصات جديدة أكثر شمولا عما كانت عليه في اتفاقية الغات.

الفرع الأول: الدواعي المبررة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة

كانت اتفاقية الغات بمثابة وثيقة غير إلزامية وقعتها الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، قصد إزالة كافة القيود التي تعرقل حرية نشاط التجارة الدولية على المستوى العالمي، لتحقيق مزيد من الرفاهية للمجتمع الدولي ككل، لذلك فإن المشاورات بين الدول الأعضاء وعقد المؤتمرات والاجتماعات في إطار جولات الغات منذ نشأتها سنة 1947، أسفرت في أوقات كثيرة عن تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من السلع بين تلك الدول، وعلى الرغم من ذلك بقيت هناك العديد من القيود التي تعرقل حرية التجارة سواء كانت قيود كمية أو مالية لا تتماشى مع أهداف الدول المتعاقدة عندما صيغت بنود الاتفاقية، ولعل ذلك يرجع إلى أن الاتفاقية نفسها قد صاحبتها بعض العيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

– إن الغات ما هي إلا مجرد اتفاقية، ليس لها أي سيادة أو سلطة قوية ولا حق الإلزام، وكل ما كانت تنص عليه هو القيام بإجراءات التفاوض والاستشارة ما بين الاطراف المتعاقدة، وليست هناك أي عقوبات مفروضة إذا امتنعت الدول عن تنفيذ التزاماتها، وعدم إجراء التخفيضات الجمركية المتفق عليها.

– إن وجود اختلاف في مستويات الأعضاء يجعل من الصعب الوصول إلى قاعدة أو اتفاق عام، خاصة بين الدول النامية و الدول المتقدمة، هذا الذي لحظناه في أغلب الجولات.

– إن الاتفاقية في حد ذاتها تفيد العديد من الدول التي تحتل التخفيضات المتوصل إليها نسبة كبيرة من قيمة تجارتها الخارجية، خاصة إذا كانت التعريفة الجمركية مرتفعة، وهذا يعتمد على طبيعة السلع نفسها،

(*) OMC : l'Organisation Mondial du Commerce.

(1) سامية بوطمين، مرجع سابق، ص.189.

أما بالنسبة للدول التي تتشكل تجارتها الخارجية من العديد من السلع الزراعية والمواد الغذائية، فإن التعريفة الجمركية تكون بسيطة، وبالتالي لا تستفيد الاستفادة الكاملة منها.

– إن التمييز في المعاملة التجارية قد يؤدي إلى خلق تمييز آخر، الذي يحول دون ازدياد ونمو النشاط التجاري، فإذا لجأت دولتان للقيام بإجراء مفاوضات لتخفيض التعريفة الجمركية فيما بينهما، فإن الدول الأخرى قد تتبع سياسة عكسية أو مضادة لهما، وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم النشاط التجاري العالمي.

– إن المفاوضات في حد ذاتها قد تكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى تقليل حجم النشاط التجاري و ليس إلى ازدياده، نظرا لأن نجاح هذه المفاوضات يعتمد اعتمادا كبيرا عل حجم التخفيضات المتبادلة، حيث إن كل دولة قد تلجأ إلى إجراء تخفيضات على السلع والمنتجات التي تؤثر عليها داخليا وتطلب من الطرف الآخر إجراء التخفيض اللازم حتى يتسنى لها تصدير منتجاتها إليه، وبالتالي فإن كل دولة تحتفظ لنفسها بأسلوب الحماية، هذا بالإضافة إلى عامل الزمن الذي تأخذه هذه المفاوضات للوصول إلى الاتفاق المطلوب.

لقد دفعت هذه الأسباب مجتمعة وأسباب أخرى إلى التفكير في خلق تنظيم جديد للتجارة الدولية، بغرض البحث عن المزيد من الحرية في تداول السلع ما بين الدول الأعضاء في العالم، خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي في دول المعسكر الشرقي، والعديد من دول العالم الثالث، وتحريرها لاقتصادياتها، مما ساهم في اتساع حجم السوق الدولية بشكل كبير جدا، فاشتدت المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للسيطرة على الأسواق الجديدة، وأصبحت الغات لا تساير التطورات الاقتصادية الدولية الجارية، ولا تحظى بالثقة والتقدير. [1]

وبالتالي أصبحت الحاجة الدولية ملحة لإنشاء منظمة تجارية دولية تحل محل اتفاقية الغات ولكن بصلاحيات ومهام أقوى من تلك القائمة عليها سابقا، وهو ما تم خلال المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة مراكش المغربية في 15 افريل 1994 الذي أعلن عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة[*]، التي دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1995، لتكون الإطار التنظيمي و المؤسسي للإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الأخرى والتي بلغت 28 اتفاق وبرتوكولا وقرارا وزاريا موزعة على 16 مادة تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عملها، إذ تتعرض هذه المواد إلى مجال نشاطها، وظائفها وهيكلها التنظيمي وطريقة إتخاذ القرار فيها وجملة أخرى من القضايا في شكل ملاحق، كما حدد القانون الأساسي عنوان هذه المؤسسة على أنها منظمة للتجارة ذات بعد عالمي تعمل على توجيه العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء. كما تقوم بفض المنازعات التجارية، وتنظيم المفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية وتوسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات.

(1) سامية بوطمين، مرجع سابق، ص.190.

(*) يمثل الملحق رقم (01) بطاقة تعريفية للمنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة، فيما يلي:

أولا: أهداف المنظمة

يمكن ربط الأهداف التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيقها، بالأسباب التي أدت إلى ظهورها، والتي تعود أساسا إلى تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، وبالتالي يمكن اختصار أهداف المنظمة في النقاط التالية: [1]

– إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث والتفاوض بشان القضايا التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وان المؤتمر الوزاري للمنظمة يتم مرة كل سنتين على الأقل، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول المواضيع المرتبطة بالتجارة.

– تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، وبصفة خاصة الدول النامية التي تمثل ما يزيد عن 75% من مجموع الدول الأعضاء، ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

– التقليل من النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء والعمل على حلها، حيث أن هذه النزاعات كثيرا ما كانت عائقا أمام تحرير التجارة الدولية في عهد اتفاقية الغات، بسبب غياب آلية خاصة لحلها، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات.

– البحث عن آلية للتواصل بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، ذلك لان المنظمة تهدف لتحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

– تقوية الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحرير التجارة الدولية من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى رفع الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستويات الدخل الوطني للدول الأعضاء.

(1) Bérangère Taxil, L'OMC et Les Pays en Développement, Edition Montchrestien, Paris, 1998, P.29.

ثانيا: مهام المنظمة

تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتتولى قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة الدولية، خاصة في بعض المواضيع التي لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها، وبهدف الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة الدولية تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية:[1]

– الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

– تنظيم المفاوضات الدولية بين الدول الأعضاء حول المسائل العالقة، وتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية بصفة عامة.

– العمل على فض وتسوية المنازعات الدولية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية، وفقا للأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بذلك، التي تم التوصل إليها خلال جولة الاورغواي.

– إدارة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية، وفقا للأسس التي تمت الموافقة عليها خلال مفاوضات جولة الاورغواي.

– التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية. [2]

المطلب الثاني: أنظمة و آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة

لقد تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من أجل بلوغ جملة من الأهداف تصب جميعها في اتجاه تحرير التجارة العالمية من كافة القيود والعراقيل التي تعترضها، لذلك أعطيت لهذه المنظمة عدة صلاحيات لإجبار الأعضاء على احترام المبادئ الأساسية للاتفاقيات المتوصل إليها، كما تم تزويدها بأنظمة واليات عمل جديدة تتلاءم و الأهداف المسطرة لها، ويمكن توضيح هذه الأنظمة و الآليات فيما يلي:

(1) نبيل حشاد، الجات والمنظمة العالمية للتجارة، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار النسر الذهبي، القاهرة، 1996، ص.114.

(2) ابراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص.81.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي المنظمة:

الشكل رقم01: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

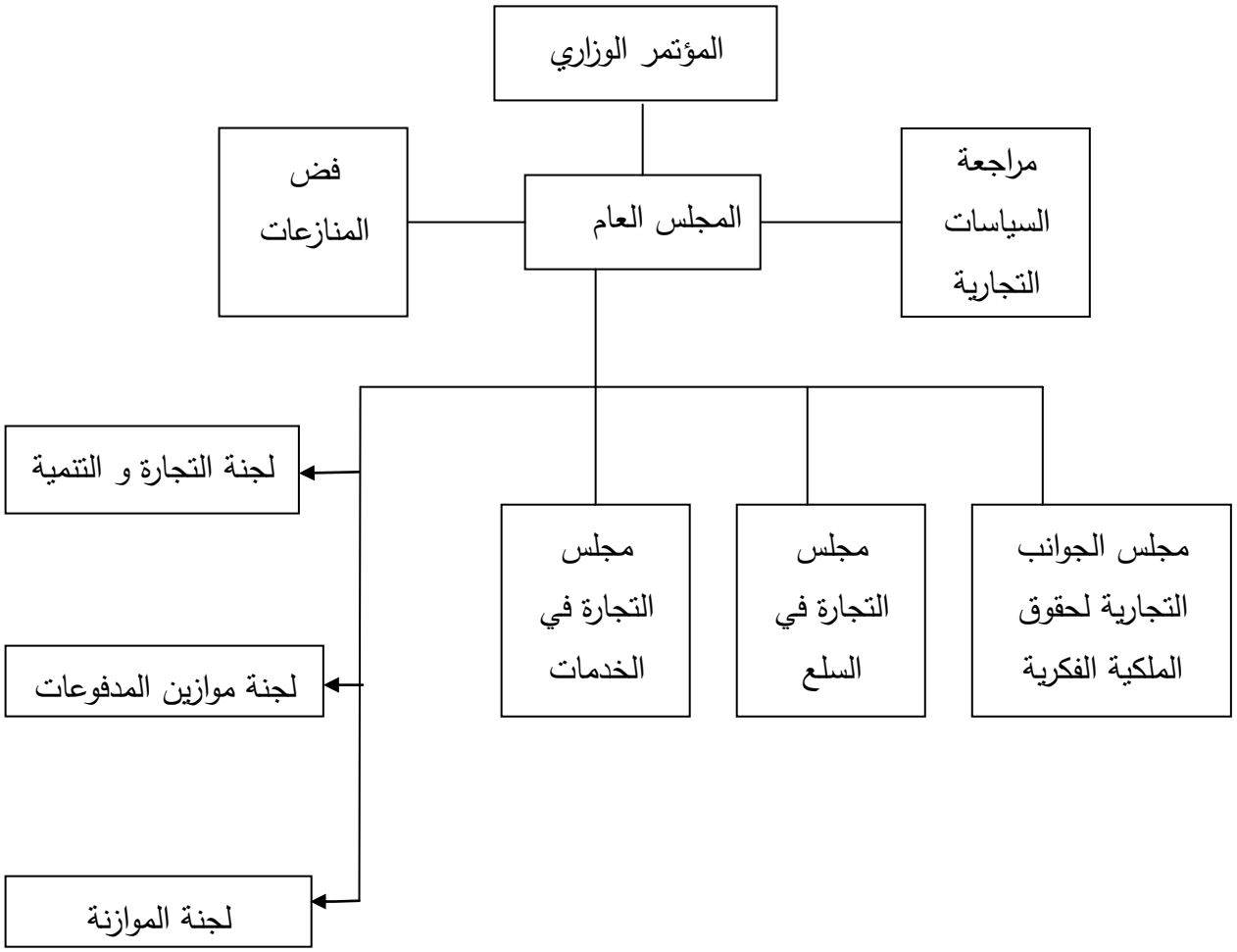

Source: GATT: "Focus" N° 107, 1994.

من خلال هذا الشكل يتضح الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة يتكون من الأجهزة التالية: [1]

– **المؤتمر الوزاري:** يتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بمستوى وزير، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل، وهو أعلى سلطة في المنظمة، يشرف على تنفيذ مهامها واتخاذ الإجراءات و القرارات الأزمة لتسيير جميع الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.

– **المجلس العام:** يتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، يجتمع تسع مرات في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، ويتولى مراجعة ومتابعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، وهو الجهاز الذي يقوم بتسوية المنازعات المرتبطة بالاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء وشروط تنفيذها.

(1) محمد حشماوي، مرجع سابق، ص–ص.147–148.

– **المجالس المتخصصة:** هي ثلاثة مجالس يتخصص كل منهما في مهمة محددة وتتمثل في: مجلس التجارة الدولية في السلع، مجلس التجارة الدولية في الخدمات، مجلس حماية الملكية الفكرية، تعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام وتقوم بكافة المهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس وكذلك المهام التي يحددها المجلس العام، وتكون عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء التي ترغب بالمشاركة فيها.

– **اللجان الفرعية:** لقد قرر المؤتمر الوزاري إنشاء عدد من اللجان الفرعية وهي: لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، تقوم هذه اللجان بكافة المهمات التي حددتها لها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها وبخاصة الاتفاقيات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى المهام التي يحددها المجلس العام، وقد أقر المؤتمر الوزاري إمكانية إنشاء لجان فرعية أخرى كلما دعت الحاجة لذلك، وتكون عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء.

– **الأمانة العامة (السكرتارية):** تتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصلاحياته، ولا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا خلال قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو جهة خارج المنظمة.

– **جهاز تسوية المنازعات:** وهو أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة التي تم استحداثها خلال جولة الأورغواي، يتولى هذا الجهاز فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، و يباشر عمله من خلال المجلس العام.[1]

– **جهاز مراجعة السياسات التجارية:** وهو من أهم الأجهزة المستحدثة خلال جولة الأورغواي، يتولى تقويم مدى توافق السياسات التجارية للدول الأعضاء مع قواعد النظام الدولي التجاري، ويعتمد هذا الجهاز في عمله على مبدأ الشفافية، وقد تم إسناد هذه المهمة إلى المجلس العام للمنظمة.[2]

الفرع الثاني: آليات عمل المنظمة

تتمثل أهم آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

أولا: آلية تسوية المنازعات

وردت وثيقة التفاهم حول مفهوم وإجراءات تسوية المنازعات في الملحق رقم 2 من الوثيقة النهائية لجولة الاورغواي، وجاء في هذه الوثيقة أن نظام المنازعات في منظمة التجارة العالمية يمثل عنصرا أساسيا لصيانة حقوق الأعضاء، فالمنظمة تسعى للبحث عن إمكانيات الحلول الودية لإيجاد بيئة تسودها الثقة في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، لذلك بينت وثيقة التفاهم انه لابد من اللجوء أولا إلى التشاور لحل النزاع، وفي حالة فشل المشاورات يتم تشكيل فريق التحكيم، الذي يتشكل بناءا على طلب احد طرفي النزاع، ويتكون الفريق من أفراد تتوفر لديهم الخبرة العلمية والأكاديمية في مجال التجارة

(1) أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص.79.

(2) مصطفى سلامة، قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص-ص.61-62.

الدولية، ويقوم الفريق بدراسة القضية المطروحة على جهاز تسوية المنازعات مراعيا في ذلك أحكام الاتفاقية ذات الصلة بموضوع القضية، ثم يتوصل إلى قرار يساعد الجهاز على اقتراح الأحكام. وقد نصت المادة 17 من وثيقة التفاهم على أن يقوم جهاز تسوية المنازعات بتشكيل جهاز دائم للاستئناف، ويقتصر دوره على تحديد ما إذا كانت التفسيرات القانونية في تقرير فريق التحكيم متفقة مع الأحكام القانونية الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بموضوع النزاع، ولا علاقة لجهاز الاستئناف بالنواحي الموضوعية للتقرير، ولكن يحق له نقض أو إقرار أو تعديل النتائج القانونية لفريق التحكيم، وفي حالة امتناع العضو الذي تمت إدانته على تعديل تصرفاته التجارية بما يتفق مع الحكم الصادر ضده، يحق للدولة المتضررة طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية على هذا العضو حيث تعلق التزاماتها تجاهه، ولا تقوم المنظمة بفرض عقوبات على العضو المدان، أما بالنسبة للدول الأقل نموا فقد دعت المنظمة الأعضاء لعدم التسرع في فرض عقوبات تعويضية عليها، وإرجاع امتناعها عن تعديل تصرفاتها التجارية إلى عدم قدرتها على ذلك.[1]

ثانيا: آلية مراجعة السياسات التجارية

كانت اجتماعات الأطراف المتعاقدة في إطار اتفاقية الغات تمثل نوعا من الاستعراض العام للسياسة التجارية، إلا انه لم يكن هناك إطار تنظيمي محدد يحكم تلك الاجتماعات ويحدد الهدف منها وأسلوب عملها، لذلك تم إنشاء آلية استعراض السياسات التجارية بهدف التقويم الشامل للعلاقات بين السياسات والممارسات التجارية للدول الأعضاء من جهة، والعلاقة بين هذه السياسات والنظام التجاري الدولي من جهة أخرى، وقد أسندت هذه المهمة إلى المجلس العام للمنظمة الذي يضطلع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية متى كان ذلك مناسبا، وحددت الفقرة "باء" من الملحق رقم 3 من اتفاقية مراكش المنشئ لآلية استعراض السياسة التجارية على ما يلي:" يعترف الأعضاء بالأهمية التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الأعضاء أو بالنسبة للنظام التجاري متعدد الأطراف"[2]، ويتم استعراض السياسة التجارية من طرف الدول ذاتها أو من طرف أمانة المنظمة العالمية للتجارة، والتي تلتمس من العضو المعني أو الأعضاء المعنيين توضيحات بشان سياساتها التجارية.[3]

ثالثا: آلية اتخاذ القرار

يتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة أساسا بتوافق الآراء، وفي حالة عدم توافقها يتم اللجوء إلى التصويت، حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد في اجتماعات المؤتمر الوزاري والمجلس العام، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات وتشترط أغلبية ثلاثة أرباع عدد الأصوات على الأقل في حالة تفسير محدد لأحكام

(1) أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006، ص-ص.93-94. في الموقع:

- http://www.Univ-batna.dz/theses/fac-ec/louafi/these.pdf. (Le:25/10/2008).

(2) مصطفى سلامة، مرجع سابق، ص.62.

(3) أسيا الوافي ، مرجع سابق، ص-ص.93-94.

الاتفاقات الخاضعة للمنظمة، وتعتمد نفس الأغلبية في الحالات الاستثنائية الخاصة بإعفاء مؤقت من التزامات مقدمة من دولة عضو تمت الموافقة عليه من قبل في المؤتمر الوزاري بصيغة توافق الآراء، ويشترط أغلبية الثلثين في ما يخص طلبات تعديل أحكام الاتفاقيات، تستثنى منها أحكام محددة أتفق على أن لا تعدل إلا بموافقة كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.[1]

رابعا: آليات الانضمام والانسحاب من المنظمة

يمكن لأي دولة أو إقليم جمركي مستقل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالشروط التي يتم الاتفاق عليها مع أعضاء المنظمة، وتختلف هذه الشروط من دولة تختلف إلى أخرى حسب ظروف الانضمام والمفاوضات المصاحبة لها، وعلى الدولة الساعية للانضمام الموافقة على جميع الاتفاقيات الجارية المتعددة الأطراف، باستثناء الاتفاقيات التجارية الجامعة الأربع (المشتريات الحكومية، اللحوم، منتجات الألبان، الطائرات المدنية) التي تملك الدول الحرية في عدم الانضمام إليها.

تبدأ عملية الانضمام إلى المنظمة بتقديم طلب من الدولة المعنية إلى مدير عام المنظمة، ويحول المدير العام هذا الطلب إلى الدول الأعضاء للاطلاع عليه، وبناءا على موافقة المجلس العام للمنظمة تحصل الدولة المعنية على صفة مراقب، ويتم تشكيل مجموعة عمل يحق لأي عضو في المنظمة أن يشارك فيها، وتقدم الدولة المعنية إلى مجموعة العمل مذكرة الانضمام تتضمن شرحا للسياسة التجارية والاقتصادية ذات العلاقة باتفاقيات المنظمة، ثم تقوم مجموعة العمل بعقد اجتماعات لدراسة مدى توافق الأحكام المطبقة في الدولة المعنية مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وذلك بتوجيه أسئلة شفوية ومكتوبة إلى الدولة المعنية بشأن ما قدمته من معلومات وإجابات لأسئلة سابقة، بهدف تقديم المزيد من الإيضاحات حول السياسات التجارية الحالية والمستقبلية، وذلك حتى تتأكد من توافق تلك السياسات مع قواعد المنظمة، وبعد الانتهاء من فحص النظام التجاري والتشريعي للدولة المعنية تبدأ مرحلة المفاوضات الفعلية سواءا الثنائية أو المتعددة الأطراف، ويتم في هذه المرحلة تحديد شروط الانضمام التي تتضمن التزامات بشأن تطبيق قواعد وأحكام الانضمام، وتحديد الفترات الانتقالية للتوافق مع قواعد المنظمة سواء من الناحية التشريعية أو الهيكلية، كما تتناول المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء جداول الالتزامات والتنازلات فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق في السلع والخدمات، وفي حال توصلت المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدولة المعنية والدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن قواعد وشروط الانضمام إلى المنظمة، يتم اعتماد تقرير مجموعة العمل ومسودة بروتوكول الانضمام وجداول الالتزامات والتنازلات من طرف المجلس العام أو المؤتمر الوزاري بغالبية ثلثي الأصوات، ويدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد 30 يوما من التصديق عليه في الدولة المعنية طبقا للقواعد التشريعية لديها.[2]

(1) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص.255.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، تقرير عن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية دراسة حالة سلطنة عمان والمملكة الاردنية الهاشمية، الامم المتحدة، نيويورك، 2003، ص-ص.8-10.

أما الانسحاب من المنظمة، فقد حددت إجراءاته الفقرة الأولى من المادة 15 من اتفاقية تأسيس المنظمة، حيث يصبح الانسحاب نهائيا بعد 6 أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام المنظمة العالمية للتجارة إخطارا كتابيا بالانسحاب من طرف الدولة أو الإقليم الجمركي، ويوازي ذلك الانسحاب من جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف الملحقة باتفاقية التأسيس.[1]

المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة و أهم نتائجها

تعتبر المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة أعلى سلطة في أجهزة المنظمة، وإحدى الآليات لتنفيذ وتحقيق نتائج واتفاقيات جولة الاورغواي، وينص اتفاق المنظمة على عقد المؤتمر الوزاري مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة، وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية، واتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن، وقد تم عقد ستة مؤتمرات وزارية يمكن عرض أهم موضوعاتها ونتائجها فيما يلي:

الفرع الأول: مؤتمر سنغافورة 1996

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 13 ديسمبر عام 1996 وحضرته 120 دولة من الدول الأعضاء، إضافة إلى دول أخرى في طريقها للانضمام للمنظمة، وقد نوقش في هذا المؤتمر العديد من القضايا والموضوعات أهمها العلاقة بين التجارة والاستثمار، التجارة ومعايير العمل، تسهيل حركة التجارة بين الدول، الشفافية في المشتريات الحكومية، والتجارة والبيئة.

إن أغلب المواضيع الرئيسية التي طرحت خلال هذا المؤتمر كانت مقترحة من الدول المتقدمة، وقد وجدت معارضة شديدة من طرف الدول النامية، حيث رأت أنها تمس بالدرجة الأولى اقتصادياتها، وقد تصاب بأضرار إذا دخلت هذه الاقتراحات حيز التنفيذ، ويمكن القول أن الدول النامية بهذا الموقف نجحت في دفع الخطر عنها. [2]

ومن النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذا المؤتمر، نذكر ما يلي: [3]

– التأكيد على إعطاء معاملة تفضيلية إلى الدول الأقل نموا التي تواجه مشكلة تهميشها عن النظام الدولي، وتعميق التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الأخرى لزيادة المساعدات الفنية الى هذه الدول.

– تجديد الالتزام بقضايا فتح الأسواق لدعم النمو والتنمية، والاستمرار في تحرير التجارة الدولية وإلغاء الحواجز غير التعريفية على التجارة في السلع، وتحقيق تقدم ملموس في مجال تحرير تجارة الخدمات.

– في إطار الاتجاهات المتزايدة عالميا نحو تكوين اتفاقيات إقليمية للتعاون التجاري، فقد أكد المؤتمر على ضرورة مساهمة هذه الاتفاقيات في تحقيق مستوى أعلى من التحرير التجاري الدولي والإقليمي.

(1) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص.136.

(2) نفس المرجع، ص.307.

(3) عادل المهدي، العلاقات الاقتصادية الدولية آلية التجارة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص.317.

– مطالبة الدول الأعضاء بالتفاوض من أجل تحسين فرص الدخول إلى الأسواق في مجال الخدمات.

– إعطاء الرعاية الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقيات للدول النامية مع مراعاة الوضع الخاص بالدول الأقل نموا ومواصلة جهود التنمية ومساعدتها على الاندماج في النظام التجاري الدولي، وقد اتفقت الدول الأعضاء في هذه النقطة على وضع خطة عمل متضمنة إجراءات إيجابية لفتح الأسواق أمام صادرات هذه الدول وتحسين طاقتها، وكذلك تحسين شروط الاستثمار للمساهمة في زيادة صادرات الدول الأقل نموا والتوسع والتنويع في هيكل صادراتها، والعمل على تنظيم لقاء للمنظمة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والدول الأقل نموا لمعاونتها على الاستفادة من الفرص التجارية الدولية.

– اعتبار أن المنظمة الدولية للعمل هي المنظمة المختصة لمناقشة وبحث كافة الموضوعات المتعلقة بمعايير العمل [*]، وعدم استخدام معايير العمل كأداة حمائية جديدة تسبب انغلاق الأسواق.

وقد جاء إعلان سنغافورة بمثابة محاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة والتي تحمل في طياتها آثارا سلبية كبيرة على الدول النامية ومصالحها، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات حيث تقف حائلا دون انطلاق الدول النامية نحو تصريف منتجاتها وزيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة، بل هي في معظمها تحمل نوع من الحمائية الجديدة والشديدة والقاسية موجهة ضد صادرات الدول النامية ومصالحها، وبالتالي تحمل في طياتها قيودا جديدة أمام الدول النامية للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.[1]

الفرع الثاني: مؤتمر جنيف (سويسرا) 1998

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة من 18 الى 20 ماي 1998 في مدينة جنيف بسويسرا، وقد جاء هذا المؤتمر لتحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى وفاء الدول بالالتزامات التي قدمتها في جولة الاورغواي 1994، والاقتراب أكثر من مشاكل التنفيذ والبحث عن حلول لها، بالإضافة إلى محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة، مثل مدى التكامل والتناسق بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذا موضوعات التجارة الالكترونية، التجارة والمديونية، نقل التكنولوجيا، الشفافية في عمل المنظمة، وغيرها من المواضيع.

وقد تركزت المفاوضات بصفة خاصة حول موضوع التجارة الالكترونية، حيث تم الاتفاق على وضع برنامج عمل حول هذا الموضوع يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والفنية للدول النامية، كما تم الاتفاق على عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الالكترونية حتى يتم وضع برنامج عمل خاص بهذا الموضوع، ويتلخص موقف الدول النامية في ضرورة الاستمرار في التفاوض حول موضوع التجارة

(*) ان موضوع العلاقة بين التجارة و معايير العمل هو اقتراح تقدمت به الدول المتقدمة من منظور وضع معايير تتعلق بحقوق العمالة و تشغيل الأطفال، وقد عارضته الدول النامية بشدة واعتبرت انه ذريعة لتكون فيما بعد اداة حمائية لفرض قيود على صادرات الدول النامية، بحجة عدم التزام هذه الاخيرة بتلك المعايير.

(1) محمد حشماوي، مرجع سابق، ص–ص.196–197.

الالكترونية في إطار المجالس واللجان المختصة بالمنظمة، خاصة وأن الموضوع مرتبط باتفاقيات أخرى مثل تجارة الخدمات. في حين ترى الدول المتقدمة ضرورة إخضاع التجارة الالكترونية لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك ضرورة عدم فرض الرسوم الجمركية على الرسائل الالكترونية إلى حين التوصل إلى اتفاق، أي حتى انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة، وتم التأكيد على أهمية الدعم المالي والفني للدول النامية لتمكنيها من إنشاء بنية أساسية تمكنها من المشاركة في التجارة الالكترونية.[1]

وقد أسفر مؤتمر جنيف على مجموعة من النتائج، يمكن اختصار أهمها فيما يلي:[2]

– التأكيد على أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول.

– ضرورة العمل المستمر من أجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

– استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نموا، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية.

– تشجيع الأعمال التجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة، والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية والأقل نموا، مع ضرورة تأكيد ضرورة تفعيل هذه الأحكام.

– تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد للاجتماع الوزاري الثالث، على ان يشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقيات.

الفرع الثالث: مؤتمر سياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) 1999

انعقد هذا المؤتمر بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 1999 في ظروف اقتصادية جديدة نذكر منها:[3]

– الأزمة المالية العالمية لعام 1997، والتي بدأت ببلدان جنوب شرق آسيا وامتدت إلى باقي أنحاء العالم، وأثرت سلبا على الاقتصاد العالمي، خاصة على اقتصاديات الدول النامية.

– الاضطرابات الناتجة عن النظام التجاري العالمي الجديد، حيث أن عدم التوازن في تحقيق المكاسب ناتج عن عدم إلتزام الدول المتقدمة بالتنفيذ الكامل لنتائج اتفاقيات جولة الأورغواي بكل أمانة أو نتيجة للتعسف في استخدام بعض الاتفاقيات، مما أدى إلى الحد من فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، إضافة إلى عدم وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها فيما يتعلق بمعاملاتها التفضيلية الخاصة بالدول النامية.

(1) كمال بن موسى،مرجع سابق، ص.309.

(2) عادل المهدي، مرجع السابق، ص– ص. 322–323.

(3) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص.315.

– تراجع عملية التنمية على المستوى العالمي، حيث تم تسجيل انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات نمو التجارة الدولية، إذ بلغت الصادرات العالمية سنة 1998 ما قيمته 5.225 مليار دولار أي بانخفاض قدره 2% مقارنة بالعام السابق بينما بلغ انخفاض صادرات الدول النامية 7%، وهي أكبر المتضررين من عملية تراجع التنمية وخاصة بعد تدهور أسعار السلع الأولية، حيث انخفضت أسعار السلع غير البترولية عام 1998 بـ15% في حين تجاوز الانخفاض في أسعار البترول 30% مقارنة مع سنة 1997، من جهة أخرى تميزت هذه الفترة بانخفاض المساعدات الموجهة للدول النامية حيث لم تتجاوز نسبتها 0.22% سنة 1998 مقابل 0.33% سنة 1992، علما أن هذا الرقم ضعيف جدا بالنظر إلى الرقم الذي يتعين على الدول المتقدمة الالتزام به، وهو 0.75% من إجمالي دخلها الوطني.[1]

وقد عقد مؤتمر سياتل على أمل تحقيق جملة من الأهداف، يتمثل أهمها فيما يلي:[2]

– إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي وعلى الأخص في الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات.

– البحث في التعامل مع المشكلات التي تواجه الدول النامية في تنفيذ اتفاقيات جولة الاورغواي، والمتعلقة بموضوعات النفاذ إلى الأسواق، شاملة المستويات للتعريفة الجمركية في الدول المتقدمة أو الآثار التنفيذية للحصص، ودعم الصادرات، وبرامج الدعم المحلي ذات التأثير السلبي على المصدرين أصحاب الميزة النسبية في الدول النامية، بالإضافة إلى الآثار المتشابهة نتيجة عدم وجود أنظمة دولية للائتمان التصديري، والاستخدام غير العادل لإجراءات مكافحة الإغراق، والتي أدت إلى التأثير السلبي على الفوائد الناتجة عن جولة الأورغواي.

– التوصل إلى اتفاق يصدر عن المؤتمر، يتضمن بدء وإطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع بداية عام 2000 حول موضوع تحرير التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات تستهدف حل مشكلات تنفيذ بعض اتفاقيات جولة الأورغواي 1994، وبحث الموضوعات الجديدة التي يمكن أن تكون محلا للتفاوض خلال الجولة الجديدة المتوقعة من المفاوضات.

– يجب أن تأخذ المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في الاعتبار عنصر الترابط بين السياسات التجارية والنقدية والمالية والتنموية والتأثير المتبادل لهذه السياسات.

– مراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية خلال الفترة السابقة للمؤتمر، وتقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية والعلاقات التجارية الدولية، مع الاتفاق على برنامج المنظمة لفترة قادمة.

– تحديد ماهية المفاوضات التجارية لجولة الألفية الثالثة المتوقعة، التي يمكن أن تبدأ بعد أقل من شهر من اختتام المؤتمر الوزاري لدول منظمة التجارة العالمية في سياتل.

(1) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص.316.

(2) سمير صارم، معركة سياتل، حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، بيروت، 2000، ص.77.

وقد دعت الأطراف التجارية القوية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي،اليابان)، إلى إدراج موضوعات جديدة لم يكن مقرر بحثها، وحاولت فرض رؤيتها في هذا الصدد، فظهر الخلاف واضحا في مناقشات المؤتمر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان والدول النامية لتتعارض مصالح كل مجموعة مع مصالح المجموعات الأخرى، دون الوصول إلى قرارات محددة بسبب تلك الخلافات الحادة بين الدول المتقدمة وتجاهل مصالح الدول النامية الأعضاء في المنظمة. [1]

و قد فشل مؤتمر سياتل في الخروج بإعلان، وهذا يعني أنه لم يسفر عن حدوث أي تقدم في تحرير التجارة العالمية ككل، ويمكن إرجاع هذا الفشل إلى عدد من الأسباب أهمها: [2]

– إصرار الولايات المتحدة فرض رؤيتها حول الموضوعات التي يجب مناقشتها دون الرجوع لرغبات ومصالح الدول الأخرى.

– تضارب المصالح الأمريكية والأوربية وكذا اختلاف مواقف العديد من الدول الكبرى كاليابان واستراليا ومجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية.

– التهميش الكامل للدول النامية والتي تمثل أكثر من 75% من الدول الأعضاء في المنظمة وعدم مراعاة أوضاعها.

– المظاهرات الصاخبة التي صاحبت انعقاد الدورة سواء من مواطني الولايات المتحدة أو من خارجها، خاصة المنظمات غير الحكومية (نحو 800 منظمة) التي شاركت في رفضها مبدأ تحرير التجارة ومبدأ العولمة.

– ومن خلال إخفاق المؤتمر لحل مشاكل وقضايا الخلاف التي ظهرت خاصة بين الدول المتقدمة، والوصول إلى قرارات معينة أعطيت الفرصة لمدير المنظمة للتشاور مع الأعضاء لإيجاد صيغة مناسبة لتضييق هوة الخلافات بين الدول الأعضاء.

الفرع الرابع: مؤتمر الدوحة (قطر) 2001

انعقد مؤتمر الدوحة بقطر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 14 نوفمبر سنة 2001، للانطلاق في مفاوضات جديدة، ومعالجة القضايا التي لم تحسم في إطار جولة الاورغواي، وتعرف مفاوضات هذه الجولة باسم جدول أعمال الدوحة للتنمية، بسبب تركيزها على مصالح الدول النامية، وقد جاء هذا المؤتمر في ظروف سياسية و اقتصادية مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل عقد مؤتمر سياتل، ويمكن تلخيص هذه الظروف فيما يلي:[1]

– التخوف من تكرار الفشل الذي حدث بسياتل، والذي هز أركان النظام التجاري العالمي، لهذا كان هدف كل الدول والمجموعات إنجاح هذا المؤتمر انطلاقا من المصالح الاقتصادية المشتركة.

(1) عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص–ص.110–111.

(2) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص.165.

(1) محمد حشماوي، مرجع سابق، ص–ص.187–189.

– تأكيد المنظمة العالمية للتجارة(رغم الانتقادات الموجهة إليها)، على السعي إلى تحقيق نوع من العدالة في النظام التجاري العالمي و العمل على التقليص من الخلافات، لأن فشل مؤتمر الدوحة سيؤدي إلى التراجع في التجارة الدولية والمزيد من الكساد الاقتصادي، وما يترتب عنه من أزمات اقتصادية في جميع أنحاء العالم.

– سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى التغلب على خلافاتها مع أهم الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية الدولية وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، حتى يكون نضالها في مؤتمر الدوحة على جبهة واحدة أمام الدول النامية المعارضة للعولمة، وحتى لا يشجع خلافها مع الاتحاد الأوروبي حول بعض القوانين المنظمة للتجارة الأمريكية دخول دول أخرى كطرف في هذا الخلاف وخاصة حول قوانين الإغراق والمنافسة والضرائب المعمول بها في الولايات المتحدة والتي يتعارض العديد منها مع قواعد تحرير التجارة الدولية.

– انعقد مؤتمر الدوحة في ظروف جديدة عقب تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية أحرص ما تكون على نجاح المؤتمر، وهذا ما أكده " جون هانتسمان" نائب الممثل التجاري الأمريكي الذي صرح قبل القمة بأيام أن الاجتماع لا يمكن عقده في وقت أفضل من ذلك، لأن نجاحه سيعطي دفعة للاقتصاد العالمي الذي يوشك على الدخول في حالة كساد، ومن هنا تزداد أهمية مؤتمر الدوحة بعد أحداث 11 سبتمبر التي ألحقت أضرارا كبيرة بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي خصوصا.

– تزايد دور اليابان في صياغة قواعد العولمة بما يخدم مصالحها، فسعت لإقناع جميع الإطراف قبل انعقاد لمؤتمر، على أن تكون الجولة الجديدة شاملة وليست قطاعية، وهذا لضمان نجاحها.

– تنسيق مواقف الدول النامية ويتضح ذلك في ردها على البيان الختامي المقترح، من خلال ما أقرته مجموعة الـ 15 في اجتماع جاكرتا في ماي 2000، ومؤتمرات التنسيق العربي، وتجمع الكوميسا، حيث ظهر التنسيق في ردود الدول النامية، التي أكدت على ضرورة توزيع فوائد ومنافع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتحديد النظام التجاري العالمي على نحو أكثر توازنا وإنصافا، وضمان حق البلدان النامية الأقل نموا في نصيبها من نمو التجارة الدولية، وضرورة التزام الدول المتقدمة بتعهداتها تجاه الدول النامية والعمل على تحرير التجارة الدولية في كافة المجلات المتفق عليها، كما أكدت الدول النامية رفضها المطلق التعرض إلى موضوع معايير العمل خلال هذا للمؤتمر.

وقد دفعت الظروف التي صاحبت انعقاد هذا المؤتمر في نوفمبر 2001 إلى السعي نحو تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:[1]

(1) عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص.438.

– تمهيد الطريق لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات من أجل الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية الأسواق الدولية، وإزالة المعوقات أمام تدفق التجارة العالمية، وفتح الباب أمام حل بعض المشكلات المعلقة.

– تحديد مصير منظمة التجارة العالمية، والحفاظ عليها وتحسين آلياتها وانطلاقاتها نحو تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها.

– توفير كل الظروف المواتية لنجاح مؤتمر الدوحة حيث أرسل مشروع البيان الختامي إلى الدول المشاركة قبل أكثر من شهر من انعقاد المؤتمر لإبداء الملاحظات عليه هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإعداد المسبق لتسوية القضايا العالقة والخلافية بين الدول والمجموعات من خلال دراسة أسباب فشل مؤتمر سياتل والعمل على تجاوزها.

وقد ناقش مؤتمر الدوحة نفس المواضيع تقريبا التي طرحت في مؤتمر سياتل، كموضوعات السلع الزراعية، تجارة المنسوجات، قضايا البيئة والملكية الفكرية.

وأسفر مؤتمر الدوحة على نتائج عديدة، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[2]

– التأكيد على أهمية المفاوضات حول اتفاق الزراعة الذي بدا في أوائل سنة 2000، مع التركيز على إعطاء معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية بموعد لا يتجاوز مارس 2003.

– في مجال حقوق الملكية تم التأكيد على ضرورة تعزيز الصحة العامة، وتخفيف قيود الملكية في هذا المجال.

– في موضوع العلاقة بين التجارة بالاستثمار والسياسات التنافسية، تم الإشارة إلى أهمية بناء القدرات والذاتية و المساعدة الفنية للبلدان النامية في هذه المجالات.

– التأكيد على استمرار المناقشات حول موضوع التجارة الالكترونية، من حيث التحديات والفرص والصيانة والمؤسسات الملائمة، مع ضرورة عدم قيام الدول الأعضاء بفرض رسوم جمركية على المبادلات الالكترونية وذلك إلى غاية المؤتمر الوزاري الخامس.

– الإشارة الى ضرورة التعاون الفني وبناء القدرات الذاتية، بهدف دمج التجارة في الخطط الوطنية وتقليل الفقر وتطوير استراتيجيات التنمية.

– أما في مجال الأوضاع الخاصة للدول النامية والأقل نموا، فتم التأكيد إلى أهمية دعم وتنويع مصادر دخل هذه البلدان، والمساعدة الفنية لبناء قدراتها الذاتية، كما تطرق الإعلان إلى التأكيد على أن المعاملات التفضيلية والخاصة للدول النامية والأقل نموا هي جزء لا يتجزأ من مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وقد لاحظ المؤتمر مصادر القلق تجاه تطبيق هذه المعاملات، لذلك قرر المؤتمر دراسة البنود الخاصة بهذه المعاملات بهدف تعزيزها وجعلها أكثر تحديدا وفعالية وعملية.

(2) احمد الكواز، النظام الجديد للتجارة الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص–ص.14–15.

وبما أن برنامج مؤتمر الدوحة قد شمل موضوعات عديدة، لا يكفي الوقت لإتمام التباحث حولها، تم الاتفاق على إستكمال المفاوضات حسب جدول زمني محدد ينتهي في 1 جانفي 2005، على أن تعتبر النتائج المتوصل إليها كصفقة متكاملة (الحزمة الواحدة) لأجندة الدوحة للتنمية.[1]

الفرع الخامس: مؤتمر كانكون (المكسيك) 2003

انعقد هذا المؤتمر في مدينة كانكون المكسيكية خلال الفترة الممتدة من 10 الى 14 سبتمبر 2003، وجاء في منتصف الفترة الفاصلة بين بداية مفاوضات جولة الدوحة للتنمية و التاريخ المقرر لاختتامها (2005/01/01)، وكان يشكل الاختبار الأول لما أنجز من قبل البلدان الأعضاء في المنظمة بعد مؤتمر الدوحة، ولكن كانت هناك حالات أقرب للتشاؤم كانت تسود دول العالم حول قدرة هذا المؤتمر على تحقيق أهدافه المرجوة، وقد أدرجت ضمن جدول أعماله عدة الانشغالات نذكر منها:[2]

– دعوة الدول النامية لفتح أسواق الدول المتقدمة، ومطالبتها بعدم ترويج السياسات التجارية الحمائية.

– مطالبة مجموعة (22) التي تضم في عضويتها البرازيل والصين ومصر، بتخفيض المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للمزارعين خاصة في أوربا والولايات المتحدة.

– دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وزراء التجارة المشاركين في مؤتمر كانكون، إلى إزالة كافة الحواجز من أجل إقامة تجارة دولية عادلة، ووضع مستوى للمنتجات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية.

– أما الموضوعات التي عرفت بموضوعات سنغافورة (الاستثمار، المنافسة، سير التجارة، المشتريات الحكومية) فاستمر الخلاف حولها، إلى أن جاء مؤتمر كانكون ليضع حدا لهذه الموضوعات التي ظلت تدافع عنها الدول المتقدمة، وأمام إصرار وتمسك الدول النامية برفض التفاوض على هذه الموضوعات أعلن المفوض الأوربي عن تنازل الاتحاد الأوربي على موضوعي الاستثمار والمنافسة وسحبهما من المناقشة، إلا أن هذه الخطوة جاءت في وقت متأخر عن المفاوضات.

ورغم فشل هذا المؤتمر، إلا أنه ساهم في إحداث تغيير ملحوظ في طريقة عمل الدول النامية داخل المنظمة، إذ استطاعت أن تحضى بوزن حقيقي في إطار هذا المؤتمر، وتمكنت من تحديد مطالبها والإسهام في الإطار الذي يجب أن تتم فيه المفاوضات.

وتمثلت موضوعات الخلاف الأساسية التي أدت إلى فشل كانكون فيما يلي:

– استأثرت مفاوضات تحرير الزراعة بالجانب الأكبر من الاهتمام في مؤتمر كانكون وقد تركزت الخلافات الرئيسية في مجالات الدعم المحلي، والنفاذ إلى الأسواق، تحديد الوعد النهائي الذي يتم بمقتضاه تنفيذ التزامات الأطراف حول خفض أو إلغاء الدعم على الصادرات حتى تتحقق المنافسة العادلة في الأسواق الدولية.

(1) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، تحديات و فرص النظام التجاري العالمي، الزراعة، الامم المتحدة، نيويورك، 2003، ص.6.

(2) عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص–ص.112–113.

– شكلت موضوعات سنغافورة(الاستثمار، المنافسة، المشتريات الحكومية، تسيير التجارة) نقطة خلاف كبيرة، حيث رفضت الدول النامية إلزام نفسها بالدخول في مفاوضات حول قواعد جديدة تتعلق بهذه الموضوعات.

– بروز خلاف شديد بين الدول المتقدمة والنامية حول طرح موضوع الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقيات المنظمة الناتجة عن جولة الاورغواي، إلا أن مسائل التنفيذ لم تحظى بالأهمية الكبرى في مؤتمر كانكون.

– كان موضوع النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية محل خلاف بين الدول المتقدمة والنامية، بالرغم من وجود اتفاق عام بينهما على أهمية استئناف عملية التحرير في المجال الزراعي والصناعي و الخدماتي، إلا أن الدول النامية تصدت لمحاولات إدراج عملية التحرر في السلع غير الزراعية.

ويؤكد فشل مؤتمر كانكون ما تشير إليه الدول النامية دائما بافتقار المنظمة إلى الشفافية في عملها، وعدم تعبيرها عن مصالح الدول النامية الأعضاء في المنظمة، وجاء هذا المؤتمر ليثبت أهمية تضافر الجهود بين الدول النامية من أجل الدفاع عن مصالحها ورفضها للرضوخ لضغوطات الدول المتقدمة.

الفرع السادس: مؤتمر هونغ كونغ (الصين) 2005

انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بمدينة هونغ كونغ الصينية، بمشاركة 149 دولة كانت تشكل أعضاء المنظمة في تلك الفترة، وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد انتهاء الفترة الانتقالية وإلغاء العديد من اتفاقيات، كاتفاقية الألياف المتعددة وما ترتب عنها من نزاعات خاصة بين الصين والدول المتقدمة[1]، كما أن هذا المؤتمر جاء بعد أن تمت المراجعة النصفية لجولة الدوحة للتنمية في جويلية 2004، التي نتج عنها اتفاق يشير إلى استحالة الانتهاء من مفاوضات جولة الدوحة بحلول عام 2005، مما دفع بالدول الأعضاء الرئيسية في المنظمة بمنح تفويضات لممثليها إلى غاية نهاية 2006، ليكون هذا التاريخ آخر موعد للتوصل إلى اتفاق شامل لتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات[2]، لذلك كان ينتظر توصل مؤتمر هونغ كونغ إلى اتفاقات ونتائج هامة لتحرير التجارة الدولية، لكن ذلك لم يتحقق بسبب الخلافات المستمرة، ويمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية: [3]

– إلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية في حدود 2013.

– الإبقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية، مع وضع بعض القيود في هذا المجال خاصة بالولايات المتحدة و كندا و أستراليا و نيوزلندا.

– إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97% على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من سنة 2008.

– رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية.

(1) محمد حشماوي، مرجع سابق، ص–ص.196.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، الفصل الثامن، ص.12.

(3) محمد حشماوي، مرجع سابق، ص.197.

والملاحظ أن مؤتمر هونغ كونغ لم يأتي بالجديد، وبقيت آمال كل الدول في تنفيذ قرارات مؤتمر الدوحة الذي يشكل اتفاق الحد الأدنى بين الدول النامية والدول المتقدمة، وما ستسفر عنه المفاوضات التجارية المقبلة.

ولم تحرز مفاوضات جولة الدوحة للتنمية التي جرت بعد مؤتمر هونغ كونغ، والتي لا تزال مستمرة أي تقدم يذكر، حيث عقدت نهاية شهر جويلية 2008 مفاوضات بجنيف ضمت 40 عضوا في المنظمة، ولم تتوصل إلى اتفاق شامل لتحرير التجارة الدولية، واستمرت دورة جنيف 9 أيام كاملة تخللها اجتماع طارئ لممثلي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، استراليا، اليابان، الصين، الهند والبرازيل، ليتم في الأخير الإعلان عن أزمة أخرى تمر بها جولة الدوحة قد تهدد المفاوضات التجارية العالمية بالفشل، وكانت مفاوضات جنيف تستهدف التوصل إلى اتفاق حول نسب خفض الدعم الزراعي من 40٪ إلى 30٪، وخفض الدعم الصناعي من 8٪ إلى 5٪ وتقليص الدعم في قطاع الخدمات بمستوى النصف أي من 84٪ الى 43٪، و هي نسب مشجعة إذا ما التزمت بها الدول المتقدمة، ولكنها لا تزال تشكل نقطة خلاف رئيسية وتعيق تقدم المفاوضات، ومن جهة أخرى تقدمت الدول الكبرى بمقترحات تخص التعريفات الجمركية وتخدم مباشرة أسعار الصادرات وتستهدف مزيدا من انفتاح الأسواق، ولكنها لقيت معارضة شديدة من قبل الدول الناشئة لأنها تعني بصورة خاصة منتجات تمتلك فيها الدول الكبرى مزايا تنافسية.[1]

وهكذا تبقى الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، عاجزة عن التوصل إلى اتفاق شامل للتحرير الكامل للتجارة الدولية، ويعود ذلك أساسا إلى تعارض المصالح بين الدول المتقدمة، وأنانيتها وتهميشها لدور ومصالح الدول النامية.

المطلب الرابع: انعكاسات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا بارزا في عولمة النظام الاقتصادي الدولي، من خلال خلقها لنظام جديد للتجارة الدولية تتأثر به جميع الدول مهما بلغ تطورها الاقتصادي ومستوى اندماجها في النظام التجاري الدولي، لذا كان من المهم على هذه الدول وخاصة النامية منها، أن تتعرف على دور وانعكاسات هذه المنظمة على الاقتصاد العالمي، للاستفادة مما يتيحه النظام الجديد للتجارة الدولية من فرص وتفادي ما قد ينتج منه من أضرار.

الفرع الأول: دور المنظمة العالمية للتجارة في عولمة النظام الاقتصادي الدولي

(1) بشير مصيطفى، أزمة التجارة العالمية، جولة الدوحة تسقط في جنيف، جريدة الشروق اليومي، 2008/08/06. في الموقع:
- http://www.Elchoroukonline.com. (le :24/10/2008).

بعد التوصل إلى إتفاق بشان قيام المنظمة العالمية للتجارة إنطلق الحديث من جديد عن ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي بدأت فعلا باكتمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والمتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وإذا كانت العولمة تعني إزالة الحدود وتحويل العالم إلى قرية كونية فإن المنظمة العالمية للتجارة هي الوسيلة لإزالة الحدود وتسهيل حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول[1]، و يمكن تلخيص ابرز النقاط أو الملامح التي تدل على الدور الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة في تحقيق العولمة فيما يلي:[2]

– تزايد عدد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة حيث وقعت 117 دولة على الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش، وقد بلغ عدد الأعضاء 144 عضو في سنة 2002، ليصل خلال المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة بهونغ كونغ سنة 2005 إلى 149 عضو، أما الآن وإلى غاية 23 جويلية 2008 فيبلغ عدد أعضائها 153 عضو، وهناك دول أخرى قدمت طلباتها بالانضمام وهي الآن أعضاء مراقبة في المنظمة، ليبقى عدد قليل فقط من الدول التي هي غير أعضاء وغير مراقبة.[*]

كما أن الدول الأعضاء بهذه المنظمة تغطي أكثر من 90% من حجم التجارة العالمية، وهذا يعني أن المنظمة تلعب دورا مهما في تحقيق العولمة، لان كل الدول الأعضاء تساهم في تكريسها، من خلال ما تلتزم به فيما يخص العمل على تحرير التجارة الدولية من كافة العراقيل و القيود، وهو ما يتلاءم ومفهوم العولمة.

– شمولية المنظمة، بحيث لم تقتصر على التجارة الدولية للسلع فقط، بل تشمل كذلك التجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار بالإضافة إلى السياسات التجارية للدول ونظم الجمارك، والأثر الكلي لاتفاقيات المنظمة على القوانين والتشريعات السارية في الدول الأعضاء، وضرورة تعديلها لتتوافق مع أحكام هذه الاتفاقيات، التي تهدف كلها إلى تحقيق تحرير كامل للتجارة الدولية. وبهذا يمكن القول أن المنظمة، وبسبب شموليتها لهذه الجوانب، وإخضاعها إلى مبادئ التجارة الحرة من تخفيض في الرسوم الجمركية وتبني المعاملة الوطنية، إذ لا تميز في معاملاتها بين منتج محلي ومنتج أجنبي، فإنها تعمل على تحقيق العولمة.

– نظام عمل المنظمة الذي كفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومتابعة التزاماتها بأحكام ومبادئ الاتفاقيات من خلال تقييم مدى توافق سياساتها مع تلك الأحكام و المبادئ، وبهذا فان جميع الأعضاء سيلتزمون بهذه المبادئ والأحكام التي تهدف إلى حرية اكبر للتجارة الدولية وتكريس

(1) موسى الغرير، المنظمات الاقتصادية الدولية، منظمة التجارة العالمية نموذجا، مجلة معلومات دولية، العدد 64، 2000، ص.63.

(2) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص–ص.80–82.

(*) أعضاء المنظمة، والمراقبون، وغير الأعضاء و غير المراقبون، في الموقع:

–http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm(le:22/10/2008)

انظر الملاحق: رقم (02)، رقم (03)، رقم (04).

العولمة، ويمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة ومنذ ظهورها إلى حيز الوجود في سنة 1995، ساهمت بشكل كبير في تكريس العولمة من خلال المبادئ الأساسية التي تقوم عليها.

ومما سبق يتضح أن المنظمة العالمية للتجارة لعبت دورا معتبرا في تحقيق العولمة الاقتصادية، وان لم تكن هي المنظمة الوحيدة التي تعمل على تحقيقها، بل سبقها إلى ذلك كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولكن بسبب الصلاحيات التي أعطيت لها، والتي تفوق تلك الممنوحة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لعبت هذه المنظمة الدور الرئيسي في تحقيق العولمة، حيث أن عضوية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لا تسفر عن أي التزام تلقائي بسياسات محددة، بينما الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يعني الالتزام بمبادئها وأحكامها دون استثناء أو شرط.

كما أن الدور الذي تلعبه المنظمة، سيكون له العديد من الانعكاسات الايجابية والسلبية على اقتصاديات الدول المختلفة، وخاصة اقتصاديات الدول النامية.

الفرع الثاني: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

يمكن تلخيص أهم انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي فيما يلي:[1]

– إلغاء التشوهات في التجارة العالمية، نتيجة إلغاء أشكال الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص.

– تحقيق معدل نمو اقتصادي عالمي متزايد، وكذا زيادة الدخل العالمي.

– زيادة حجم ومعدلات النمو في التجارة الدولية.

– زيادة تبني دول العالم إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاديات السوق الحرة.

– الاتجاه نحو الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لكل دولة مع إبراز المزايا النسبية لكل منها، ومن شان ذلك أن يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة مستويات الرفاهية.

– استفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار في الدول التي كانت تضع حواجز جمركية وتدعم المنتجين لجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية، رغم ارتفاع أسعار منتجاتهم مقارنة بالأسعار المنتجات المماثلة في الأسواق الدولية.

– استفادة المنتجين من زيادة الطلب الخارجي على إنتاجهم في الدول التي كانت تضع عوائق كمية وجمركية، والتي تم إلغائها أو تخفيضيها في إطار اتفاقيات الغات.

– تزايد الاعتماد المتبادل بما له وما عليه من مزايا وعيوب، ومن مزايا الاندماج على الصعيد العالمي انه يؤدي إلى خلق مصالح متشابكة تخفف من حدة الصراعات الدولية، ومن ابرز عيوبه انه عند اختلال الاعتماد المتبادل فان الدول الداخلة في تشابك قوي تنقسم إلى دول تابعة وأخرى مهيمنة.

– زيادة معدلات التضخم وزيادة تكلفة الواردات في البلدان التي تستورد سلعا سوف ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية بعد تخفيض الدعم الذي تمنحه لمنتجيها ومصدريها.

(1) عاطف السيد، مرجع سابق، ص. 326.

– ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي كان المنتجون الصناعيون والزراعيون فيها يعتمدون على الدعم الحكومي أو على الحواجز الجمركية العالية للحفاظ على قدراتهم التنافسية.

وتتحدد درجة استفادة الدول من النظام التجاري الجديد بناءا على إمكانياتها الاقتصادية، ودرجة مرونة سياستها الاقتصادية، وتعديل هيكلها الإنتاجي لمواكبة الأوضاع والظروف الاقتصادية الدولية المتجددة، وهي عوامل تفتقر إليها اقتصاديات الدول النامية مما يجعلها الأكثر عرضة لمخاطر النظام التجاري الجديد.

الفرع الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية

إن التغيرات التي لحقت بالنظام التجاري الدولي في السنوات الأخيرة، وبالتحديد بعد انتهاء جولة الأورغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية كأداة لتنظيم وتسيير ومراقبة حركة التجارة الدولية والعمل على تحريرها أكثر فأكثر، جعلت الدول النامية عموما في مواجهة تحديات كبيرة قد تؤدي إلى مكاسب إذ تم التغلب عليها وقد تؤدي إلى خسائر إذا عجزت على مواجهتها، لذلك كان على الدول النامية إن تفهم أهمية النظام التجاري الجديد وتستقصي آثاره لان ذلك لا يتعلق فقط بتحسين أوضاع تجارتها ونموها الاقتصادي، بل انه يتعلق بمستقبل هذه الدول في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية الذي لم تشارك في تشكيله بسبب ضعف دورها في مراحل تأسيسه.

وبعد انتهاء جولة الاورغواي تراوحت مواقف الدول النامية من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بين التأييد والتحفظ والتردد، نظرا لما ما قد تتعرض له اقتصادياتها وصناعاتها الناشئة، من أثار انعكاسات مختلفة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أولا: الآثار الإيجابية:

تتمثل أهم الآثار الايجابية لمنظمة العالمية على الدول النامية في النقاط التالية:[1]

– يحق للدولة النامية بموجب الاتفاقيات استخدام الوسائل المناسبة لحماية اقتصادها من المنافسة غير العادلة.

– يحق للدول النامية أن تلجأ لتقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية.

– تكفل اتفاقيات المنظمة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات.

– يساهم تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة حجم التجارة الدولية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والطلب سواء من الدول المتقدمة أو النامية.

– إن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول النامية فرصا أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى.

(1) عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص–ص.180–181.

– إن انفتاح التجارة يزيد من استخدام التكنولوجيا الجديدة في صورة المنتجات المستوردة والمصدرة، حيث يتعين على المصدرين استخدام أفضل لأنواع التكنولوجيا الملائمة، لتحقيق القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

– المنظمة العالمية للتجارة تصلح لأن تكون منتدى لتجميع الدول النامية، لكي تكون لها قوة في التفاوض.

ثانيا: الآثار السلبية

تتمثل أهم الآثار السلبية لمنظمة العالمية على الدول النامية فيما يلي:[1]

– تزايد حدة المنافسة نتيجة الالتزام بقواعد فتح السوق، ومن ثم اختفاء بعض الصناعات خاصة الناشئة، نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة، هذا ما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير.

– سوف يترتب على إلغاء أو تخفيض الدعم المحظور على السلع الزراعية ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والمواد الغذائية للدول النامية.

– تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية يجعل من الصعوبة مواجهة ومواكبة التقدم الكبير في قطاع الخدمات.

– زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية، وارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة.

– تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتوافق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية.

ويمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة ما هي إلا جزء من النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يلبي حاجيات وطموحات الدول المتقدمة ويخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، فهي التي ناضلت من أجل إنشاء هذه المنظمة، وستصل حتما إلى نتائج جيدة تنعكس إيجابا على اقتصادياتها، لأنها تمتلك مقومات هذا النجاح ومنها تحرير للتجارة العالمية، وجودة منتجاتها وقابليتها للمنافسة العالمية، أما الدول النامية فقد تتأثر سلبيا بهذه التغيرات بالنظر إلى ضعف اقتصادياتها، الذي يؤدي من جهته إلى العجز على رفع مستوى إنتاجها، مما يجعلها غير قادرة على الصمود في وجه المنافسة العالمية، ومن ثمّ ضعف قدرتها في الدفاع على مصالحها الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الغات" في 30 أكتوبر 1947 لتدخل حيز

(1) عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص–ص.180–181.

التنفيذ ابتدءا من 1 جانفي 1948، وتطورت هذه الاتفاقية من خلال عقدها لثماني جولات تفاوضية، حققت خلالها العديد من الأهداف والنجاحات، إذ أسفرت المفاوضات عن تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على السلع بين الأطراف المتعاقدة. وقد كانت جولة الاورغواي أخر وأهم هذه الجولات على الإطلاق، إذ تم التوصل خلالها إلى 28 نصا قانونيا ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم تغطي معظم المواضيع والقواعد ذات العلاقة بالتجارة الدولية، وتشكل في مجموعها معالم النظام التجاري العالمي الجديد؛ وأهمها اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة التي باشرت نشاطها ابتداء من أول جانفي 1995، لتكون بذلك لبنة جديدة في التنظيم الاقتصادي العالمي تدعم دوره في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي والتجاري الحديث.

عقدت المنظمة العالمية للتجارة ستة مؤتمرات وزارية أولها مؤتمر سنغافورة 1996، وأخرها مؤتمر هونغ كونغ 2005، لكن اغلب هذه المؤتمرات فشلت، ولا تزال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مستمرة في إطار جولة الدوحة للتنمية، ولم تتوصل إلى اتفاق شامل لتحرير التجارة الدولية، رغم أن قرار مؤتمر الدوحة 2001 كان يقضي باستكمال هذه المفاوضات التجارية مطلع 2005.

إن تأخر أعضاء المنظمة في التوصل إلى اتفاق شامل لتحرير للتجارة الدولية، والفشل قبل ذلك في المؤتمرات الوزارية، يعود أساسا إلى الاختلافات الكبيرة فيما بين الدول المتقدمة التي تحرص كل منها على اتفاقات تخدم مصالحها هذا من جهة، والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية من جهة أخرى.

وقد ساهمت المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها في تكريس العولمة الاقتصادية، ويتجلى ذلك في ازدياد عدد أعضائها حيث وصل في جويلية 2008 إلى 153 دولة، بالإضافة إلى شمولية الاتفاقيات التي تشرف عليها التي تهدف كلها إلى تحقيق تحرير كامل للتجارة الدولية.

وبالنظر إلى أهمية هذه المنظمة تزداد رغبة الدول غير الأعضاء في الانضمام إليها، غير أن ذلك له إيجابيات كما له سلبيات أيضا، وتتحدد درجة استفادة الدول من المنظمة بناءا على إمكانياتها الاقتصادية، ودرجة مرونة سياستها الاقتصادية، وتعديل هيكلها الإنتاجي لمواكبة الأوضاع والظروف الاقتصادية الدولية المتجددة، وعليه سوف تكون المكاسب بالدرجة الأولى من نصيب الدول المتقدمة، حيث تشكل لها اتفاقيات المنظمة إطارا للدخول إلى أسواق الدول النامية واستغلال ثرواتها. أما الدول النامية فان انضمام الكثير منها يأتي كاختيار لأقل الخسائر الممكنة، ولكي تتمكن من تخفيف هذه الخسائر وتحقيق بعض المكاسب يجب عليها إصلاح اقتصادياتها المحلية والتكتل فيما بينها، والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، قدمت طلبها للانضمام سنة 1996، وشرعت قبل ذلك بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني، فما هي التطورات والإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة؟

الفصل الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

إن التحولات العميقة التي شهدتها الساحة الاقتصادية والتجارية الدولية منذ أكثر من نصف قرن، فرضت على معظم الدول إجراء إصلاحات اقتصادية وتغيير نمط تسييرها لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي؛ لذلك تبنت الجزائر كغيرها من الدول النامية برامج إصلاحية مختلفة، اذ اعتمدت خلال الثمانينات على إمكانياتها الذاتية، لإصلاح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها، ومع نهاية الثمانينات وأمام تزايد نطاق هذه الاختلالات وشح مصادر التمويل لجأت إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية للحصول على موارد مالية خارجية، ولما كانت هذه المؤسسات تشترط على الدول التي تقترض منها إجراء إصلاحات اقتصادية، اعتمدت الجزائر العديد من البرامج الإصلاحية المدعومة من طرف تلك المؤسسات، امتدت إلى سنة 1998، ومع مطلع الألفية الثالثة استغلت السلطات الجزائرية الأوضاع الداخلية والخارجية المساعدة، للشروع في تنفيذ برامج تنموية كبيرة، بهدف تطوير الاقتصاد الوطني وإعداده للاندماج في الاقتصاد الدولي، والتخفيف من التحديات التي يفرضها الانضمام إلى النظام التجاري العالمي الجديد.

هذا الفصل هو عبارة عن دراسة تحليلية وترجمة تاريخية لمختلف التغيرات والتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، بدءا بفترة الإصلاحات الذاتية، مرورا بمختلف البرامج الإصلاحية التي اعتمدتها الجزائر بدعم من المؤسسات المالية الدولية، وصولا إلى التطورات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الوطني منذ مطلع الالفية الثالثة.

المبحث الأول: مرحلة الإصلاحات الذاتية

عملت السلطات الجزائرية خلال عشرية الثمانينات من القرن الماضي على إدخال إصلاحات ذاتية، لمعالجة الإختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، إلا أنها واجهت أزمة إقتصادية واجتماعية حادة، أدت إلى تزايد نطاق الإختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لنسيجها الإقتصادي والإجتماعي. ويمكن استعراض مختلف الإصلاحات الذاتية التي اعتمدتها الجزائر لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة الثمانينات في النقاط التالية:

المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية

تميزت فترة الثمانينات باختلال بين الطلب والعرض الكليين، إذ تم تسجيل ارتفاعا متزايدا في مستوى الطلب على السلع والخدمات وانخفاضا كبيرا في مستوى عرضها، مما أدى إلى أزمة اقتصادية حادة، كان لها أثارا سلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

فمن جانب العرض فقد كان لإعادة توجيه نموذج النمو نحو البنية القاعدية والاجتماعية التي تشمل القطاعات الارتكازية، وتخفيض الاستثمارات الموجهة للقطاع الإنتاجي، وعدم تحقيق نتائج ايجابية من خلال إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية، وكذا تخفيض نسبة الواردات، أثر كبير في تراجع مؤشرات الاقتصاد الوطني وبروز حالة من الركود الاقتصادي.

أما من جانب الطلب الكلي فيمكن أن يعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في الأجور الاسمية والفروقات الكبيرة بين هذه الأجور ومعطيات الاقتصاد الحقيقي، والتي كانت سببا في اختلال التوازن بين الطلب والعرض الكليين.[1]

إن ما زاد الأزمة تعقيدا هو قيام الدولة بالاستدانة قصيرة المدى لتمويل الاستثمارات، وهو ما لم يحدث في بداية الثمانينات، بالنظر للمداخيل البترولية الكبيرة خلال تلك الفترة، حيث عرف سوق النفط تراجعا كبيرا في الأسعار، فمن 32 دولار للبرميل سنة 1982 انخفض السعر إلى 27 دولار للبرميل سنة 1985، ثم انخفض إلى اقل من 14 دولار سنة 1986[2]، وقد صاحب ذلك أيضا انخفاض في قيمة الدولار في الأسواق العالمية.

إن هذا الانخفاض المزدوج أدى إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية، وأصبحت بالتالي الإيرادات غير كافية لتغطية حاجيات الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى عجزا مستمرا في الخزينة العمومية، ولما كانت الساحة الدولية تعاني شحا في مصادر الإقراض، لجأت الجزائر إلى تغطية هذا العجز عن طريق

(1) CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, Alger, 1998, P.169.

(2) بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الأفاق، جامعة تلمسان، 30/29 ديسمبر 2004، ص.3.

الإصدار النقدي، الأمر الذي أدى بدوره إلى تسجيل ارتفاعا متواصلا في معدلات التضخم، رغم إتباع الجزائر لسياسة الأسعار الإدارية المحددة من طرف الدولة.

ويمكن تبين عمق هذه الاختلالات من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: الميزان الجبائي والنقدي خلال الفترة (1985-1988)

الوحدة: (%)

السنوات	1985	1986	1987	1988
إيرادات الخزينة/الناتج المحلي الإجمالي	36.8	30.6	28.4	26.7
نسبة الجباية البترولية	15.9	7.1	6.3	6.9
نفقات الخزينة/الناتج المحلي الإجمالي	46.4	42.3	35.6	39.4
النفقات الجارية	18.2	21.1	20.1	21.8
استثمارات عمومية	15.3	13.8	11.7	12.4
قروض صافية للمؤسسات العمومية	7.8	5.8	4.9	5.9
أخرى	5.1	1.6	1.1-	0.7-
رصيد الخزينة/ الناتج المحلي الإجمالي	9.6	11.7	7.2	12.7
الكتلة النقديةM2/ ن.م.الإجمالي	76	75	79	84
التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك)	10.5	12.3	7.5	5.9

Source : CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.169.

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول الحساسية المفرطة لمداخيل الخزينة جراء تغير أسعار النفط، فبعد أن بلغت نسبة الجباية البترولية 15.9% من مداخيل الخزينة سنة 1985، سجلت انخفاضا حادا لتصل إلى 7% في السنة اللاحقة مباشرة 1986، وتواصل هذا الانخفاض ووصل إلى 6.3% و6.9% لسنتي 1987 و 1988 على التوالي، وهو ما اثر على إيرادات الخزينة التي عرفت بدورها تطورا سلبيا حيث انخفضت نسبتها ما بين 1985 و 1986 ب6 نقاط تقريبا، مما يبين الأثر السريع لانخفاض أسعار النفط على إيرادات الميزانية، ثم تقلص هذا الانحراف في السنوات اللاحقة ليسجل معدل انخفاض يقارب النقطتين من 1987 إلى 1988.

وبانخفاض الإيرادات العامة فان نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت نفس الاتجاه، إلا أن حدة هذا الأثر قد اختلفت بين البندين الرئيسيين للنفقات العمومية وهما النفقات الجارية والاستثمارات، حيث ارتفعت النفقات الجارية من 18.2% سنة 1985 إلى 21.1% سنة 1986 ثم إلى 21.8% سنة

1988، وهو ما يفسر التزام الحكومة الدائم بهذا النوع من النفقات، أما بند الاستثمارات فقد سجل انخفاضا تدريجيا ومتواصلا خلال الفترة 1985 و1987، حيث انخفض من 15.3% سنة 1985 ليصل إلى 13.8% سنة 1986، وتزداد حدة هذا الانخفاض لتصل إلى 11.7% سنة 1987 ثم ارتفع إلى 12.4% سنة 1988، ويمكن تفسير ذلك بسياسة التقشف التي حاولت السلطات تطبيقها، والتي مست بدرجة كبيرة الاستثمارات والقروض الموجهة للمؤسسات العمومية، والذي يمكن أن نستنتج منه محاولة الدولة للتخفيف من حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وكأنها بذلك تحضر لمرحلة اقتصاد السوق عن طريق كبح نشاطها الاستثماري.

وبالرغم من التقليص الكبير للنفقات الاستثمارية إلا أن عجز الخزينة العمومية استمر في تطوره السلبي، حيث انتقلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9.6% سنة 1985 إلى 12.7% سنة 1988، وهو ما يوحي بحدة الأزمة و زيادة تعقدها من سنة إلى أخرى.

كما نلاحظ من معطيات الجدول السابق الارتفاع المستمر لمعدل سيولة الاقتصاد والذي يعبر عنه من خلال نسبة الكتلة النقدية M 2 إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرفت هذه النسبة ميلا كبيرا نحو الزيادة خلال الفترة (1985-1988) وبلغت 84% في سنة 1988 وهي نسبة عالية جدا، وهو ما يفسر تغطية عجز الميزانية من خلال الإصدار النقدي، والذي كان له دورا أساسيا في خلق مستويات تضخم عالية نتيجة لارتفاع الأسعار.[1]

المطلب الثاني: وضعية القطاع الإنتاجي

لقد حاولت الحكومة ابتداءا من سنة 1980 إدخال إصلاحات على المؤسسات الاقتصادية العمومية وذلك من خلال إعادة هيكلتها، حيث حدد المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الأهداف الرئيسية لهذه العملية، والتي كان أهمها:[2]

- تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية.
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج، عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المادية.
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

وقد أدى تطبيق إعادة الهيكلة العضوية إلى تقسيم المؤسسات الاقتصادية العمومية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة سنة 1982. كما امتدت هذه العملية أيضا إلى المؤسسات الولائية التي ارتفع عددها إلى 504 مؤسسة، وكذا المؤسسات البلدية التي أصبح عددها يقارب 1079 مؤسسة. [3]

(1) CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.170.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص.30.

(3) نفس المرجع، ص.38.

ودعما لعملية إعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية والمطبقة خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، لجأت السلطات العمومية إلى إدخال إصلاحات جديدة عليها حاولت من خلالها إضفاء الاستقلالية في مجالي المالية والتسيير بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وكان ذلك بناءا على مجموعة من القوانين يأتي على رأسها القانون التوجيهي رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والمتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية.

لقد حاولت السلطات العمومية من خلال إصدار هذه القوانين الانطلاق في دفعة جديدة من الإصلاحات، تعمل على نقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر قائم على آليات السوق، اذ أصبحت بمقتضاه المؤسسة الاقتصادية العمومية شخصا معنويا مستقلا في الناحية المالية والتسييرية عن الدولة، وبناءا على ذلك فقد أصبحت المؤسسة الاقتصادية العمومية تخضع لقواعد التسيير العقلاني المرتبط بالكفاءة والفعالية والمردودية الجيدة، لتتمكن من الاستمرار في ظل التوجه نحو نظام اقتصاد السوق.

ورغم هذا الاهتمام بالجانب التنظيمي للاقتصاد الوطني من خلال تشريعات إعادة هيكلة واستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، إلا أن القطاعات المنتجة في مجال الصناعة والبناء والأشغال العمومية وكذا الفلاحة بما فيها الري والصيد البحري والغابات، عرفت تراجعا كبيرا خلال فترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) نتيجة انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة إليها، وتغيرت بذلك سياسة التنمية حيث أهمل الاستثمار في القطاع المنتج، وأعطيت الأولوية في الاستثمار للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لهذا الاختيار عواقب وخيمة على الوضع الاقتصادي باعتبار القطاع الإنتاجي هو المحرك الأساسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية.

إن الانكماش الذي عرفه القطاع المنتج نتيجة تخفيض استثمارات الموجهة إليه، كان له الأثر السلبي الكبير على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ابتدءا من سنة 1986، إلى جانب توسع الهوة ما بين العرض والطلب نظرا لعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على مواكبة الطلب المتزايد من السلع والخدمات.

وبسبب انهيار أسعار النفط انخفضت إيرادات الدولة مما حدى بالسلطات العمومية إلى تخفيض حجم الواردات بشكل كبير ابتدءا من سنة 1986، وقد كان لهذا القرار أثر سلبي كبير على قدرات القطاع الإنتاجي، الذي يعتمد في اغلب مدخلاته على ما تستورده الدولة من مواد الأولية وتجهيزات رأسمالية، وأصبح بذلك لا يلبي حاجيات السوق الوطنية، خاصة في قطاعي الصناعة والأشغال العمومية، وهو ما يبين مدى ضعف وتبعية هذين القطاعين للخارج.[1]

(1) CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.172.

إن انخفاض قيمة الصادرات نتيجة أزمة النفط في سنة 1986 كان له الأثر السلبي الكبير على تطور الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد أهمية قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر، حيث يمكن تبين ذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985-1990)

الوحدة: (%)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الفلاحة	23.8	1.9-	17.3	8.9-	18.4	9.3-
المحروقات	5.7	1.2	7.1	1.9-	8	43
الصناعة	3.5	5.2	0.8-	1.4-	4.4-	0.6
البناء والأشغال العمومية	0.5-	0.3	9.2-	8.3-	1.5	1-
الخدمات	5.1	4.6-	3.5-	1.4	3.1	5-
الإدارة العمومية	7.2	5.5	4.2	3.7	3.4	3.5
الناتج المحلي الإجمالي	5.6	0.2-	0.7-	1.9-	4.9	1.3-
الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	2.8	2-	7.2-	1.8-	1	2.6-

Source : CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.172.

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي قد عرف ابتداءا من سنة 1986 معدلات نمو سلبية بعد أن سجل معدل 5.6 سنة 1985، وهو ما يفسر ارتباط الاقتصاد الجزائري الكلي بالمحروقات.

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة فقد سجل خلال هذه الفترة وتيرة نمو دورية، فبعد أن كان معدل النمو مرتفعا سنة 1985 حيث وصل الى 23.8%، تراجع سنة 1986 و سجل معدل نمو سالب -1.9% ثم عاد ليرتفع سنة 1987 إلى 17.3% ليتراجع مرة أخرى ويسجل معدل نمو سالب -8.9% سنة 1988 ثم حدث نفس الشيء مابين سنتي 1989 و 1990 حيث سجل 18.4% و -9.3% على التوالي، وهو ما يوضح عدم استقرار القطاع الفلاحي واعتماده الكلي في نموه وتطوره على العوامل المناخية والطبيعية.

أما بالنسبة لقطاعي الصناعة والأشغال العمومية فقد كان وضعهما أسوا حالا من القطاع الفلاحي بالنظر إلى معدلات النمو السلبية المتواصلة خلال هذه الفترة، ويعود هذا التدهور الذي حدث في نمو القطاعين إلى انخفاض نسبة الواردات وتخفيض الاستثمار، وذلك لاعتماد هذين القطاعين في مدخلاتهما من المواد الأولية والتجهيزات على الخارج.

كذلك قطاعي الخدمات والإدارة العمومية ورغم معدلات النمو الموجبة المسجلة في اغلب السنوات إلا أن وتيرة النمو كانت تعرف تناقصا تدريجيا من سنة إلى أخرى، فقد انخفض معدل النمو من 5.1% إلى 3.1% بالنسبة لقطاع الخدمات ما بين سنتي 1985 و 1989، ومن 7.2% إلى 3.4% بالنسبة لقطاع الإدارات العمومية خلال نفس الفترة.

إن التفحص الدقيق للمعطيات السابقة يبين نتيجة أساسية وهي أن عوامل النمو بالنسبة للاقتصاد الجزائري والمتمثلة خاصة في القطاعات الإنتاجية تعتمد على متغيرات خارجية، فالقطاع الزراعي يعتمد على العوامل الطبيعية والمناخية أما بالنسبة لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية فيعتمدان على أسعار البترول التي تتحدد في السوق العالمي، وبالتالي فان جملة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر على المؤسسات العمومية منذ مطلع الثمانينات لم تأتي بالنتائج المنتظرة منها، وتجسد ذلك خاصة في ارتفاع مديونية المؤسسات العمومية والمديونية بصفة عامة.

المطلب الثالث: التوازنات الخارجية وحجم المديونية

لقد كان لاعتماد الاقتصاد الجزائري في صادراته على المحروقات كمصدر أساسي للعملة الصعبة، الأثر البالغ على ميزان المدفوعات الذي سجل خلال النصف الثاني من الثمانينات وابتدءا من سنة 1986 عجز مستمرا ومتواصلا وهذا نتيجة لانهيار أسعار البترول الذي صاحبه انخفاض في قيمة الدولار باعتباره عملة تقييم للصادرات الجزائرية، هذا فضلا عن مستويات المديونية المتراكمة التي أدت بدورها إلى تسجيل عجزا في الميزان الجاري للجزائر، وهو ما تشير إليه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: تطور الميزان الجاري خلال الفترة (1986-1990)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990
الصادرات	8.1	9	7.6	9.6	12.9
الواردات	8.5	7.3	7.7	9.5	9.8
مدفوعات الفائدة	1.5	1.6	2.1	2	2.2
الحساب الجاري	2.2-	0.2	2-	0.9-	1.4
الحساب الكلي	1.5-	0.3-	0.8-	0.6-	0.2-
إجمالي الاحتياطات الرسمية	1.7	1.7	0.9	0.9	0.8
الدين الخارجي	21.1	24.6	24.7	26.1	26.7

المصدر: كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص.22.

رغم انخفاض الإيرادات المتأتية من النفط إلا أن الجزائر بقيت ملتزمة بدفع الفوائد المستحقة على القروض الخارجية، الامر الذي زاد من حدة عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة (1986-1990)، مما انعكس سلبا على مستويات الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة من سنة إلى أخرى.

وقد كان لهذا الانخفاض في أسعار النفط انعكاسات سلبية على الميزان الجاري للجزائر، حيث عرف عجزا مستمرا ابتدءا من سنة 1986، فبعد أن حقق فائضا يقدر ب1.038 مليار دولار سنة 1985 عاد ليسجل عجز قدره 2.2 مليار دولار سنة 1986، وتواصل هذا العجز إلى غاية سنة 1989 ما عدا سنة 1987 التي حقق خلالها الميزان الجاري فائض رمزي يقدر ب0.2 مليار دولار وكان ذلك نتيجة للتخفيض الكبير للواردات خلال تلك السنة، وهو ما اثر سلبا على الجهاز الإنتاجي الذي يعتمد في مدخلاته على سلع وتجهيزات مستوردة من الخارج.

إلى جانب هذا فمن معطيات الجدول السابق يتبين لنا التطور السريع لحجم مديونية الجزائر، فبعد أن سجل مخزون الدين الخارجي انخفاضا خلال الفترة (1980-1984) من 19.4 مليار دولار إلى 15.9 مليار دولار بسبب الارتفاع المزدوج في أسعار المحروقات وسعر الدولار الأمريكي[1]، ارتفع حجم الدين الخارجي خلال الفترة (1985-1990) فبعد أن كان يبلغ 18.4 مليار دولار سنة 1985 زاد ليصبح 21.1 مليار دولار سنة 1986، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى 26.7 مليار دولار سنة 1990.

ويتضح لنا عمق الأزمة وحدتها أكثر إذا علمنا أن معدل خدمات الدين قد سجل زيادة متواصلة حيث انتقل من نسبة 34% من قيمة لصادرات سنة 1985 ليصل إلى 56.7% سنة 1986 ثم 76.6% سنة 1988 لينخفض بعدها قليلا إلى 68.5% سنة 1990. ويمكن أن يكون هذا الارتفاع في معدل خدمات الدين نتيجة للجوء الجزائر إلى القروض التجارية قصيرة الأجل (اقل من ثلاث سنوات) حيث أصبح هذا النوع من القروض يشكل نسبة كبيرة في هيكل المديونية، فبعد أن كانت تشكل نسبة 1.41% من مجموع الديون سنة 1985 ارتفعت لتصل إلى 48% سنة 1990.[2]

وقد ساهم في هذا التوجه مجال الاقتراض عزوف الهيئات المالية على إقراض الجزائر، وهو ما يبين ضعف ثقتها في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تقييمها للوضع الاقتصادي الوطني بناءا على التغيرات التي يعرفها سوق النفط، اذ تعتبر أن حصيلة الصادرات النفطية المؤشر الرئيسي والضمان الأساسي لقدرة الجزائر على الالتزام بتسديد ديونها.

وما زاد من حدة الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري هو سوء تسيير الدين الخارجي حيث" استخدم جزء كبير من القروض إما لتمويل الاستهلاك أو الاستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض في القطاع

(1) عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، 2006/2005، جامعة باتنة، ص.91. في الموقع:

-http://www.univ-batna.dz/theses/fac-ec/rouabah/these.pdf. (le :05/11/2008).

(2) CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.171.

الصناعي العمومي الذي يعاني من مشاكل كثيرة"[1]، أي أن توجيه القروض إلى الاستثمارات غير الناجعة والمواد الاستهلاكية قد أرهق الاقتصاد الوطني، ورغم ذلك فإن السلطات فضلت عدم اللجوء إلى إعادة جدولة الديون، لتفادي تدخل المؤسسات المالية المقرضة في السياسة العامة المنتهجة، وبالتالي واصلت الجزائر تدابير الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في محاولة لفك الأزمة الخانقة.

(1) كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص.117.

المطلب الرابع: وضعية العمالة

لقد كان لحالة الانكماش الاقتصادي الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري أثناء فترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، والتي تم الإشارة إليها من خلال التحليل السابق، تأثير سلبي كبير على تطور مستويات التشغيل، وما زاد الطين بلة كما يقال زيادة المعدلات السنوية للنمو الديمغرافي. وعجز سوق الشغل على استيعاب الفائض من اليد العاملة؛ والنتيجة الطبيعية لذلك تزايد معدلات البطالة على مستوى الاقتصاد الوطني، مما يهدد النسيج الاجتماعي؛ ويمكن الإشارة إلى الارتفاع المستمر لظاهرة البطالة من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: تطور عدد السكان ومعدلات البطالة خلال الفترة (1984-1991)

السنة	عدد السكان	القوة العاملة	القوة المشغلة	معدل البطالة
1984	20880000	4374000	3715509	%15.1
1987	22807000	4789000	3978000	%17
1989	24700000	5575000	4614000	%17.2
1990	25300000	5812000	4697000	%19.2
1991	26840000	6045000	4822000	%20.2

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص.33.

إن تحليل الإحصائيات الواردة في هذا الجدول يظهر الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة من سنة إلى أخرى، فبعد أن كان هذا المعدل 15% سنة 1984 تزايد ليصل إلى 17% سنة 1987 ثم 17.2% سنة 1989 ليسجل 19.2% و20.2% سنتي 1990 و1991 على التوالي، وهو ما يبين امتداد الأزمة الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية.

إلى جانب هذا فقد كان تطور مناصب الشغل الجديدة سلبيا، حيث سجل تناقصا كبيرا من سنة إلى أخرى، فقد تم في سنة 1985 فتح 122000 منصب شغل جديد ثم انخفض هذا العدد ليصل إلى 74000 منصب جديد سنة 1987، وخلال سنة 1989 وصل عدد المناصب الجديدة المفتوحة إلى 5600 منصب. [1]

وقد كان لسياسة إعادة توجيه الاستثمارات من القطاع الإنتاجي أي الصناعة والبناء والأشغال العمومية والفلاحة نحو مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، انعكاس سلبي على معدلات التشغيل بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين الاستثمار ومستويات التشغيل، وبذلك يمكن القول أن ارتفاع معدلات البطالة يعود في جانب كبير منه إلى التراجع الذي عرفه مستوى الإنفاق الاستثماري في القطاع المنتج من طرف الدولة خلال هذه الفترة.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.32.

وما يؤكد عمق الأزمة وتأثيرها على مستوى معيشة السكان، هو انخفاض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتسجيله لمعدلات نمو سالبة في اغلب السنوات، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و ارتفاع معدل النمو الديمغرافي الذي كان متوسطه لتلك الفترة يقارب 3%.

الجدول رقم 07: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985-1990)

الوحدة: (%)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
نصيب الفرد من ن.د.خ	2.3	3-	3.5-	4.5-	2.3	3.8-

Source : CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.172.

أمام هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي عرفتها الجزائر خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات، والتي تمثلت في انكماش اقتصادي كبير واختلال توازني بين مستويات الطلب والعرض الكليين، ومعدلات تضخم عالية صاحبها عجز مستمر في الميزانية العامة وانخفاض متواصل في سعر صرف الدينار، إلى جانب مستويات المديونية المرتفعة وتفاقم حدة البطالة وضعف في القطاع المنتج وشح في الموارد المالية نتيجة انهيار أسعار النفط، دخل الاقتصاد الجزائري نفق أزمة خانقة أجبرت السلطات العمومية على مراجعة وتغيير توجهات السياسة الاقتصادية من خلال إصلاح النظام الاقتصادي السائد، ليفتح المجال بذلك لإصلاحات اقتصادية مغايرة تستجيب لمطالب المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية

مع نهاية الثمانينات، وأمام عجز سياسات الإصلاحات الذاتية التي انتهجتها الجزائر دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية، زادت حدة الأزمة الخانقة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، إذ ارتفع عبء المديونية وزادت خدمة الدين كنسبة من الصادرات مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات، الأمر الذي دفع الجزائر إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني.

وقد مرت الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة خلال فترة التسعينات المدعومة دوليا بمرحلتين متباينتين، تمتد الأولى من 1989 إلى 1993، في حين تمتد الثانية من 1994 إلى 1998، وتميزت بتغيرات جذرية على مستوى هياكل الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: البرنامجين الأوليين للاستقرار (1989-1991)

يتمثل البرنامجين الأوليين لإعادة استقرار الاقتصاد الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي، في اتفاقيتي الاستعداد الائتماني الأول (1989) والاستعداد الائتماني الثاني (1991)، وقد تميزتا عن غيرهما من الاتفاقات اللاحقة بالسرية التامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر وعدم الرضا الشعبي للتعامل مع صندوق النقد الدولي.[1]

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989- 30 ماي 1990)

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته بـ300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار، ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز طارئ في ميزان المدفوعات وذلك لاستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي حيث " تهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي ".[2]

وكانت مدة هذا الإتفاق سنة واحدة تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:[3]

- صرامة أكثر للسياسة النقدية.
- القضاء على عجز الميزانية.
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار.
- إدخال المرونة على نظام الأسعار.

---

(1) عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري، الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص.167.

(2) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.273.

(3) Hocine Benisaad, L' ajustement structurel L' expérience du Maghreb, O.P.U, Algérie, 1999, P.59.

إن التدقيق في العناصر السابقة يوضح أن أغلبها يمس الجانب المالي والنقدي، ويبين الأسس الحقيقية التي يحاول صندوق النقد الدولي إرسائها والتي تصب كلها في خانة نظام اقتصاد السوق، فمن خلال الشروط السابقة كانت الجزائر مدعوة إلى التحكم الصارم في عرض النقود، أي في حجم الكتلة النقدية والتي تعتبر مصدرا لفائض الطلب الذي يرتبط مباشرة بالأسعار وسياسة الميزانية، وكذا معدل الصرف.[1]

أما بالنسبة لعجز الميزانية، فالقضاء عليه أو التخفيف منه يكون من خلال تقليص النفقات العامة ومحاولة الرفع من مستوى الإيرادات، وهو شرط يكرس تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تقشفها في مجالات الإنفاق المختلفة لتمارس بذلك دور المنظم للنشاط الإقتصادي فقط.

إلى جانب هذا، فإن تخفيض قيمة الدينار، وتحرير الأسعار يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع لتحديد قيمة العملة والسلع والخدمات، وقد اتخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها الإلتزام بهذه الشروط من خلال اعتمادها لمجموعة من التدابير، عن طريق التحكم في حجم الكتلة النقدية نظرا لفائض السيولة الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، إلى جانب التخفيض في الإنفاق الحكومي وكذا الواردات لمحاولة معالجة عجز ميزان المدفوعات، كما واصل الدينار انزلاقه ليرتفع من 8.032 دينار لكل دولار إلى 10.95 دينار لكل دولار، وإدخال نوع من المرونة على الأسعار المحلية التي كانت حتى سنة 1989 أسعار إدارية مخططة.

واستجابة لشروط صندوق النقد الدولي، تم إحداث تغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، وبدأت هذه التغيرات بإصدار القانون رقم 89-12 و المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، والذي يمكن اعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، وذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار وتبنيه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الإقتصادية.[2]

وقد تم من خلال هذا القانون، تبني نوعين من الأسعار حيث بقيت الدولة تلتزم بدعمها لبعض السلع والخدمات الأساسية، وحددت لها بذلك أسعارا إدارية، أما الأسعار الأخرى فهي حرة يتم تحديدها على أساس التكاليف الحقيقية والربحية.

مكن هذا الإجراء من إحداث تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث أنه بداية من شهر جوان 1991 تم تحرير كل الأسعار ما عدا أسعار 50 منتجا بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و22 منتجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة.[3]

(1) CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.185.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.166.

(3) Hocine Benisaad, Algérie restructuration et réformes économique (1979-1993), OPU, Algérie, 1993, P.154.

إضافة لهذا، وبهدف إصلاح النظام المالي والبنكي، تم إصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي بموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ومؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع ومتابعة السياسة النقدية ومراقبة النظام المصرفي، وتم من خلال هذا القانون الفصل في التداخل الموجود بين الخزينة والبنك المركزي، وأصبحت الدولة مجبرة على التخلي على التمويل المباشر للمؤسسات العمومية عن طريق الخزينة.[1]

كما أن هذا القانون حمل في طياته قواعد جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وتواجد المؤسسات المالية والإقتصادية الأجنبية بالجزائر، وذلك كوسيلة لتشجيع الإستثمار الأجنبي الذي يمكن أن يساعد على خلق ديناميكية جديدة في الإقتصاد، والمشاركة في التنمية.

من جهة أخرى، فقد أقر قانون النقد والقرض 90-10 بضمان إمكانية إعادة تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد، وذلك بناءا على الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر والتي تلتزم باحترامها. وفي هذا الإطار فإن مجلس النقد و القرض يعتبر الهيئة المخولة قانونا لإصدار تراخيص للإستثمار في القطاع المالي والإقتصادي واعتماد الإستثمار الأجنبي في الجزائر[2]، وتم بذلك تصريح السلطات بموجب هذا القانون للسماح بإنشاء البنوك الخاصة، كما تم إلغاء التخصيص في التعامل مع البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات العمومية، وأصبحت لها الحرية في التعامل مع أي بنك.

عقب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الإقتصادية، وجرت أن هذه المفاوضات في ظل تحولات دولية ومحلية عطلت سيرها.

وقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة أول إجراء ملموس لتحرير التجارة الخارجية من خلال ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990 (قانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990)، الذي أعطى بوادر كسر الاحتكار على ممارسة التجارة الخارجية، خاصة المادتين 40 و 41 من هذا القانون الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة والمستوردين، مما سمح لهم باستيراد البضائع وإعادة بيعها دون إجراءات مراقبة التجارة والصرف باستثناء بعض البضائع، وقصد القضاء على ندرة بعض البضائع أقرت الحكومة ضرورة جمع المشتريات المستوردة حسب العقلنة الداخلية.

كما أصدر بنك الجزائر عدة نصوص تشريعية وتنظيمية سنة 1990 قصد تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز تعاملاتهم التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات عن طريق بنك معتمد وسيط، وكل ذلك كان يهدف إلى توحيد الجهود للانتقال إلى اقتصاد السوق، لذلك تم اصدر الأمر رقم 90-02 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص

(1) CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.186.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.175.

المعنيين، وكذا الأمر رقم 90-03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل المنشآت الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج ومداخيلها، وقد منح الأمر 90-02 حق الحيازة والتصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة المتأتية خارج المحروقات بنسبة تصل من 10% إلى 100% حسب طبيعة السلع المصدرة والخدمة المقدمة، حيث نجد أنه يمنح لمصدري المنتجات الزراعية والصيد البحري نسبة تصل إلى 50% في حين تمنح نسبة 20% للخدمات السياحية كما أنه يمنح 10% للخدمات المصرفية، ومصدروا المنتجات الصناعية، كل ذلك كان الهدف منه تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وجعل البنوك التجارية تساهم بقسط في تسيير التجارة الخارجية.[1]

ولتدعيم الاجراءات المتخذة في مجال التجارة الخارجية تبنت الجزائر سنة 1991 مرسوما تنفيذيا جديدا يرمي إلى تحرير التجارة الخارجية تحت رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 ، ويتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، وتم بموجبه إلغاء نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية المطبق سابقا، وتم في نفس السياق تحديد الشروط اللازمة لتطبيقه فيما يخص تمويل عمليات الإستيراد عن طريق التعليمة رقم 91-03 المؤرخة في 21 أفريل 1991 الصادرة عن بنك الجزائر.[2]

وقد خطت الجزائر من خلال تبنيها لمجموعة القوانين والمراسيم السابقة خطوة أولى في سبيل تحرير النظام الاقتصادي وإرساء أسس نظام اقتصاد السوق، إلا أنها بقيت جزئية استدعت إجراء إصلاحات أكثر عمقا وتأثيرا نظرا للاختلالات التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني (3 جوان 1991- 31 مارس 1992)

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الإقتصادي، وتم إبرام اتفاق ثاني بتاريخ 3 جوان 1991 مدته عشرة أشهر. ولقد تضمنت رسالة النية الأهداف العامة التي أبدت السلطات الجزائرية تحقيقها، والتي من شأنها تفعيل الاقتصاد الجزائري حسب قواعد السوق، حيث يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:[3]

- تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل على ترقية نمو المؤسسات العمومية والخاصة.

- ترشيد الاستهلاك والادخار، وإلغاء الاختلالات والتشوهات الناجمة عن الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وسعر الصرف.

(1) سمير شنيني، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص-ص.50-51.

(2) فاطمة الزهراء بن حمودة، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية و المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص.182.

(3) Hocine Benisaad, Algérie restructuration et réformes économique (1979-1993), op- cit, P.142.

وتحصل الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض قيمته 350 مليون دولار، وقد تضمن مجموعة من الشروط:

- تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما.
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- رفع معدلات الفائدة.
- تحقيق فائض في الميزانية قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وتخفيض النفقات العامة.
- خوصصة المؤسسات العمومية.
- تحرير الأسعار.
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

تشير شروط هذا الإتفاق إلى تعديها للإصلاحات المالية والنقدية مثلما كان في الإتفاق الأول، لتشمل إصلاح التجارة الخارجية، وكذا المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى أنه يرمي إلى تحقيق الحرية الإقتصادية، وتقليص دور الدولة تدريجيا عن طريق تحرير التجارة الخارجية وأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف، وكذا أسعار الفائدة باعتبارها أسس النظام الإقتصادي الحر، إلى جانب الحد من تدخل الدولة عن طريق تخفيض النفقات ورفع الدعم عن السلع الأساسية .

ووفقا لشروط صندوق النقد الدولي، اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الإقتصادية والمالية، ففي المجال النقدي تم اتخاذ الإجراءات الخاصة بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إلى حدود 20%، ورفع نسبة إعادة الخصم من 7% وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1991 ثم إلى 11.5% سنة 1992[1]. أما في الجانب المالي، فقد انتهجت سياسة تقشفية صارمة للنفقات العامة للدولة بهدف التخفيف من حدة التضخم، وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة، كما تم مواصلة عملية انزلاق الدينار الجزائري حتى سبتمبر 1991، ليتم بعد ذلك تخفيض قيمته بنسبة 50 % حيث انتقل سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990 إلى 18.5 دينار لكل دولار سنة 1991.[2]

وبالنسبة لنظام الأسعار، فقد تم تحريرها أكثر حيث عرفت أسعار بعض السلع الأساسية ارتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، وتم ذلك مع نهاية جوان 1992

(1) محمود فوزي شعوبي، محمود أمين كماسي، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة (1998-1999)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 23/22 أفريل 2003، ص.76.

(2) حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص.106.

التحرير شبه الكلي للأسعار، حيث تم رفع الدعم عن 18 منتجا أساسيا، ولم يبق يخضع لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية.[1]

أما فيما يخص التدابير المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في هذا الاتفاق فإن قانون المالية لسنة 1992، حمل تخفيضا في الرسوم الجمركية، فبعد أن كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120%، وفي هذا القانون وصل خفض المعدل الأقصى إلى 60%، وتم إعداد هذه الرسوم الجمركية وفق النظام الاقتصادي، أي تحديد معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية ومعدلات مرتفعة نوعا ما تفرض المنتجات نصف المصنعة، كما تم فرض معدلات مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية، وعليه تم إعداد معدلات 0%، 3%، 7%، 15%، 25%، 40% و 60%، كما أقر هذا القانون إلغاء كل الإعفاءات الجمركية، عدا على بعض المواد والأنشطة العلمية، ولتحفيز وجلب الشراكات الأجنبية في مجال التجارة الخارجية تم تشجيع نظام الامتياز، ورد الاعتبار لتجار الجملة للمساهمة في ترقية التجارة، كما تم إلغاء نظام الحصص الذي كان مفروضا على الصادرات.[2]

ولمواجهة الانعكاسات السلبية على الإستقرار الإجتماعي وحماية الطبقة الفقيرة من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية، نتيجة ارتفاع الأسعار فقد طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام شبكة اجتماعية عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل ولذوي الدخل المحدود، حيث أنه بحلول سنة 1993 أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60 % من عدد السكان وبلغت تكلفته حوالي 2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992.[3]

ومن جهة أخرى، وبهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبء المديونية وتفادي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 عن طريق القانون رقم 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، والذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51 %، وذلك في سبيل رفع الإنتاج خاصة بدخول الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا عالية إلى جانب قدرتها المالية على الاستثمار، وذلك نظرا لما تحتاجه عمليات البحث والتنقيب من مبالغ استثمارية ضخمة كانت تفتقر إليها الجزائر آنذاك.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الإقتصادية العمومية، والتزاما بشروط صندوق النقد الدولي، فقد تمت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، والذي أصبحت بموجبه المؤسسات الإقتصادية العمومية قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة بعد أن كانت لا تخضع لهذه العملية كونها تمثل سيادة الدولة، فالمؤسسات العمومية التي يثبت

(1) Hocine Benissad, Algérie restructuration et reformes économiques, op- cit, P.155.

(2) سمير شنيني، مرجع سابق، ص.56.

(3) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.87.

توقفها عن دفع ديونها يمكن أن تتعرض لعملية التصفية في حالة مطالبة دائنيها بذلك، ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخوصصة، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس.

كما تم إصدار مرسوم تشريعي آخر رقم 93-10 بتاريخ 23 ماي 1993 والمتعلق بسوق القيم المنقولة، وكان الهدف منه إحداث ميكانيزمات جديدة لتمويل وتقييم الإستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية، وذلك لتسهيل عملية الخوصصة، وتكون بذلك هذه السوق المالية مصدرا جديدا لتمويل الإستثمارات.

من جهة أخرى، ولتسريع الإصلاحات الإقتصادية وإحداث ديناميكية جديدة في الإقتصاد عن طريق تشجيع الإستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، فقد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بالإستثمار والذي تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالإستثمار، وكذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به.

الفرع الثالث: تقييم حصيلة الفترة (1989-1993)

بانتهاء برنامج الإتفاق الثاني في مارس 1992 ورغم تحقيق بعض التحسن على مستوى التوازنات الكلية سنتي 1990 و1991، وهذا نظرا للتطبيق الصارم لشروط صندوق النقد الدولي وارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية (حرب الخليج)، إلا أن الوضع الإقتصادي والإجتماعي العام لم يعرف نتائج إيجابية تذكر، كما عرفت توجهات سياسة الإصلاحات المتبعة تراجعا في تطبيقها ابتدءا من سنة 1992 نظرا للتغيرات التي عرفتها الساحة السياسية.

فبالنسبة لوضعية الميزانية فقد كانت لسياسة التقشف التي مارستها السلطات خلال سنتي 1990 و1991، وارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة الأثر الإيجابي على الرصيد الإجمالي للخزينة، حيث حقق فائضا في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ3.3% و 4.1 % للسنتين السابقتين على التوالي[1]، وقد شمل هذا التقشف كل أنواع الإنفاق الحكومي سواء ما تعلق بالنفقات الجارية أو النفقات الإستثمارية، أو القروض الموجهة للمؤسسات العمومية.

وفي ميدان السياسة النقدية، سجل معدل التضخم ارتفاعا خلال الفترة (1989-1991)، بحيث انتقل من 9.3% سنة 1989 إلى 16.6% سنة 1990 ثم الى 25.5 % سنة 1991[2]، وهذا نتيجة لتحرير الأسعار وعدم استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي يعتبر عاملا سلبيا ومعيقا لتعزيز مناخ الاستثمار والاستقرار.

(1) CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, op- cit, P.182.

(2) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.21.

وابتدءا من سنة 1992 عرفت الإصلاحات الإقتصادية تعثرا مفاجئا كان له الأثر البالغ في عودة الإختلالات للمتغيرات الكلية، وذلك نتيجة إتباع مسار آخر يتنافى مع مسار الإصلاح السابق، بحيث عمدت الحكومة إلى نهج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الإستثمار ودعم السلع الإستهلاكية الأساسية إلى جانب إعادة علاقة تبعية بنك الجزائر للخزينة العمومية وفرض رقابة على التجارة الخارجية خاصة في مجال الواردات، وقد أدى هذا التغير إلى الإختلال في التوازن الداخلي، إذ سجلت سنة 1992 عجزا على مستوى الميزانية قدر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ1.2% ليرتفع هذا العجز إلى 8.7% سنة 1993، وذلك نتيجة ارتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الإجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف.

إلى جانب هذا فقد عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا سنة 1992 إذ بلغ 31.7% لينخفض إلى 20.5% سنة 1993، وهي معدلات مرتفعة جدا مقارنة لما كانت عليه سنة 1989.

كما كان لانخفاض أسعار النفط التي انتقلت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار سنة 1992 ليزيد انخفاضها حيث بلغت 17.8 دولار سنة 1993، دورا كبيرا في خفض الايرادات العامة للميزانية، إذ انخفضت هذه الايرادات كنسبة من التاتج المحلي الاجمالي من 32.3% سنة 1991 إلى 30.3% سنة1992، ثم الى 27.6% سنة 1993، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى إحداث عجز الميزانية.[1]

وفيما يخص التوازن الخارجي تم التمكن سنة 1990 من تخفيف العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يقدر سنة 1989 ب0.66 مليار إلى 0.09 مليار دولار، ليتم تحقيق فائض ب0.53 مليار دولار سنة 1991، هذا نتيجة للفائض المسجل في الميزان التجاري سنة 1990 والمقدرب1.92 مليار دولار بعد أن كان يعاني من عجز ب0.99 مليار دولار سنة 1989، وقد ارتفع فائض الميزان التجاري الى 3.33 مليار دولار سنة 1991، نتيجة أسعار النفط المرتفعة خلال سنتي 1990 و1991 وتخفيض الواردات خلال سنة 1991. إلا أن فائض الميزان التجاري سجل تراجعا كبيرا خلال السنتين اللاحقتين حيث انخفض إلى 2.08 و1.64 مليار دولار لسنتي 1992 و1993 على التوالي، مما أدى إلى تسجيل عجز في الميزان المدفوعات سنة 1993 ب0.02 مليار دولار[2]، نتيجة للتراجع في سياسات الإصلاح وانخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط، وهذا رغم تخفيض قيمة الواردات سنة 1993، ويوضح الجدول الموالي تطورات بنود ميزان المدفوعات خلال هذه فترة.

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.21.

(2) عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص.211.

الجدول رقم 08: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1989-1993).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	89	90	91	92	93
رصيد الحساب الجاري	1.15-	1.35	2.4	1.3	1.01
الميزان التجاري	0.99-	1.92	3.33	2.08	1.46
الصادرات	10.08	13.40	12.87	12.13	10.92
المحروقات	9.09	12.34	11.97	10.84	9.59
أخرى	0.99	1.06	0.90	1.29	1.33
الواردات	11.07	11.48	9.54	10.05	9.46
ميزان حساب رأس المال	0.49	1.44-	1.87-	1.23-	1.03-
ميزان المدفوعات	0.66-	0.09-	0.53	0.07	0.02-

المصدر:عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص.211.

ومن جهة أخرى فلم تعرف مستويات الدين الخارجي خلال هذه الفترة أي تحسن حيث قدر هذا الرصيد ب26.7 مليار دولار سنة 1990، و27 مليار دولار في 1991، و26.1 مليار دولار سنة 1992، و26.4 مليار دولار سنة 1993.[1]

أما فيما يخص الاحتياطات الرسمية فلم تعرف خلال هذه الفترة أي نوع من التراكم وبقيت ضعيفة جدا، وقد سجلت بذلك 0.8 مليار دولار و1.6 مليار دولار و1.5 مليار دولار و1.5 مليار دولار لسنوات 1990 و1991 و1992 و1993 على التوالي.[2]

إلى جانب هذا فقد كان لتضاعف نسبة الديون قصيرة الأجل التي اعتمدت عليها الجزائر خلال هذه الفترة، دور كبير في تغير هيكل المديونية والرفع من خدمات الدين التي بلغت نسبتها من الصادرات 82.2% في سنة 1993، وهي نسبة مخيفة جدا أجبرت السلطات الجزائرية إلى اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية من اجل إعادة جدولة المديونية. فتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل العادة جدولة الديون يمتد لأربع سنوات وتلتزم من خلاله الجزائر بإجراء إصلاحات هيكلية عميقة مست كل جوانب النظام الاقتصادي.

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.22.

(2) نفس المرجع، ص.22.

المطلب الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع (1994-1998)

تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية الصعبة، وأمام تزايد الاضطرابات الاجتماعية، لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع، يمتد على مرحلتين: مرحلة التثبيت الاقتصادي (من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995)، ومرحلة التصحيح الهيكلي (من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998)، على اثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع ناديي باريس ولندن[1]، كما أن هذا الاتفاق الذي سمح للجزائر بالحصول موارد مالية، فرض عليها في نفس الوقت تطبيق برنامج للاستقرار والتصحيح الهيكلي، من اجل استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، من خلال إجراء إصلاحات على الهياكل الاقتصادية للقضاء على الاختلالات الموجودة فيه.

ويرمي برنامج الإصلاح المعتمد منذ سنة 1994 إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:[2]

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

ولبلوغ هذه الأهداف عمدت الجزائر اتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير المختلفة.

الفرع الأول: تدابير برنامج الإصلاح الاقتصادي

يمكن التمييز بين نوعين من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لتحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع (1994-1998).

أولا: التدابير المرتبطة بالاستقرار

وهي مجموعة من التدابير المرتبطة بإدارة الطلب الكلي حيث تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة العجز في الميزانية العامة، وعادة ما تكون هذه التدابير قصيرة المدى (سنة) كما هو الحال بالنسبة للتجربة الجزائرية.[3]

فيما يخص إعادة التوازن للميزانية العامة، يهدف البرنامج إلى القضاء على العجز وإحداث فائض الميزانية العامة، وذلك لكبح معدلات التضخم المرتفعة، لتحقيق هذا الهدف فقد تم تطبيق عدة إجراءات تقشفية تهدف إلى الرفع من الإيرادات و الضغط على النفقات العامة.

(1) بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، مرجع سابق، ص.10.

(2) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.14.

(3) عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص.218.

فبالنسبة للتدابير التقشفية الخاصة بالنفقات العامة فقد قامت الجزائر بتخفيض النفقات الجارية خلال فترة البرنامج بأكثر من 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفعل تجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي وتجميد شبه كلي للأجور، وإلغاء الدعم للسلع ذات الاستهلاك الواسع، والزيادة في إيجارات السكن، بالإضافة إلى تقليص النفقات الاستثمارية، كما تم تسجيل تراجعا في النفقات الأخرى التي تضم النفقات الخاصة وصافي الإقراض والتخصصات لصندوق التأهيل الذي تم إنهاء مهامه في ديسمبر 1996.[1]

أما من جانب الإيرادات فقد كانت معظم التدابير تتعلق بإصلاح النظام الضريبي، من خلال تخفيض الإعفاءات وتوسيع الأوعية الضريبية وإضفاء الشفافية والمرونة على النظام الضريبي، بهدف زيادة مردوديته المالية، وتتمثل أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لإصلاح النظام الضريبي في إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية من خلال إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة، والذي تضمن أربع معدلات هي: 7% ، 13% ،21% ،40%، وكل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات، ولكن قانون المالية لعام 1995 ألغى المعدل المضاف (40%)، و تم تعديل المعدل المخفض إلى 14% في قانون المالية لعام 1997، كما تم إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد، بالإضافة إلى إدخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل عادي قيمته 42% الذي أصبح فيما بعد 38% ثم خفض إلى 33% عام 1999، ومعدل مخفض 5% للأرباح المعاد استثمارها، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 33% سنة 1995.[2]

أما في المجال النقدي فقد عملت السلطات الجزائرية على إتباع سياسة نقدية صارمة، حيث لجأت منذ 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من نمو الكتلة النقدية(M2)، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%. أما السياسة المتبعة في مجال إصلاح النظام المالي، فقد كانت تهدف إلى تنمية الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي، حيث تم سنة 1994 اعتماد نظام الاحتياطي القانوني، لأجل تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي ليحل السوق المالي مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية، كما تم إدخال أداة البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات قروض، والعمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة في سنة

(1) عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص-ص.218-219.

(2) علي بطاهر، سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2004، ص-ص.191-192.

1996. أما إجراءات إصلاح الجهاز المصرفي، فقد جاءت لتشجيع إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الخاصة، وإعادة رسملة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة ب8% في نهاية 1995، وذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي، ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية، وكذا العمل على التحرير المتزايد لتكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع لحث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم في شكل أصول مالية ونقدية بالعملة الوطنية، لرفع نسبة تعبئة الادخار، وإنتقأ أكف المشروعات الاستثمارية، والرفع من إنتاجية رأس المال، وضرورة زيادة فعالية الاستثمار الأجنبي.[1]

بالإضافة إلى ذلك تم تحرير الأسعار بشكل كبير، حيث صدر في جانفي 1995 الأمر 95 – 06 الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، إلا أن الدولة تتدخل للتقييد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة[2]، ومع نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية، فأدى ذلك إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100%، وهذا ما نجم عنه تحرير معظم الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع لتتماشى مع الأسعار العالمية.[3]

ثانيا: تدابير برنامج التصحيح الاقتصادي

تتعلق هذه التدابير عادة بتحرير المدفوعات والتجارة الخارجية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، بالإضافة إلى تدابير الحماية الاجتماعية التي يأخذ بها صندوق النقد الدولي بسبب الآثار السلبية لبرنامج التصحيح الاقتصادي.[4]

وقد شرعت الجزائر في تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي من خلال رفع العوائق الإدارية والمالية على دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي إعطاء قوى السوق دورا هاما في تنظيم وضبط التجارة الخارجية وذلك وفقا للتوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر(محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة للتبادل الحر...)، وفي هذا الإطار تم الترخيص لكل صفقة بدون قيود مرتبطة بالتمويل بشكل عام باستثناء مجموعة من السلع التي حددتها الحكومة في قائمتين، تتضمن الأولى مجموعة من المنتجات الحساسة والضرورية التي يتطلب استيرادها بعض المعايير الفنية والمهنية، أما الثانية فتتعلق بحماية بعض الصناعات المحلية الناشئة والتي تعرف مرحلة من إعادة الهيكلة وذلك بغية منحها الوقت الكافي لتوفير الظروف المناسبة لها لدخول المنافسة الدولية، وقد تم إلغاء هذين الشرطين مع نهاية سنة 1994، كما تم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، بالإضافة إلى إزالة الحد الأدنى المفروض على أجال استحقاق القروض

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص-ص.12-13.

(2) ناصر مراد، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 09 ، 2003، ص.195.

(3) علي بطاهر، مرجع سابق، ص.198.

(4) عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص.224.

الخارجية لتمويل واردات السلع الرأسمالية في منتصف سنة 1995. وتم أيضا تعديل هيكل التعريفة الجمركية من خلال تخفيض النسبة القصوى للرسوم الجمركية من 60% إلى50% خلال سنة 1996، ثم إلى 45% في أول جانفي 1997، كما خفض عدد هذه الحقوق إلى أربعة معدلات. وتواصلت عمليات تعميق تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية بحل اللجنة الخاصة التي تشترط تمويل بعض الواردات مع بداية 1995، ومع نهاية 1996 ألغيت القيود على مدفوعات بعض الخدمات، حيث أصبح بإمكان البنوك التجارية صرف المدفوعات الخاصة بالعلاج والتعليم، وفي سنة 1997 تم إلغاء القيود بصفة نهائية على المدفوعات بالنسبة للمعاملات الجارية المتبقية بما في ذلك السفر لأغراض السياحة. أما فيما يتعلق بالصادرات فقد تم تحرير كل المنتجات لدى التصدير باستثناء شتلات النخيل والغنم الولود والأشياء الفنية أو الأثرية.[1]

ويعتبر تخفيض قيمة العملة من أهم إجراءات برنامج التصحيح لأن المراد منه بالدرجة الأولى إعطاء مصداقية لسعر صرف العملة حتى تصبح المرآة الحقيقية الاقتصاد الوطني، ومن ثمة يمكن الاعتماد عليه كوسيلة لجعله أقرب للمنافسة الخارجية من اجل تعزيز وضع التجارة الخارجية وبالتالي يصبح بالإمكان تحصيل إيرادات معتبرة من العملة الصعبة تستخدمها الدولة لسداد دينها الخارجي ولتمويل برامجها التنموية. وقد قامت الجزائر في إطار برنامج التثبيت بتخفيض قيمة العملة مرتين سنة 1994 بنسبة 7,3 % في شهر مارس ثم 40,7 % في شهر أفريل و على إثر ذلك أصبح الدولار يعادل 38 دينار في مارس 1994 بعد أن كان يعادل 24 دينار في السابق ثم أصبح يعادل 45 دج مع نهاية السنة[2]. وقد تضمن البرنامج في هذا الإطار بالنسبة للجزائر تحقيق جملة من الأهداف، منها رفع القيود على الصرف المفروضة في سنة 1992 ومواصلة تحرير نظام الصرف وذلك بهدف تحقيق إمكانية تحويل الدينار على كامل التعاملات الجارية، وإقامة سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة التي تتلقاها من زبائنها ومنذ سنة 1996 تم التخلي عن مواعيد التثبيت الأمر الذي يعطي التحول إلى نظام معدلات الصرف المعومة، وإقامة مكاتب الصرف.[3]

كما تم اتخاذ إجراءات خاصة بإصلاح المؤسسات الاقتصادية باعتبارها مكانا لخلق الثروة وتراكمها، وذلك عن طريق وضع إستراتيجية للتكييف والتحكم في التسيير الداخلي وإدخال التطور التكنولوجي بهدف خلق قيمة مضافة في الإنتاج، مع تعزيز النظام الإعلامي والاتصالي في المؤسسة، وواصلت الحكومة عملية التطهير للمؤسسات بغرض تكييفها وتوجيهها بالمقاييس العالمية عن طريق الاعتماد على مواردها، وذلك لأجل ترقية السوق المحلي عن طريق خلق المنافسة والانفتاح على السوق الدولي. وفي هذا الإطار

(1) عبد الباقي روابح، ص-ص.224-225.

(2) نعيمة بارودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر 2006، ص.13.

(3) نفس المرجع، ص.14.

تم منح الاستقلالية المالية لـ5 مؤسسات من ضمن 23 مؤسسة عمومية في ديسمبر 1994 كما تم حل 88 مؤسسة عمومية محلية في أفريل 1994، وفي سنة 1995 تم تعزيز هذه الخطوات من خلال تصفية بعض المؤسسات العمومية وذلك بمنحها الاستقلالية و/أو فتح رأسمالها للخواص، كما أعيدت هيكلة وتأهيل 23 مؤسسة عمومية غير مستقلة. وفيما يخص البنوك فقد تم اعتبارها في ظل التسهيل التمويلي مؤسسات عمومية يتطلب الأمر إعادة تأهيلها وفي ذات الوقت اعتبارها وسيلة لتمرير السياسة الجديدة للقرض. أما عن تنظيم القطاع العام فقد استحدث نظام جديد يسمى بالشركات القابضة Holding وظيفتها السهر على تسيير ومراقبة الرأسمال العمومي وهو نظام حل محل صناديق المساهمة[1]، كما تم تطبق أول برنامج للخوصصة بمساندة من البنك الدولي في أفريل 1996، وركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة، ومن بين 274 مؤسسة عامة جرت خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية سنة 1996. وبعد بداية بطيئة لعملية الخوصصة كلفت الشركات القابضة الإقليمية الخمس بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص وبحلول سنة 1998 تم تصفية 827 مؤسسة عامة، وقد نتج عن عمليات الخوصصة والتصفية، الاستغناء عن عدد كبير من العمال بعدما كانت في سنة 1991 نصف القوة العاملة تشتغل في القطاع العام.[2]

ونظرا للآثار السلبية لبرامج التصحيح الهيكلي على الجانب الاجتماعي، تبنت الحكومة برنامجا لمكافحة البطالة وحماية الطبقة الفقيرة، وذلك في محاولة لكبح ارتفاع نسبة البطالة التي تعقدت أكثر جراء تدابير الإصلاح الهيكلي من جهة والتخفيف من أثارها من جهة ثانية، وهذا البرنامج يستجيب لمطلبين أساسين، إدخال مرونة أكبر على علاقات العمل لتأطير سوق العمل، وتخفيف الكلفة الاجتماعية لبرنامج التصحيح كإجراء انتقالي، ويتضمن هذا البرنامج عدة النقاط، منها الاستفادة من التأمين على البطالة وتقديم تحفيزات للتقاعد المسبق، وإنشاء شبكة اجتماعية لمحاربة أو التخفيف من ظاهرة الفقر من خلال الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة للفئات المعوزة، وعقود العمل الأولية التي تمول من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى دعم العمل المأجور بمبادرة محلية بهدف خلق مناصب شغل مؤقتة لفئات الشباب العاطلين عن العمل، وبرنامج دعم تشغيل الشباب الذي يمول من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.[3]

تمثل مختلف التدابير والإجراءات المذكورة سابقا أهم محاور الإصلاحات الهيكلية التي تم تبنيها في الجزائر بدعم من المؤسسات والهيئات المالية الدولية، وقد ترتب عن هذه الإجراءات العديد من النتائج والانعكاسات المختلفة.

(1) نعيمة بارودي، مرجع سابق، ص.15.

(2) علي بطاهر، مرجع سابق، ص 207.

(3) عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص-ص.248-250.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

يمكن تقسيم أثار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى أثار على الجانب الاقتصادي، أخرى على الجانب الاجتماعي.

أولا: الآثار الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

يمكن الإشارة إلى أثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاقتصادي، من خلال العناصر التالية:

1- الميزانية العامة:

سمحت الإجراءات المتخذة، بتسجيل تحسنا ملحوظا في تطور الميزانية العامة، كما تشير إليه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 09: تطور الميزانية العامة خلال الفترة (1993-2000)

الوحدة: (%)

البيان / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات العامة	27.6	29.5	30.4	33.1	34.1	27.6	29.5	38.7
النفقات العامة	36.2	33.9	32.0	30.0	31.0	31.2	29.9	28.9
العجز أو الفائض من الناتج المحلي الإجمالي	8.7-	4.4-	1.4-	3.0+	2.4+	3.8-	0.5-	9.8+

المصدر: عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص.229.

تشير معطيات هذا الجدول إلى أن نسبة عجز الميزانية العامة التي كانت تقدر ب8.7% سنة 1993 قد انخفضت إلى 4.4% في السنة الموالية مباشرة (سنة 1994) أي انه تم تخفيض تقريبا نصف نسبة العجز خلال سنة واحدة، ورغم زيادة نسبة العجز سنة 1995، إلا انه تم تسجيل فوائض ب3% و2.4% خلال سنتي 1996 و1997 على التوالي وهي نتائج ايجابية جدا، يعود تحقيقها إلى تراجع نسب نمو النفقات من 36.2% سنة 1993 الى 30.0% سنة 1996، مقابل ارتفاع نسب نمو الإيرادات خلال نفس الفترة من 27.6% إلى 33.1%، لترتفع هذه النسبة سنة 1997 إلى 34.1%، و هو ما سمح بتحقيق فائض سنتي 1996 و1997، وهذا نتيجة التدابير المتخذة للتخفيض من عجز الميزانية.

2- مؤشرات السياسة النقدية:

لقد كان للإصلاح المصرفي إلى جانب سياسة إدارة الطلب الصارمة لتخفيض التضخم، دور مهم في ظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة. فبعد أن عرف سعر الفائدة على ودائع البنوك التجارية استقرارا بين افريل 1994 وديسمبر 1996 تراوح بين(16.5% و9.5%) انخفض إلى (12 و8%) في نهاية 1997، كما انخفضت أسعار الفائدة على القروض من البنوك التجارية لتتراوح ما بين(19 و24%) في نهاية

1995 بعدما كانت ما بين (18 و25%) سنة 1994، لتبدأ في الانخفاض بعد ذلك حيث كانت ما بين (17 و21.5%) سنة 1996 ثم ما بين (9 و13%) سنة 1997، حيث أصبحت هذه المعدلات حقيقية وموجبة بالنظر إلى معدل التضخم المسجل في تلك السنة والمقدر ب5.7%[1]، كما عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا تدريجيا ابتداءا من سنة 1994 أين كان 15% ثم انخفض ليسجل 13% و 11% سنتي 1995 و1996 علي التوالي، ووصل إلى 11% سنة 1997، و هو نفس التطور الذي عرفته نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تميزت بانخفاض تدريجي فانتقلت من 45.8% سنة 1994 إلى 38.7% سنة 1995 ثم إلى 34.8% سنة 1996، لتصل إلى 33.7% سنة 1997.[2]

3- التضخم:

مكنت الإجراءات المالية والنقدية الصارمة، من تسجيل انخفاض محسوس في معدلات التضخم، وهو ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: تطور معدل التضخم خلال الفترة (1993-2000)

الوحدة: (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	20.5	29	29.8	18.7	8	5.0	2.6	0.3

المصادر:

1- نعيمة بارودي، مرجع سابق، ص..23

2- Hocine Benisaad, L'ajustement structurel، L'expérience du Maghreb, OPU، Algérie, 1999, P.71.

تبين معطيات الجدول السابق الارتفاع الكبير الذي عرفته مستويات التضخم نتيجة تحرير الأسعار سنتي 1994 و1995 حيث سجل معدل التضخم نسبة 29% و29.8% على التوالي بعد أن كان 20.5% سنة 1993، إلا انه سرعان ما تراجع ليسجل 18.7% و 8% سنتي 1996 و1997 على التوالي، ويرجع ذلك إلى الصرامة الكبيرة في إدارة الطلب حيث استطاع هذا البرنامج وبطريقة مبالغ فيها التخفيض من حجم الطلب الكلي.[3]

(1) حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص.119.

(2) كريم النشاشبي و اخرون، مرجع سابق ص.21.

(3) Hocine Benisaad, L'ajustement structurel، L'expérience du Maghreb, op- cit, P.71.

4- النمو الاقتصادي:

بعد فترة طويلة نسبيا من الركود الاقتصادي تمكن الاقتصاد الجزائري من استعادة النمو، خلال فترة التصحيح الهيكلي، وحقق معدلات نمو إيجابية كما يتضح من البيانات الكمية في الجدول الموالي.

الجدول رقم 11: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993-2000)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو (%)	2.2-	0.9-	3.9	4.0	4.5	4.7	3.2	4.7

المصدر: نعيمة برودي، مرجع سابق، ص.23.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي التي كانت سلبية خلال سنتي 1993 و1994، أصبحت ابتداءا من 1995 معدلات موجبة، وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (1995-2000) ما يقارب 4.17%، وهي نتائج ايجابية جدا، غير أن تحليل النتائج الميدانية يبين أن هناك عوامل خارجية قد لعبت دورا حاسما، في الوصول تحقيق هذا التطور في معدلات النمو، ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:[1]

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي.

- ارتفاع ايرادات الصادرات، فمن ناحية ارتفعت أسعار البترول، ومن ناحية أخرى ارتفعت الكميات المصدرة، حيث تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995، الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة.

- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي وأتاحت بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تؤكد البيانات الإحصائية في هذا المجال أن هذه المساهمة قد ارتفعت من 15% سنة 1995 إلى 21.5% سنة 1996، رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين. أما القطاع الصناعي فقد عانى الكثير خلال فترة البرنامج بالرغم من التحسن الطفيف خلال سنة 1998، أين سجل معدل نمو إيجابي لأول مرة يقدر ب4.6% بعد سلسلة معدلات النمو السابقة المسجلة خلال الفترة (1994-1997)، الأمر الذي انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك رغم كل التدابير المتخذة لتحسين أداءه وعودته إلى النمو.

إن مجموعة العناصر السالفة الذكر تبين أن العوامل الخارجية ساهمت بقسط وافر في رفع وتحسين معدلات النمو المحققة خلال فترة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي.

(1) عبد الباقي روابح، شريف غياط، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002، ص.4.

5- مؤشرات الدين الخارجي

حققت مؤشرات الدين الخارجي خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي تطورات مهمة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: تطور مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة (1994-2000)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيدالدين الخارجي	29.5	31.5	33.6	31.2	30.5	28.3	25.3
خدمةالدين الخارجي	4.53	4.37	4.30	4.46	5.20	5.10	4.52
أقساط الدين	3.13	2.57	2.00	2.36	3.2	3.4	2.48
الفوائد	1.40	1.80	2.30	2.10	2.00	1.70	1.70

المصدر: عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص.229.

سجل رصيد الدين الخارجي خلال بداية فترة برنامج التصحيح الهيكلي ارتفاعا مستمرا، وهذا بالمقارنة مع الفترة السابقة للبرنامج، وتجاوز عتبة 30 مليار دولار، اذ انتقل من 25.7 مليار دولار سنة 1993 إلى 29.5 مليار دولار سنة 1994، ووصل إلى 31.5 و 33.6 مليار دولار لسنتي 1995 و1996 على التوالي، ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبيا حيث وصل في السنة الأخيرة للبرنامج أي سنة 1998 إلى 30.5 مليار دولار. لكن بالمقابل وبعد عملية إعادة الجدولة انخفض رصيد خدمة الدين الخارجي من 9.05 مليار دولار إلى 4.53 مليار دولار أي انه انخفض بنسبة 50% تقريبا، ليسجل ارتفاعا نسبيا سنة 1998، ليصل إلى 5.20 مليار دولار سنة 1998، وقد يعود ذلك إلى عاملين أساسيين [1]، انخفاض أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع إلى أكثر من 3 مليار دولار بعد ما كانت في حدود 2 و2.5 مليار دولار وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

(1) عبد الباقي روابح، شريف غياط، مرجع سابق، ص.5.

6- الميزان التجاري:

حقق الميزان التجاري خلال فترة التصحيح الهيكلي فوائض ايجابية، وهو ما تشير إليه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1994-2000)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات	8.899	10.248	13.174	13.820	13.820	12.320	21.650
الواردات	9.158	10.400	9.090	8.130	8.630	8.960	9.350
الرصيد	0.259-	0.152-	4.084	5.690	5.190	3.360	12.300

Source : Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en algerie, rapport 2001, juillet 2002، P.97.

نلاحظ من هذا الجدول ارتفاع رصيد الميزان التجاري من عجز يقدر ب 0.26 مليار دولار أمريكي سنة 1994 و0.15 مليار دولار سنة 1995، إلى فائض قدره 4.08 مليار ثم 5.69 مليار دولار في السنتين المواليتين على التوالي 1996 و1997، ثم أنخفض هذا الفائض إلى 5.19 مليار دولار سنة 1998، ثم عاود الارتفاع سنة 2000 ليبلغ 12.3 مليار دولار، وقد ساهم في تحقيق هذا الفائض إرتفاع عوائد المحروقات التي تشكل أكثر من 96% من عوائد الصادرات ولذلك فإن إرتفاع أسعار النفط يبقى المفسر الأساسي لإرتفاع عوائد الصادرات السلعية، لأن صادرات المواد الأخرى تظل جد محدودة لا تتعدى بضع مواد من التمور والفوسفات، البقوليات، الخمور والحديد بنسبة ضعيفة. أما بالنسبة للواردات نلاحظ إتجاه التدفقات المادية للإستيراد نحو الإنخفاض ابتدءا من سنة 1996 رغم السماح بقابلية تحويل الدينار، واتخاذ إجراءات لتحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات، وتحسن الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف وزيادة التسهيلات للحصول على العملة الصعبة. وهذا كنتيجة لإصلاح الصرف الأجنبي بتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي نجم عنه إرتفاع أسعار الواردات من جهة، وبسبب تحرير الأسعار الداخلية وآثارها على القدرة الشرائية من جهة ثانية.[1]

7- الاحتياطات الدولية:

عرفت احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي تطورا كبيرا، يمكن ملاحظته ذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

(1) علي بطاهر، مرجع سابق، ص.204.

الجدول رقم 14: تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي خلال الفترة (1993-2000)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	1.5	2.7	2.0	4.4	8.0	6.8	4.4	11.9
الاحتياطات الدولية (بالأشهر)	1.9	3.0	2.0	4.7	9.4	7.6	4.7	12.3

Source : Mohamed Ghernaout, Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes, Edition GAL, Alger, 2004, P.72.

إن الاحتياطات الدولية للجزائر التي كانت أقل من 2 مليار دولار لمدة ثماني سنوات سبقت برنامج التصحيح الهيكلي (أي من سنة 1986 إلى1993)، عرفت تحسنا غير مسبوق بسبب العوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1996 و 1997، سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية، حيث انتقلت من 2.7 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.4 مليار دولار سنة 1996، لتبلغ سنة 1997 ثمانية مليار دولار رغم التراجع النسبي خلال سنتي 1998 و1999 حيث بلغت 6.8 مليار دولار و 4.4 مليار دولار على التوالي، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات من جهة وارتفاع خدمة الدين من جهة ثانية، وزاد نمو هذه الاحتياطات الى 11.9 مليار دولار أمريكي سنة 2000.[1]

8- مساهمة القطاع الخاص في التنمية:

لقد كانت مختلف التدابير السابقة تهدف إلى توفير مناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتحفيزه على الاستثمار من خلال إعطائه الكثير من المزايا الجمركية والضريبية، ورفع كل العراقيل الإدارية والأساليب التمييزية، الأمر الذي يكون له رد فعل ايجابي على ميزان المدفوعات، من خلال زيادة تدفق رأس المال الأجنبي وزيادة الصادرات من السلع والخدمات، أو تخفيض الواردات بفعل زيادة الإنتاج المحلي لتلبية حاجيات السوق الوطنية، حيث يفترض أن يقود القطاع الخاص عملية التنمية مما سيزيد حتما من حصته من الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا الإطار تشير البيانات الكمية المتوفرة، إلى تطور ملحوظ في مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة[2]، كما هو مبين في الجدول الموالي:

(1) علي بطاهر، مرجع سابق، ص.204.

(2) عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص.236.

الجدول رقم 15: حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة خلال سنتي 93 و 2000

الوحدة: (%)

البيان / السنوات	1993	2000
الزراعة	99.0	95.5
المحروقات	00.0	05.0
الصناعة خارج قطاع المحروقات	15.7	35.0
البناء خارج قطاع المحروقات	60.6	67.9
النقل و الاتصالات	56.2	72.3
تجارة التجزئة	84.8	96.9
الخدمات	84.3	89.3
المجموع بما في ذلك المحروقات	42.2	47.7
المجموع خارج قطاع المحروقات	66.6	78.0

المصدر: عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص.236.

توضح هذه البيانات الإحصائية، الزيادة المحسوسة في مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة، حيث انتقلت حصته النسبية خارج المحروقات من 66.6% إلى 78%، الأمر الذي يؤكد زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للجزائر خلال عشرية التسعينات.

ثانيا: الآثار الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي

لقد خلفت إجراءات التصحيح الهيكلي أثارا سلبية جدا على الجانب الاجتماعي، يمكن الإشارة إليها من خلال العناصر التالية:

1- البطالة:

لقد عرفت ظاهرة البطالة تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال، نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة، ومن جهة ثانية تزايد الطالبين أو الباحثين عن العمل والمقدر عددهم سنويا ما بين 250 و300 ألف الأمر الذي أدى إلى زيادة تفاقم هذه الظاهرة.

الجدول رقم 16: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1993-1999)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة(%)	29.25	24.36	26.99	27.99	29.2	28.0	29.2

المصدر: عبد الباقي روابح، شريف غياط، مرجع سابق،ص.11.

تبرز المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول السابق الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23% سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29.2% سنة 1999، ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما: [1]

– ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة السابقة للتسعينات، وهو ما أدى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.

– التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة (94–97).

2– بعض الآثار الاجتماعية الأخرى:

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، فقد نتج عن برنامج التعديل الهيكلي العديد من الآثار السلبية على المستوى الاجتماعي، نذكر منها: [2]

– انخفاض الأجور: لقد انخفض الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال فترة البرنامج، ويرجع ذلك أساسا إلى إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار الطاقة، مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية وانعكس ذلك على مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان.

– تراجع مستوى المعيشة: لقد تم تسجيل تراجع في مستوى المعيشة، نتيجة لتحرير أسعار جميع المواد الاستهلاكية وإلغاء الدعم عنها، فضلا عن تحرير أسعار الإنشاءات للإسكان الاجتماعي وزيادة الإيجارات للإسكان العام، وكل ذلك أثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي لم تتعود على مثل هذه المصاريف.

– اتساع دائرة الفقر: نتيجة لارتفاع الأسعار ومستوى المعيشة وفقدان مناصب الشغل وعدم خلق مناصب جديدة بما يتناسب و القوة العاملة المتزايدة باستمرار، وعدم خلق مداخيل جديدة كل ذلك أدى إلى اتساع دائرة الفقر.

– تضاعف مشكلة السكن: لم تتمكن الإصلاحات المتخذة من توفير وتلبية طلبات السكن، فضلا عن ضعف القدرة الشرائية للمواطنين الراغبين في الحصول على سكنات نتيجة سياسة الإسكان المتبعة في عملية الانجاز والتكاليف المرتفعة للإيجار.

(1) عبد الباقي روابح، شريف غياظ، مرجع سابق، ص.7.

(2) عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 33، ربيع 2007. في الموقع: http://www.ulum.nl (le: 12/10/2008). , -

– تراجع مستويات الصحة والتعليم: لقد ارتفعت تكاليف العلاج والتمدرس، الأمر الذي كلف باهضا فئات عريضة من المجتمع الجزائري ذات الدخل المحدود وعديمة الدخل، وكذلك ارتفعت معدلات التسرب المدرسي.

– تزايد الاضطرابات الاجتماعية: لقد ساهمت الوضعية الاجتماعية الصعبة طيلة فترة التصحيح الهيكلي، في تكريس الاضطرابات الاجتماعية.

وفي النهاية يمكن القول أن برنامج التعديل الهيكلي، مكن من تحقيق العديد من النتائج الايجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تم استرجاع التوازنات الداخلية والخارجية المفقودة، إلا أن هذه النتائج المحققة علي مستوى مؤشرات الاقتصاد الجزائري، لا يمكن أن تخفي بعض الحقائق السلبية، اذ أن الكثير من النتائج المحققة كانت بسبب تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية، كما أن ما تحقق يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب أما من جانب العرض فان الأمور لا تدعو للتفاؤل، حيث ضعف الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعي المحروقات والخدمات، إضافة إلى انه صاحب مرحلة الإصلاحات تكلفة اجتماعية باهضة جدا مست مختلف الشرائح الاجتماعية، فارتفعت معدلات البطالة، وانتشرت مظاهر الفقر والحرمان و الآفات الاجتماعية.

إن التخفيف من هذه الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وتوفير الشروط المناسبة للتكيف مع المتغيرات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، تمثل أهم التحديات التي تنتظر الجزائر في الألفية الثالثة.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

لقد تبنت الحكومة الجزائرية خلال فترة التسعينات برامج للاستقرار والاصلاح الهيكلي، كان الهدف منها تحقيق استقرار اقتصادي واستعادة مستويات مقبولة للنمو، مما يسمح بتخفيض نسبة البطالة التي يتزايد معدلها بشكل قوي، وتحسين مستوى معيشة السكان، وتحضير الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد سمحت هذه السياسة للجزائر بدخول الألفية الثالثة باقتصاد مغاير لذلك الاقتصاد الذي كان سائدا، يعتمد بالدرجة الأولى على قوانين السوق كوسيلة لضبط الاقتصاد.

وبهدف احتواء الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن برامج الاستقرار والإصلاح الهيكلي، و تدعيم النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية اعتمدت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة برامج تنموية ضخمة، من خلال وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي يغطي الفترة (2001-2004)، ثم برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي

إن التطرق لموضوع برنامج الإنعاش الاقتصادي يطرح أكثر من تساؤل وعلى أكثر من صعيد، وذلك بالنظر إلى الفترة التي أتى فيها هذا البرنامج، ففي الوقت الذي تعرف فيه الدولة انسحابا من الحياة الاقتصادية مع إتباعها لسياسات نقدية ومالية صارمة بفعل الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، تعود مرة أخرى إلى الاستثمار في قطاعات معينة.

الفرع الأول: مبررات اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي لا يعني بأي حال من الأحوال، خاصة في حالة الدول المتخلفة، مساسا بمبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على اعتبار أن الاعتمادات المالية المخصصة وجهت لقطاعات البنية الأساسية التي تضررت خلال عشرية التسعينات بفعل عمليات التخريب التي طالت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التأخر الكبير الذي طبع قطاعات أخرى بفعل العزلة التي عرفتها البلاد خلال الفترة ذاتها. [1]

وعليه فان برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، تأتي كتكملة لتلك الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، فهي تهدف بالأساس إلى تحديث البنية التحتية والأساسية للاقتصاد الوطني، وبالتالي إلى توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال التحضير للاندماج في المنظمة العالمية للتجارة، وتوقيع لإتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي هذا من جهة، ومن جهة ثانية تهدف هذه البرامج إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية المتزايدة والمترتبة عن البرامج الإصلاحية المعتمدة، من خلال العمل

(1) عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص.251.

خاصة على توفير المزيد من مناصب الشغل للحد من المستويات الحرجة لظاهرة البطالة، والتخفيض من ظاهرة الفقر.

وتأتي هذه البرامج بفعل الرخاء المالي الذي يشهده الاقتصاد الوطني بسبب الظروف المحلية والدولية المناسبة، ونقصد بالظروف الداخلية طبعا الظروف المناخية الملائمة والتي أدت إلى ارتفاع نصيب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، أما العوامل الدولية فتنحصر في الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، كما توضحه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 17: تطور متوسط الأسعار الفورية للخام الجزائري خلال الفترة (1999-2006)

الوحدة: دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعر المتوسط لبرميل الخام الجزائري	24.1	24.8	28.7	38.4	54.6	66.1

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2006,P.113.

الفرع الثاني: الاعتمادات المالية المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على ضخ ما قيمته 525 مليار دينار جزائري، وزعت كما يلي:

الجدول رقم 18: توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة(2001-2004)

البيان	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
- دعم الإصلاحات	45.0	8.6
- دعم مسار الإنتاج: - الفلاحة: 55.9 مليار دج - الصيد: 9.5 مليار دج	65.3	12.4
- التنمية المحلية	114	21.7
- تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	210.5	40.1
- تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو- متوسطية، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص.333.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي، حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي بنسبة 21.7%، ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و45 مليار دج، أي بنسبة 12.4%

و8.6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، ويمكننا توضيح تفاصيل المحور المتعلق بدعم الإصلاحات في الجدول الأتي:

الجدول رقم 19: المخصصات المالية لدعم الإصلاحات خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

البيان	المجموع	2001	2002	2003	2004
- عصرنة إدارة الضرائب	20	0.2	2.5	7.5	9.8
- صندوق المساهمة والشراكة	22.5	5.5	07	05	05
- تهيئة المناطق الصناعية	02	0.3	0.8	0.5	0.4
- صندوق ترقية المنافسة الصناعية	02	0.3	01	0.7	-
- نموذج التوقعات المتوسطة والطويلة الأجل	0.08	0.03	0.05	-	-
المجموع	46.58	6.33	11.35	13.7	15.2

المصدر: جمال عمورة، مرجع سابق، ص.333.

ولتعزيز البرنامج الأول للإنعاش الاقتصادي، تم إطلاق برنامج ضخم لا يقل أهمية عن البرنامج الأول، وهو عبارة عن برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، يمتد لفترة خمسة سنوات ابتدءا من سنة 2005 إلى غاية نهاية 2009، خصص له مبلغ يقدر ب4202.7 مليار دينار جزائري، والجدول الموالي يوضح توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج.

الجدول رقم 20: توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2005-2009)

البيان	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
- تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
- تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.5
- دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.0
- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
- التكنولوجيا الجديدة للاتصال	0.5	1.1
المجموع	4202.7	100

Source: Programme Complémentaire de Soutien a La Croissance Periode (2005-2009), P-P.2-3.

لقد تم من خلال هذا البرنامج التركيز على تحسين الظروف المعيشة للسكان بنسبة 45.4% أي بمبلغ قدره 1908.5 مليار دينار جزائري، كما تم الاهتمام بمواصلة تطوير المنشات الأساسية بنسبة 40.5% أي بمبلغ قدره 1703.1 مليار دينار جزائري، بالإضافة الى تخصيص 337.2 مليار دينار جزائري أي

نسبة 8% لدعم التنمية الاقتصادية، منها 300 مليار دينار جزائري لبرنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية، أما بقية المبلغ فوزع على القطاعات التالية: الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بالمبالغ تقدر ب:13.5، 12، 4.5، 3.2، 4 مليار دينار جزائري على التوالي[1]، كما تم الاهتمام أيضا من خلال هذا لبرنامج التكميلي لدعم النمو بتطوير وتحديث الخدمة العمومية بتخصيص مبلغ 203.9 مليار دينار جزائري أي نسبة 4.8%، وكذلك التكنولوجيا الجديدة للاتصال بمبلغ 0.5 مليار دينار جزائري أي نسبة 1.1%.

ومن أجل استكمال هذه البرامج، تدرس الحكومة الجزائرية في الفترة الأخيرة، مشروع برنامج أخر لدعم الإنعاش الاقتصادي، يغطى الفترة (2009-2013)، تشير بعض المصادر الحكومية انه قد يخصص لهذا البرنامج مبلغ مالي ضخم لا يقل عن 100 مليار دولار، ومن الممكن أن يصل إلى 150 مليار دولار. و تهدف كل هذه البرامج التنموية، إلى توفير الأجواء المواتية لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري، بما يسمح له باندماج ايجابي في النظام الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: تطور أداء الاقتصاد الجزائري

يسجل الناتج المحلي الاجمالي منذ بداية الألفية الثالثة انتعاشا ملحوظا، وهو ما تشير اليه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 21: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2007)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الاجمالي(مليار دج)	4227.0	4521.8	5247.5	6135.9	7544.0	8460.5	9374.1
معدل النمو(%)	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3.1

Les Sources :

1. http://www.el-mouradia.dz/arab/Economie/economie.htm, (le: 26/12/2008).
2. Bank-of-Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel N°4, Septembre 2008, (http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm), (le: 03/01/2009).
3. http ://www.finances-algeria.org (le: 15/11/2007).

نلاحظ من معطيات هذا الجدول ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 4227 مليار دينار سنة 2001 إلى 7544.0 مليار دينار سنة 2005، ثم إلى 8460.5 مليار دينار و9374.1 مليار دينار سنتي 2006 و2007 على التوالي، وبذلك شهدت الفترة (2001-2005) تحقيق معدلات نمو قوية حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط يبلغ 4.92% سنويا، وفي سنة 2006 تم تسجيل تباطؤا في نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي انخفض إلى 1.8%، ثم عاود انتعاشه لاحقا بصورة طفيفة ليصل سنة 2007 إلى 3.1%، و تشير تقارير أخيرة للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي حول أفاق الاقتصاد العالمي تسجيل معدل نمو للجزائر ب4.5% بالنسبة لسنة 2009 و 5.2% لسنة 2013.

(1) Programme Complémentaire de Soutien a La Croissance Periode (2005-2009), P.2.

وفيما يخص معدلات النمو القطاعية، فخلال الفترة (2000-2005) تصدر قطاع المحروقات النمو المحقق، كما ساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي شرع في تطبيقه سنة 2000 ولمدة أربع سنوات ورصد له ما يربو عن 65 مليار دينار، بالإضافة الى الظروف المناخية المناسبة على تحسين معدل نمو القطاع الفلاحي، مع أداء قوي شهدته القطاعات غير الزراعية وغير النفطية وبصورة خاصة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وعلى النقيض من ذلك أصبحت معدلات مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي سلبية منذ سنة 2006، الجدول الموالي يوضح تطوارت معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم 22: تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2004-2007)

الوحدة: (%)

البيان / السنوات	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	5.2	5.1	2	3.1
معدل النمو خارج المحروقات	6.2	4.7	5.6	6.4
معدل النمو خارج المحروقات و الزراعة	6.8	5.2	5.8	6.5
المحروقات	3.3	5.8	2.5-	0.7-
الفلاحة	3.1	1.9	4.9	5.9
الصناعة	2.6	2.5	2.8	1.1
البناء و الأشغال العمومية	8	7.1	11.6	9.5
الخدمات	7.7	5.6	6.5	6.9

المصدر: رئاسة الجمهورية، معطيات اقتصادية و اجتماعية. في الموقع:
- http://www.el-mouradia.dz/arab/Economie/economie.htm

توضح معطيات هذا الجدول معدلات النمو الجيدة التي حققتها القطاعات غير الزراعية وغير النفطية وخاصة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وهذا مقابل تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن قطاع المحروقات الذي سجل معدل نمو 3.3% و 5.8% خلال سنتي 2004 و2005 على التوالي انخفض إلى -2.5% و-0.7% خلال سنتي 2006 و2007 على التوالي، هو الأمر الذي أدى إلى التراجع المسجل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هاتين السنتين.

وخلال سنة 2007 وصل معدل النمو خارج المحروقات إلى 6.4%، وحقق القطاع الزراعي معدل نمو وصل إلى 5.9%، بينما كان النمو قويا في قطاع البناء والأشغال العمومية وكذلك قطاع الخدمات، حيث بلغ معدله 9.5% و 6.9% للقطاعين على التوالي، ويعود النمو القوي المسجل في هذين القطاعين بشكل

أساسي إلى الاستثمارات العامة المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، في حين انخفض معدل نمو القطاع الصناعي من 2.8% سنة 2006 الى 1.1% سنة 2007.

وبصفة عامة يمكن القول أن الناتج المحلي الاجمالي حقق في بداية الألفية الثالثة نتائج ايجابية، ويعود ذلك إلى استثمارات وإصلاحات برنامج الإنعاش الاقتصادي، لكن هذه النتائج تعتبر ضعيفة جدا وغير كافية بالنظر إلى حجم الاعتمادات المالية المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما أن عوامل خارجية أخرى ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النتائج، وتتمثل هذه العوامل بالأساس في ارتفاع إيرادات قطاع المحروقات نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار البترول في الأسواق الدولية، اذ أن تطور معظم القطاعات والأنشطة الخدمية في الاقتصاد الجزائري قد نجم بالدرجة الأولى عن التوسع في حجم الإنفاق العام، والذي قام بتوفير متطلبات ذلك التوسع دون الالتزام بتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع، فظلت تلك القطاعات والأنشطة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذي يوفره لها قطاع المحروقات، دون أن ترتفع بقدرتها الذاتية على تمويل نفسها، ومن ثمة الارتقاء بمساهمتها في تكوين الدخل الوطني للدولة، و الذي ظل خاضعا للتطورات المستمرة في عائدات إنتاج و تصدير المحروقات ومن ثمة للتقلبات في الأسواق النفطية العالمية.[1]

ومن جانب أخر تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بمعدلات التضخم خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، إلى تسجيل نسب مقبولة جدا بالمقارنة مع الفترة السابقة، كما ما هو توضح ذلك معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 23: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2007)

الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4.23	1.42	2.58	3.56	1.64	2.53	3.5

Les Sources :

1. http://www.el-mouradia.dz/arab/Economie/economie.htm, (le: 26/12/2008).
2. Bank-of-Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel N°4, Septembre 2008, (http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm), (le: 03/01/2009).
3. http ://www.finances-algeria.org (le: 15/11/2007).

نلاحظ من هذا الجدول تحسنا مهما في معدلات التضخم بداية الالفية الثالثة، وهو نتيجة للسياسة النقدية المتبعة خلال هذه الفترة، والتي تهدف إلى مراقبة التضخم وجعله مقبولا ومعتدلا، وذلك عن طريق سياسة الميزانية العامة، والتي يجب أن تكون محصورة في حدود التوازنات المراد تحقيقها، إلى جانب سياسة نقدية جذرية تجعل من تزايد الكتلة النقدية بمفهومها الواسع مقبولا، وتحقيق استقرارا نقديا، ومع ذلك فقد سجلت بعض السنوات ارتفاعا في معدلات التضخم اذ وصل إلى أكثر من 3.50% سنتي 2004 و

(1) عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 39، خريف 2008. في الموقع:
(le :16/03/2009). http:// www.ulum.nl. -

2007، ويعود ذلك عموما إلى فائض السيولة لدى البنوك وإلى الإصدار النقدي الجديد، إلى جانب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية وانخفاض نمو القطاع الفلاحي، وذلك ما كان له تأثير على الجانب الاجتماعي.[1]

ومن جهة أخرى حققت مستويات المديونية الخارجية واحتياطات الصرف خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، نتائج جد ايجابية كما تشير إلى ذلك معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 24: تطور احتياطات الصرف وحجم المديونية خلال الفترة (2001-2007)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي الصرف	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.3
حجم المديونية	22.57	22.64	23.35	21.4	16.5	5.06	4.2

Les Sources :

1. http://www.el-mouradia.dz/arab/Economie/economie.htm, (le: 26/12/2008).
2. http ://www.finances-algeria.org (le: 15/11/2007).

تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بالمديونية الخارجية، إلى استقرار في حجم الديون الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2001-2004) في حدود 22 مليار دولار، وتراجعت بذلك عن تلك الحدود التي بلغتها خلال فترة التسعينات أين تجاوزت 30 مليار دولار، وخلال السنوات الأخيرة لجاءت الجزائر إلى التسديد المسبق لديونها الخارجية، مما أدى إلى انخفاض كبير في حجم المديونية، حيث قدرت سنة 2005 ب16.5 مليار دولار، لتصل إلى 5.06 مليار دولار سنة 2006 و 4.2 مليار دولار سنة 2007، وكان سبب هذا الانخفاض هو ارتفاع احتياطات الصرف التي وصلت سنة 2004 إلى أكثر من 43 مليار دولار، بعد أن كانت تقدر سنة 2001 بأقل من 18 مليار دولار، و قد جاءت هذه الارتفاعات في الاحتياطات الدولية التي بلغت أكثر من 110 مليار دولار سنة 2007، بفضل الظروف الملائمة التي شهدتها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، والتي مكنت من زيادة دور مصادر الداخلية العادية في تغطية نفقات التموين، كما مكنت من التسديد المسبق لجزء كبير من المديونية الخارجية، وبذلك أصبحت الجزائر اليوم من الدول النامية القليلة المنعدمة المديونية، وقد أشار البنك في تقرير أخير أن احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي بلغ 140 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2008 بزيادة 30 مليار دولار عن 2007.

ولما كان تخفيض معدل البطالة والتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية الناجمة عن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، من الأهداف الأساسية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، فقد لعبت هذه البرامج دورا مساعدا في النتائج المحققة ميدانيا في ميدان التشغيل؛ وإن كانت هذه النتائج

(1) عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر 1970-2004، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006، ص.299. في الموقع: -http://www.univ-batna.dz/theses/fac-ec/zitouni/these.pdf (le :05/11/2008)

لا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه بالنظر إلى للمبالغ المالية الضخمة المخصصة لهذه البرامج؛ إلا أنها على العموم تعتبر مقبولة، كما تشير إليه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 25: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2007)

الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات البطالة	32	26.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8

Les Sources :

1. http://www.el-mouradia.dz/arab/Economie/economie.htm, (le: 26/12/2008).
2. http ://www.finances-algeria.org (le: 15/11/2007).

نلاحظ من معطيات هذا الجدول أن نسبة البطالة في انخفاض مستمر، فمن 32% سنة 2001 تراجعت معدلات البطالة في السنوات اللاحقة لتصل إلى 12.3% سنة 2006 ثم إلى 11.8% سنة 2007، ويأتي هذا التحسن في ظل التطورات النسبية التي شهدتها التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسعها من قطاع المحروقات إلى قطاعات أخرى.

إن التحسن الذي شهدته معدلات البطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى انعكس ايجابا على معدل الدخل الفردي، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتوفرة أن هذا الأخير قد انتقل من 1772 دولار سنة 2001 إلى 3968 دولار سنة 2007. مع الإشارة إلى أن المؤشر الأخير يبقى عاجزا على إبراز كيفية توزيع الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث يؤكد تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2003 أن 13 مليون جزائري، أي 22.6% يعيشون في مستوى الفقر منهم 6 ملايين يعيشون تحت هذا المستوى، أما من ناحية توزيع الثروة فيشير التقرير إلى أن 10% من الفئات في المجتمع يستحوذون على حوالي 27% من المداخيل و الاستهلاك، فيما لا يمثل 10% من أفقر الفئات سوى 2.8% منهما.[1]

المطلب الثالث: وضعية الاستثمارات الخاصة

يأتي على رأس الأهداف المسطرة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي توفير الأجواء الملائمة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الدولي، من خلال توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، والسماح للقطاع الخاص الأجنبي والمحلي بلعب الدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

الفرع الأول: وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مؤشرات الأداء الخارجي والوزن النسبي لانفتاح واندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد الدولي، كما يعتبر مصدرا مهما للتمويل ونقل التكنولوجيا وعاملا فعالا لتحسين الإنتاجية وخلق مناصب الشغل، وأيضا لدعم التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعد القدرة على

(1) عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص.252.

جلبه من الرهانات والتحديات الكبيرة التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمام الدول على مختلف مستوياتها الاقتصادية، وقد عملت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة على توفير الظروف الملائمة لجذبه، من خلال تقديم التحفيزات اللازمة ضمن قانون الاستثمار الذي تم إعداده على مستوى وزارة الصناعة والمساهمة سنة 2001 وتم تعديله سنة 2006، وهو القانون الذي يمنح مزايا غير عادية للمستثمرين الأجانب وخاصة في مجال تحويل الأرباح إلى الخارج، ونسبة المساهمة في رأسمال المشاريع التي تقام في الجزائر والتي تصل إلى 100%، كما يسمح ذات القانون للأجانب بالتملك الكامل للمؤسسات العمومية التي كانت الوزارة بصدد التخلص منها في إطار الإستراتيجية الصناعية التي تزاوج فيها بين الخوصصة والشراكة وترقية الاستثمار.

وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر ارتفاعا ملحوظا، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 26: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2006)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة الاستثمارات	1196	1065	634	882	1081	1795

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ملحق الجداول الاحصائية، جدول رقم 14، ص.193.

نلاحظ من هذا الجدول تراجع قيمة التدفقات الاستثمارية الواردة خلال الفترة (2001-2003)، فمن 1196 مليون دولار سنة 2001، انخفضت الى 1065 مليون دولار سنة 2002 ، لتسجل أدنى قيمة لها خلال سنة 2003 ب634 مليون دولار، إلا أنها عادت إلى الارتفاع خلال الفترة اللاحقة، حيث وصلت إلى 1795 مليون دولار سنة 2006، مقابل 1081 و 882 مليون دولار سنتي 2005 و 2004 على التوالي.

ورغم هذا التزايد في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة، إلا أن الجزائر تعتبر من الدول التي تتميز بانخفاض قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالمقارنة مثلا مع الدول المجاورة المغرب وتونس نجد انه خلال سنة 2006 تجاوزت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المغرب نظيرتها في الجزائر بأكثر من 1100 مليون دولار، في حين تجاوزت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى تونس نظيرتها في الجزائر خلال نفس السنة بأكثر من 1500 مليون دولار، أي بحوالي 85%، والجدول الموالي يوضح حجم هذه التدفقات في كل من تونس والمغرب منذ بداية الالفية الثالثة:

الجدول رقم 27: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس والمغرب

خلال الفترة (2001-2006)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تونس	486	821	584	639	782	3312
المغرب	2875	534	2429	1070	2946	2898

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ملحق الجداول الإحصائية، جدول رقم 14، ص.193.

ووفقا لمؤشري الأداء والإمكانيات للتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تصنف الجزائر ضمن مجموعة الدول دون إمكانياتها، أي تلك المجموعة التي تمتلك إمكانيات مرتفعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكن يبقى أدائها منخفضا، فبالنسبة لمؤشر إمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، احتلت الجزائر من بين 141 دولة المرتبة 61 سنة 2005 مقابل المرتبة 63 سنة 2004، لكن حسب مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد احتلت المرتبة 110 سنة 2006 مقابل المرتبة 113 سنة 2005[1]، وهي مراتب متأخرة جدا تعكس فشل الجزائر في جذب الاستثمارات، وتشير إلى مشاكل كبيرة يشهدها مناخ الاستثمار في الجزائر، ويرى العديد من الملاحظين أن القرار الذي تعتزم الحكومة اتخاذه والقاضي بامتلاك الدولة لأغلبية رأس المال في جميع المشاريع الاستثمارية المقبلة بنسبة لا تقل عن 51%، سيؤدي إلى تراجع اكبر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية

إن مختلف التدابير التي اتخذتها السلطات الجزائرية بداية الألفية الثالثة، كانت تهدف إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتحفيزه على الاستثمار من خلال إعطائه الكثير من المزايا، الأمر الذي سيكون له رد فعل ايجابي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة تدفق رأس المال الأجنبي وزيادة الصادرات من السلع والخدمات أو تخفيض الواردات، حيث يفترض أن يقود القطاع الخاص عملية التنمية، مما سيزيد حتما من حصته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا الصدد تشير البيانات الكمية للديوان الوطني للإحصائيات إلى تسجيل تراجع مستمر في نسبة مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة الخام، حيث انخفضت من 47.59% و 49.32% لسنتي 2001 و2002 على التوالي الى 42.74% و 42.54% سنتي 2006 و2007.

وباستبعاد قطاع المحروقات الذي تسيطر عليه الحكومة، نسجل تطورا ملحوظا في مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الخام، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 28: تطور القيمة المضافة الخام خارج المحروقات

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص.72.

حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2001-2007)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		القيمة المضافة الخام
	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	
2001	389325.5	19.77	1580316.8	80.23	1969642.3
2002	438661.0	20.61	1690218.3	79.39	2128879.3
2003	491835.2	20.63	1892045.1	79.37	2383880.3
2004	546672.1	20.01	2185219.8	79.99	2731891.9
2005	593745.5	19.62	2432144.5	80.38	3025890.0
2006	619100.0	18.19	2784998.3	81.81	3404098.3
2007	657501.1	17.25	3153775.0	82.75	3811276.1

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. في الموقع:
- http://www.ons.dz, (le: 24/12/2008).

إن الملاحظة البارزة من الجدول السابق تؤكد أن القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الخاص، تتجاوز 80%، ورغم هذه النسبة الكبيرة إلا أن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبقى محدودة، وذلك للاعتبارات التالية: [1]

- بفعل غياب الرقابة الكافية والتنظيم، وعجز القطاع العام على مواكبة الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات، تمكن القطاع الخاص من أن رفع أسعار منتجاته، خاصة السلع الاستهلاكية، و بيعها مهما كانت النوعية.

- يفضل القطاع الخاص الاستثمار في فروع النشاط الاقتصادي التي لا تتطلب استثمارات كبيرة، وعادة ما يكون ذلك في المرحلة النهائية من عملية الإنتاج.

- بقاء أسعار المواد الأولية والمواد النصف مصنعة لفترة طويلة بدون ارتفاع ملموس بفضل تدعيم الدولة لها، مما سمح للقطاع الخاص من أن يمون بها بأسعار منخفضة وبالتالي التخفيض في تكاليف الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد مؤسسات القطاع الخاص، قد شهدت في الفترة الأخيرة نموا كبيرا، أين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2007، المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 293.946 مؤسسة خاصة[2]، وقد نمت خلال هذه السنة ب24140 مؤسسة، أي بزيادة تقدر ب 8.95% مقارنة بسنة 2006، بالإضافة إلى 116347 نشاط حرفي خاص، وهذا دليل على زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص، رغم العديد من الصعوبات التي ما زالت تميز المحيط

(1) محمد كريم قروف، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2009، ص.111.

(2) وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام 2007، ص.8. في الموقع:
- http://www.pmeart-dz.org (le :27/11/2008).

الاقتصادي الوطني، فهذا الوضع الجديد لا يعني أن جميع الميكانيزمات الخاصة بتشجيع الاستثمار الخاص، بدأت تعمل بصورة منتظمة وواضحة لدى جميع المتعاملين الاقتصاديين، حيث أن إجراءات تشجيع الاستثمار لا تزال تواجه عدة عراقيل، خاصة فيما يتعلق بعمليات التمويل، فالبنوك والمؤسسات المالية لا تزال تحت سيطرة عالية للدولة ولم تتحرر بعد من نفوذها، والمسؤولون عن البنوك لا زالوا يترددون عند تمويل الاستثمارات، خاصة استثمارات القطاع الخاص، وهو ما أدى إلى عدم الفعالية الكلية لإجراءات ترقية وتطوير القطاع الخاص على أرض الواقع.

المطلب الرابع: وضعية التجارة الخارجية

إن تحليل وضعية التجارة الخارجية للجزائر خلال الألفية الثالثة يقودنا إلى إلقاء نظرة حول التطورات التي شهدنها كل من الصادرات والواردات، و كذا توزيعها السلعي والجغرافي.

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية

شهد الميزان التجاري تطورا كبيرا من حيث حجم وقيمة كل الصادرات والواردات، واختلفت نسبة نمو كل من الصادرات والواردات اختلافا ملحوظا، وذلك لعدة عوامل منها الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية المتمثلة أساسا في المحروقات، إلى جانب سعرها، إضافة إلى الدخل الوطني للمتعاملين الأساسيين مع الجزائر، وكذلك تأثر التجارة الخارجية بالوضع الاقتصادي العام الذي تمر به الجزائر، ويمكن استعراض المعطيات الإحصائية المتعلقة بتطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 29: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2001-2007)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	20.00	20.01	26.03	34.07	46.00	52.82	59.52
الواردات	11.92	14.49	16.24	21.81	20.36	21.00	27.44
رصيدالميزان التجاري	8.08	5.52	9.79	12.16	25.64	31.82	32.08
معدل التغطية(%)	167.79	138.10	160.28	156.21	225.93	254.47	216.91
المعاملة التجارية	31.92	35.50	42.27	55.88	66.36	76.07	86.96

المصادر:

1- وزارة التجارة، ملخص متعلق باحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2006، ص.1. في الموقع:
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/stat06ar.pdf, (le: 27/11/2008).

2- وزارة التجارة، ترجمة الحوصلة الاجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، ص.2.
في الموقع: - http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/gcomextr07.pdf, (le: 27/11/2008).

3- http ://www.finances-algeria.org, (le: 15/11/2007).

توضح إحصائيات الجدول أعلاه التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية الجزائرية منذ سنة 2001، فمع الارتفاع المستمر لأسعار البترول وبلوغها أرقاما قياسية، سجلت المبادلات التجارية الجزائرية مستويات كبيرة، اذ وصلت إلى 86.96 مليار دولار سنة 2007 بزيادة بلغت أكثر من 55 مليار دولار مقارنة بقيمتها سنة 2001، أي بنسبة 172.43%، وكذلك فان معدل التغطية الذي سجل أدنى نسبة له سنة 2002 بمعدل 138.10% استمر في الارتفاع حتى وصل إلى 254.47% خلال سنة 2006، قبل أن يتراجع إلى 216.91% سنة 2007، وذلك راجع إلى الارتفاع الكبير في قيمة الواردات خلال هذه السنة حيث بلغت 6.44 مليار دولار.

وهكذا فان الميزان التجاري الجزائري حقق منذ مطلع الألفية نتائج ايجابية جدا، لكن هذه النتائج تعود بصفة أساسية إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات، بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري وهشاشته، بسبب اعتماده على مادة واحدة للتصدير متمثلة في المحروقات، وانخفاض نسبة الصادرات من غير المحروقات، كما أن الاقتصاد الجزائري عاجز عن تلبية حاجيات السوق الوطنية، ويتجلى كل ذلك بوضوح من خلال بنية الصادرات والواردات.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية

تشير المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتركيبة السلعية للصادرات إلى سيطرة كاملة للمحروقات، اذ لم تبلغ نسبة الصادرات خارج المحروقات 5% من اجمالي الصادرات منذ بداية الألفية الثالثة، وفي السنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية، ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات وأصبحت تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، ففي سنة 2006 بلغت الصادرات من المحروقات 51.756 مليار دولار من القيمة الإجمالية للصادرات التي بلغت 52.826 مليار دولار، أي بنسبة تصل إلى 97.98%، في حين بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 1.07 مليار دولار أي بنسبة 2.02%، ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2007 التي بلغت خلالها قيمة الصادرات الإجمالية 59.518 مليار دولار منها 58.206 مليار دولار صادرات للمحروقات أي بنسبة 97.80%، أما قيمة الصادرات خارج المحروقات فلم تبلغ إلا 1.312 مليار دولار أي بنسبة 2.20%، و بالتالي فان النتائج الايجابية التي بسجلها الميزان التجاري الجزائري تعود بصفة أساسية إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات، الأمر الذي يقود إلى القول إن التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري مهددة بالانهيار في حالة تراجع أسعار وحجم الطلب النفط على في الأسواق الدولية، وهذا ما ستؤكده الإحصائيات خلال فترة المقبلة في ظل التراجع الكبير لأسعار النفط منذ منتصف سنة 2008، كانعكاس للازمة المالية العالمية، والجدول الموالي يوضح توزيع الصادرات الجزائرية خلال سنتي 2006 و2007.

الجدول رقم 30: تطور الصادرات الجزائرية خلال سنتي 2006 و2007

	قيمة الصادرات (مليار دولار)		نسبة الصادرات (%)	
السنوات	2006	2007	2006	2007
صادرات المحروقات	51.756	58.206	97.98	97.80
صادرات خارج المحروقات	1.07	1.312	2.02	2.20
إجمالي الصادرات	52.826	59.518	100	100

المصادر:

1- وزارة التجارة، ملخص متعلق بإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2006، ص.3. في الموقع:
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/stat06ar.pdf

2- وزارة التجارة، ترجمة الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، ص.2، ص.5. في الموقع: - http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/gcomextr07.pdf

وخلال سنة 2007 حققت المنتجات المصدرة خارج المحروقات ارتفاعا بقيمة 242 مليون دولار مقارنة بسنة 2006، وتعتبر المواد الخام والمواد نصف المصنعة أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات، وتمثلت فيما يلي: [1]

(1) وزارة التجارة، ترجمة الحوصلة الاجمالية حول احصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، ص.6. في الموقع:
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/gcomextr07.pdf

– الزيوت والمواد الأخرى المستخلصة من تقطير الزفت بمبلغ 326 مليون دولار، أي بنسبة 22.83% من الصادرات خارج المحروقات، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 297.50% مقارنة بسنة 2006.

– الامونياك (محلول النشادر منعدم الماء) بمبلغ 182 مليون دولار، بما يعادل 13.85% من الصادرات خارج المحروقات، بنسبة زيادة قدرها 13.75% مقارنة بسنة 2006.

– المواد الحديدية المصفحة بمبلغ 113 مليون دولار، أي ما يعادل 8.6% من الصادرات خارج المحروقات، بانخفاض قدره 4.23% مقارنة بسنة 2006.

– النفايات وبقايا النحاس بمبلغ 77 مليون دولار، أي 5.85% من الصادرات خارج المحروقات، بانخفاض بنسبة 23.76% مقارنة بسنة 2006.

– الزنك على شكله الخام بمبلغ 65 مليون دولار، أي ما يعادل 4.97% من الصادرات خارج المحروقات، بانخفاض بنسبة 19.75% مقارنة بسنة 2006.

– ثم تأتي منتجات الكحولات اللاحلقية، غاز الهيدروجين والأرغون، العجلات المطاطية الجديدة، والتمور، والمياه المعدنية والغازية، ورغم أن هذه المنتجات قد حققت كلها نسب زيادة مقارنة بسنة 2006، إلا أن نسبة أي منها لا تتجاوز 3% من الصادرات خارج المحروقات، وبمبلغ لا يتعدى 37 مليون دولار.

وتتمثل أهم مجموعات المنتجات المستوردة بالترتيب التنازلي فيما يلي: [2]

– التجهيزات الصناعية والفلاحية بمبلغ قدره 10.096 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة تقدر ب 36.79% من مجموع الواردات خلال سنة 2007، مقابل 8.624 مليار دولار تم تسجيلها خلال سنة 2006، أي ما يمثل ارتفاعا نسبته 17.07%.

– المنتجات الموجهة لتشغيل آلات الإنتاج بمبلغ قدره 8.508 مليار دولار، بما يعادل نسبة 31.01% من الواردات الإجمالية خلال سنة 2007، مقابل مبلغ 6.021 مليار دولار تم تسجيله خلال سنة 2006 مع نسبة ارتفاع قدرها 41.31%.

– مجموعة المواد الغذائية بملغ 4.827 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة 17.59% من المجموع الكلي للواردات خلال سنة 2007، في حين بلغت سنة 2006 ما قيمته 3.800 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 27.03%، وتتمثل أهم هذه المواد في الحبوب بمبلغ 1.89 مليار دولار، ثم تأتي منتجات الحليب ومشتقاته، السكر، القهوة والشاي، البقول الجافة، واللحوم.

– مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية بمبلغ 4.008 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة 14.61% من إجمالي الواردات خلال سنة 2007، مقابل 3.011 مليار دولار سنة 2005، بنسبة ارتفاع قدرها 31.11%، وتتمثل أهم المواد في الأدوية بملغ 1.385 مليار دولار، ولوازم السيارات، وأجهزة البث والإرسال، وأجهزة التلفاز، المبردات وأجهزة التجميد، ومصنوعات أخرى من الحديد والفولاذ.

(2) نفس المرجع، ص–ص.2–3.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات فيمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي بعرض أهم الدول المصدرة و المستوردة من الجزائر:

الجدول رقم 31: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر لسنتي 2006 و2007

الواردات					الصادرات				
النسبة (%)		القيمة(مليون دولار)		الدول	النسبة (%)		القيمة(مليون دولار)		الدول
2007	2006	2007	2006	المصدرة	2007	2006	2007	2006	المستوردة
16.75	20.57	4596	4321	فرنسا	26.69	26.60	15887	14049	و.م.ا
8.63	8.84	2368	1857	ايطاليا	15.03	17.00	8943	8981	ايطاليا
8.37	8.10	2297	1701	الصين	10.06	10.47	5987	5528	اسبانيا
6.43	6.96	1764	1462	المانيا	7.49	8.21	4460	4338	فرنسا
8.28	6.75	2272	1417	و.م.ا	7.76	6.43	4621	3398	كندا
5.64	4.84	1548	1017	اسبانيا	6.95	4.90	4139	2588	هولندا
3.86	3.38	1058	709	اليابان	3.90	3.81	2323	2010	تركيا
3.48	3.37	955	707	تركيا	2.36	3.77	1405	1991	بلجيكا
3.21	3.00	880	631	الارجنتين	2.82	3.44	1676	1818	البرازيل
2.59	2.51	721	527	بلجيكا	2.48	3.30	1479	1744	بريطانيا
2.94	–	808	–	كوريا	2.16	2.76	1286	1447	البرتغال

Les Sources :

1. Ministère du Commerce, Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2006, P-P.2-6. (http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/statce2006.pdf), (le: 05/10/2008).
2. Ministère du Commerce, Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2007, P-P.2-6. (http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/comextr07.pdf), (le: 05/10/2008).

الملاحظ أن الاتحاد الأوربي يمثل الوجهة الأساسية للصادرات الجزائرية بقيمة تقدر ب 29.027 مليار دولار خلال سنة 2007 أي بنسبة 49% من مجموع الصادرات[1]، أما على مستوى الدول فتاتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة ب26.69% من إجمالي الصادرات، أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات فهو يشبه إلى حد كبير نظيره الخاص بالصادرات حيث تأتي على رأس القائمة دول الاتحاد الأوربي بزيادة بنسبة 21.17%، اذ انتقلت من 11.729 مليار دولار المسجلة سنة 2006 إلى 14.212

(1) Ministère du Commerce, Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2007, P.5. (http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/comextr07.pdf)

مليار دولار خلال سنة 2007[2]، وتأتي فرنسا في الرتبة الأولى بالنسبة للدول بمبلغ 4.596 مليار دولار، أي بنسبة 16.75%.

يتضح من النتائج الميدانية المحققة، أن التجربة الجزائرية في إنعاش ودعم النمو الاقتصادي المعتمدة منذ مطلع الألفية الثالثة، قد حققت نتائج غاية في الأهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التحكم في التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية السائدة خلال الفترة، وانعكس ذلك إيجابا على الأوضاع الاجتماعية.

غير أن تتبع هذا التحسن يلاحظ من دون شك انه محصلة طبيعية للعوامل الخارجية بالدرجة الأولى كبلوغ أسعار المحروقات مستويات قياسية وانخفاض الدين الخارجي وخدماته خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الظروف المناخية الملائمة عموما للإنتاج الزراعي، وليس نابعا من الإصلاحات ذاتها، التي يمكن القول أنها لم تحقق أهدافها، فهي لم تمكن من فك عزلة الاقتصاد الجزائري عن الاقتصاد الدولي، ولم تسمح بتوفير البيئة المناسبة لمواجهة تحديات الاندماج النظام الاقتصادي العالمي الجديد والاستفادة من مزاياه.

(2) وزارة التجارة، ترجمة الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، ص.3. في الموقع:
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/gcomextr07.pdf

خلاصة الفصل:

إن دراسة هذا الفصل تشير إلى عجز سياسات التعجيل الذاتية عن تصحيح الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني خلال عشرية الثمانينات، وتجلى ذلك بوضوح في تدهور كبير للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تمكنت الجزائر خلال برامج الاستقرار و التصحيح الهيكلي التي اعتمدتها بدعم من المؤسسات المالية الدولية، من استرجاع التوازنات الاقتصادية، و ساهمت عوامل خارجية (ارتفاع أسعار المحروقات، تحسن الظروف المناخية) بشكل كبير في تحقيق ذلك، لكن التكلفة الاجتماعية لهذه الإصلاحات كانت ضخمة جدا.

ومع بداية الألفية الثالثة ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، في تعزيز التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ومكنت من التخفيف من حدة الاختلالات الاجتماعية، والفضل الكبير في ذلك يعود إلى إيرادات قطاع المحروقات، التي وفرت الموارد المالية لتغطية هذه البرامج.

وبعد تجربة إصلاح الاقتصاد الجزائري بكل تكاليفها و إنعكاساتها على المستوى الاجتماعي و بروز أوجه التحسن على مؤشرات الإقتصاد الكلي المالية و النقدية، لا تزال أفاق الإندماج في الإقتصاد العالمي بعيدة المنال و صعبة في آن واحد، و يتمثل التحدي الحقيقي في هذا المجال في عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة الآثار و الانعكاسات المترتبة عن العولمة الاقتصادية، في ظل ما تفرضه من تخفيض لإجراءات الحماية و الدعم التي تعود عليها الاقتصاد الجزائري.

وفي ظل الأزمة المالية التي اشتدت حدتها على الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، أصبح الاقتصاد الجزائري مهددا بفعل تدهور أسعار المحروقات، ومع ذلك فان عديد التقارير الدولية الصادرة في الفترة الأخيرة تشير إلى امتلاك الجزائر مقومات تجاوز هذه الأزمة، ولعل من العوامل التي ستساعد من تخفيف حدة الأزمة، عزلة الاقتصاد الجزائري وعدم ارتباطه بالاقتصاد العالمي، لكن هذا الوضع لن يستمر طويلا، اذ قامت الجزائر بإمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتستعد للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، كما أنها على أهبة الانضمام إلى أهم فضاء تجاري دولي المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة.

ومن اجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر باتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لذلك، وبلغت المفاوضات مراحل متقدمة جدا، والمؤكد أن هذا الانضمام سيكون له العديد من الانعكاسات والآثار الناجمة عن الالتزام باتفاقيات المنظمة، وهذا بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري ذاته، وسنتعرض إلى مختلف إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والانعكاسات المرتقبة لهذا الانضمام في الفصل الثالث الموالي.

الفصل الثالث: أفاق وتحديات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

بعد إمضاء الجزائر لإتفاقيات الإستقرار والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أبدت نيتها في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ورغم عدم حصولها على العضوية إلى حد الأن، إلا أن ذلك قد يتحقق في المستقبل القريب، وهو ما يترتب عنه إلتزام الجزائر بالاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف، وينجر عنه تحرير قطاعات هامة للاقتصاد الجزائري وفتحها أمام المنافسة الاجنبية، وسيؤدي ذلك بالضرورة إلى ظهور أثار إيجابية وأخرى سلبية على مختلف هذه القطاعات، مما يتطلب إعادة هيكلتها بما يتناسب مع إلتزامات الجزائر بسياسات وشروط وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، بهدف حصر السلبيات والتعامل معها وتعظيم الإيجابيات.

وإنطلاقا من ذلك فإن الهدف الرئيسي لهذا الفصل يتمثل في إلقاء الضوء على التطورات التي بلغتها عملية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، والأثار والانعكاسات المحتملة لهذا الإنضمام على القطاعات الرئيسية للإقتصاد الوطني، وكذا الاجراءات التي يمكن أن تساهم في تأهيل وحماية الاقتصاد الوطني، للتخفيف من سلبيات هذا الإنضمام وتعظيم مكاسبه، مما يترتب عنه إندماج إيجابي للجزائر في النظام التجاري العالمي الجديد.

المبحث الأول: إجراءات ومراحل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يتطلب حصول الجزائر على عضوية في المنظمة العالمية للتجارة، القيام بعدة إجراءات تقرها قواعد المنظمة، إضافة إلى دخول في سلسلة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف، تتمحور حول العديد من القضايا ذات الصلة بإمكانيات الاقتصاد الجزائري ووضعيته، وتسعى الجزائر من خلال إنضمامها الى المنظمة الى تحقيق جملة من الأهداف، والإستفادة من العديد من المزايا، لكن ذلك اصطدم بالكثير من المعوقات مما حال دون الانضمام الى غاية اليوم، رغم مرور فترة طويلة منذ بداية محاولات تحقيق ذلك، حيث تعود جذورها الأولى إلى مرحلة اتفاقية الغات.

المطلب الاول: الجزائر وإتفاقية الغات

لقد كانت الجزائر تابعة لإتفاقية الغات عن طريق الإلتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، وإنسحبت الجزائر من هذه الإتفاقية في 18 نوفمبر 1960، وبعد مرور خمس (5) سنوات قررت الأطراف المتعاقدة أن تمنح الجزائر صفة ملاحظ (FACTO)، لتستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الغات وكان ذلك في مارس 1965[1]، وبقيت الجزائر تتمتع بصفة الملاحظ ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية.

وخلال جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (1986-1993)، قررت الأطراف المتعاقدة في إتفاقية الغات، أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، بالمشاركة في هذه الجولة، شرط أن تبلغ عن نيتها بالتعاقد في الاتفاقية، فقدمت الجزائر إلى سكرتارية الغات في 3 جوان 1987[2] مقررا تعرب فيه عن رغبتها بالتعاقد في الاتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الإنخراط النهائي، فسمح لها ذلك بالمشاركة في جولة الأورغواي.

وبعد أن تقدمت الجزائر بطلب التعاقد في إتفاقية الغات، أصبحت تستفيد من بعض الإيجابيات التي تمنحها الإتفاقية مثل شرط المعاملة التفضيلة والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية، وبالمقابل أصبحت الجزائر ملزمة بإحترام القواعد والمبادئ العامة في الإتفاقية، وتطبيق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية.

وفي 17 جوان 1987، تم تأسيس فوج عمل لدراسة طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وتم رفض هذا الطلب لأسباب عديدة، أهمها: [3]

- غياب سياسة تجارية واضحة، نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، حيث أن الجزائر كانت تعتمد في

(1) مصطفى بداوي، المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة البليدة، 2004، ص.84.

(2) http:// www.wto.org (le: 24/12/2008).

(3) سامية بوطمين، مرجع سابق، ص.276.

تجارتها الخارجية بنسبة 97% على البترول.

– الإضطراب وعدم الإستقرار السياسي الذي ساد الجزائر خلال تلك الفترة.

وفي فيفري سنة 1993 نظمت الجزائر ندوة حول إمكانية الإنضمام لإتفاقية الغات، وتم خلالها دراسة الإمكانيات المتاحة للجزائر لكي يتم قبولها، وبالرغم من تفاؤل البعض، إلا أن النتيجة كانت مخالفة للتوقعات، كون الاقتصاد الجزائري يرتكز أساسا على المحروقات، وبالتالي فإن الجزائر سوف تخسر أكثر مما سوف تربحه بإنضمامها الى اتفاقية الغات. (1)

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى، لم تتمكن الجزائر من التعاقد في إتفاقية الغات، لكنها واصلت محاولات الإندماج في النظام التجاري الدولي، من خلال تقديميها لطلب الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: إجراءات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تتطلب عملية الإنضمام إلى المنظمة قيام الدولة المعنية بتقديم طلب إلى مدير عام المنظمة، ويحول المدير العام هذا الطلب إلى الدول الأعضاء للإطلاع عليه، ثم تقدم الدولة المعنية إلى الامانة العامة للمنظمة مذكرة الإنضمام تتضمن شرحا للسياسة التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بإتفاقيات المنظمة.

الفرع الاول: تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة

بدأت إستعدادات الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خلال المؤتمر الوزاري الذي عقد بمدينة مراكش المغربية في 15 أفريل 1994، فبعد مشاركتها في العقد النهائي وحصولها على صفة المراقب في المنظمة، تم الإتفاق مع الأطراف المتعاقدة في الغات، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف الجزائر للتعاقد في الغات الى المنظمة العالمية للتجارة. كما شكلت وزارة التجارة في تلك الفترة لجنتين لتحضير الانضمام، حيث قام وزير التجارة بتاريخ 07 نوفمبر 1994 بإعداد لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإعداد ومتابعة ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتتكون هذه اللجنة التي يترأسها وزير التجارة من 22 عضو من الوزارات والمؤسسات التالية: (2)

وزارات: العدل، المالية، الصناعة وإعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والحرف التقليدية، النقل والتخطيط.

مؤسسات: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقيس والحماية الصناعية، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

وتتلخص مهمة هذه اللجنة الوزارية في إعداد مايلي:(1)

(1) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص.460.

(2) ايات الله مولحسان، مرجع سابق، ص–ص.108–109.

(1) Ministère du commerce, Les perceptives d'adhésion a l'OMC, Direction des études et du commerce extérieur, 1996, P.8.

– تحديد العناصر الاستراتيجية التي تسمح بإنطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

– تحديد القطاعات والمنتجات التي يجب حمايتها أوتحريرها.

– تقييم مدى تأثير إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على مختلف النشاطات الإقتصادية.

– تنفيذ الإقتراحات المقدمة والمتعلقة بالتخفيضات التعريفية والإلتزامات الخاصة بتجارة الخدمات.

– تنفيذ مشروع المذكرة المساعدة (Mémorandum) حول تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية وأبعاد تحريرها.

– تنظيم مشاركة الأطراف الإجتماعية (النقابات، أرباب العمل) في هذا الملف.

وإلى جانب اللجنة الوزارية المشتركة، قامت وزارة التجارة بإعداد لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية، وتتلخص مهمة هذه اللجنة في إقتراح الإجراءات العملية وتحديد قواعد وطرق العمل في كل المجالات التي تهم التجارة الخارجية من قريب أو من بعيد، لأن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كان يتراوح بين مؤيد ومعارض.[2]

وبإنتهاء هذه اللجان من أعداد مذكرة الإنضمام، تم عرضها على مجلس الحكومة للمصادقة عليها، ليتم تقديم المذكرة النهائية إلى المنظمة في المرحلة المقبلة. فبعد أن تمت عملية تحويل ملف إنضمام الجزائر من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، قامت السلطات الجزائرية في 05 جوان 1996 بتقديم طلب الانضمام الرسمي الى المنظمة، من خلال إيداع المذكرة النهائية لدى الأمانة العامة للمنظمة، لتقوم هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فوج عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الارجنتين لدى المنظمة، وكلف هذا الفريق بمتابعة ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة.[3]

الفرع الثاني: تقديم مذكرة الانضمام

تمثل المذكرة التي أودعتها الجزائر إلى الأمانة العامة للمنظمة في 05 جوان 1996 والمحررة باللغة الفرنسية الطلب الرسمي للانضمام، وتحتوي هذه المذكرة على سبعة محاور أساسية، يمكن إختصار محتوياتها فيما يلي:[4]

المحور الأول: وهو عبارة عن مقدمة شاملة عن الجزائر تتضمن مختلف جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية وغيرها.

(2) ايات الله مولحسان، مرجع سابق، ص.109.

(3) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.143.

(4) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص–ص.480–486.

المحور الثاني: ويشمل نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري من خلال كل المراحل والتطورات التي شهدها منذ الاستقلال، وقد تم التعرض فيه لأهم عناصر هذا الجانب الهام كالسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، تطور التجارة الخارجية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عرض شامل للاقتصاد الجزائري ومكانته بالنسبة للاقتصاد العالمي.
- نظرة الجزائر للمفاوضات المتعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة.
- التوجهات الكبرى للسياسات الاقتصادية وأهدافها مع الإشارة للسياسات النقدية والجبائية وأنظمة الأسعار والمنافسة.
- الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري.
- سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التجارة الخارجية للسلع والخدمات مع إعداد شامل للمبادلات التجارية والميزان التجاري، سعر الصرف، تطور الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي للمبادلات، بالإضافة إلى عرض التطور العام لقطاع الخدمات.
- السياسة المنتهجة في مجال الاستثمار الداخلي والأجنبي، مع ذكر المبادئ العامة وأنظمة التحفيز.
- سياسة الأسعار والمنافسة.
- التجارة الداخلية للخدمات، تطورها وتوزيعها على القطاعات الكبرى.
- معلومات حول تطور تجارة السلع والخدمات في السنوات الأخيرة، وتقديراتها في السنوات المقبلة.
- الإطار العام لوضع وتطبيق السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية للسلع والخدمات.
- معلومات حول الحركة المالية للجزائريين العاملين في الخارج.
- السياسات الزراعية المعتمدة في الجزائر.

المحور الثالث: ويشمل الإطار العام لإعداد وتنفيذ السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية، فتعرض لمختلف الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مهامها وصلاحياتها، وتوزيع المهام بين مختلف هيئات الحكومة، كما يشمل هذا المحور التشريعات والوسائل القانونية المتعلقة بتنظيم نشاط السلطات الجمركية، والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي، والمتعلقة بالتجارة وتخص:

- التأسيس، الترقيم، والتنظيم.
- الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- التأمينات.
- نظام الأسعار ومراقبة النوعية.
- الصحة والسياحة.
- المناجم والمحروقات.
- بورصة القيم المتداولة.

كما تم التعرض في هذا المحور للتنظيم العام للمحاكم والإجراءات القضائية سواءا على المستوى المدني، أوالجنائي، أو الإداري.

المحور الرابع: وتطرق هذا المحور للسياسة المتعلقة بتجارة السلع، فتضمن ما يلي:

– تنظيم وتقنين الواردات مع الإشارة لخصائص التعريفة الجمركية الوطنية، والإعفاءات الخاصة ونظام رخص الاستيراد، وإجراءات محاربة الإغراق.

– تنظيم وتقنين الصادرات مع الإشارة كذلك إلى الإجراءات الضرورية للتسجيل للقيام بعمليات التصدير وقائمة التعريفة الجمركية، أنواع الحقوق الجمركية ومعدلاتها، إجراءات رخص التصدير وسياسات دعم وتمويل وترقية الصادرات.

– السياسة الداخلية الخاصة بالتجارة الخارجية للسلع، وتشمل السياسة الصناعية والأنظمة التقنية والمعايير الخاصة بترقية النوعية، والمقاييس المتعلقة بالاستثمار والتي تخص قطاع التجارة والمناطق الحرة، كما تشمل كذلك كل الإجراءات المتعلقة بالأسواق والمشاريع العمومية ومراقبتها.

– السياسة الخاصة بتجارة السلع الزراعية، وتتضمن الواردات والصادرات من هذه السلع، والسياسات الداخلية للقطاع الفلاحي وجبايته.

– السياسة الخاصة بالقطاعات الهامة الأخرى كقطاع المنسوجات.

المحور الخامس: ويتضمن هذا المحور النظام التجاري للملكية الفكرية، ويتفرع إلى:

– عموميات والسياسات المتبعة في ميدان الملكية الفكرية مع عرض للهيئات المسؤولة على التكوين في هذا الميدان، ومشاركة الجزائر في الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الجهوية والثنائية الخاصة بالملكية الفكرية، ونظام الإتاوات والرسوم.

– المعايير الأساسية للحماية بما في ذلك إجراءات الحيازة والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

– إجراءات منع الاستعمال غير الشرعي لحقوق الملكية الفكرية.

– وسائل حماية حقوق الملكية الفكرية سواء كانت إجراءات مؤقتة، أو إجراءات التصحيح الإدارية، أو إجراءات جزائية.

– التشريعات والوسائل القانونية الأخرى خاصة بما تم ذكره أعلاه.

المحور السادس: يتعلق بالنظام التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:

يتعلق بالنظام التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:

لنظام التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:

نظام التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:

ظام التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:

ام التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:

م التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:

التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:
التجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:
لتجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:
تجاري للخدمات، وتضمن ما يلي:
جاري للخدمات، وتضمن ما يلي:
اري للخدمات، وتضمن ما يلي:
ري للخدمات، وتضمن ما يلي:
ي للخدمات، وتضمن ما يلي:
للخدمات، وتضمن ما يلي:
للخدمات، وتضمن ما يلي:
لخدمات، وتضمن ما يلي:
خدمات، وتضمن ما يلي:
دمات، وتضمن ما يلي:
مات، وتضمن ما يلي:
ات، وتضمن ما يلي:
ت، وتضمن ما يلي:
، وتضمن ما يلي:
ضمن ما يلي:
من ما يلي:
ن ما يلي:
ما يلي:
ا يلي:
يلي:
يلي:
لي:
ي:
:

– التطرق الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات
التطرق الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات

التطرق الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات لتطرق الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات تطرق الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات طرق الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات رق الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات ق الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات الى قطاع النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين النقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم لنقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم نقل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها قل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها ل بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها مختلف أنواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من نواعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل واعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل اعه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل عه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل ه البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض البري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض لبري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض ري والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض ي والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا والبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا البحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا لبحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا بحري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا حري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا

ري والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع ي والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع الجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع لجوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع جوي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع وي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع ي وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع وما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة ما شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة ا شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة شهده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة هده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية ده من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية ه من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية من تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في ن تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في تطورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في طورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في ورات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية رات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية ات، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية ت، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية ، وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية وكل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية كل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية

ل التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية
التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية
التشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية
لتشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
تشريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
شريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ريعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
يعات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
عات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ات والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ت والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
والقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
القوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
لقوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
قوانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
وانين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
انين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
نين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ين التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ن التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
التي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
لتي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
تي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ي تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
تم سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
م سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.

سنها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
نها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ها من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ا من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
من أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ن أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
أجل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
جل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ل النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
النهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
لنهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
نهوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
هوض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
وض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ض بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
بهذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
هذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ذا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ا القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
القطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
لقطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
قطاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
طاع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
اع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ع والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.

والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
المساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
لمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
مساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
اهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
همة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
مة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
ة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
بفعالية في التنمية الاقتصادية.
بفعالية في التنمية الاقتصادية.
فعالية في التنمية الاقتصادية.
عالية في التنمية الاقتصادية.
الية في التنمية الاقتصادية.
لية في التنمية الاقتصادية.
ية في التنمية الاقتصادية.
ة في التنمية الاقتصادية.
في التنمية الاقتصادية.
في التنمية الاقتصادية.
ي التنمية الاقتصادية.
التنمية الاقتصادية.
التنمية الاقتصادية.
لتنمية الاقتصادية.
تنمية الاقتصادية.
نمية الاقتصادية.
مية الاقتصادية.
ية الاقتصادية.
ة الاقتصادية.
الاقتصادية.

الاقتصادية.

– التعرض إلى تطور قطاع البريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار التعرض إلى تطور قطاع البريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار التعرض إلى تطور قطاع البريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار طاع البريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا اع البريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا ع البريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا البريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
البريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
لبريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
بريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
ريد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
يد والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
د والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
والمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
المواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
لمواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
مواصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
واصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
اصلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
صلات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
لات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
ات، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
ت، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
، والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
والنتائج النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
النوعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
وعية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
عية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.

ية التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
ة التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
التي حققها من خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
ن خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
خلال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
لال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
ال مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
ل مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
مراجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
راجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
اجعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
جعة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
عة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
ة الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
الإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
لإطار القانوني المسير لهذا القطاع.
إطار القانوني المسير لهذا القطاع.
طار القانوني المسير لهذا القطاع.
ار القانوني المسير لهذا القطاع.
ر القانوني المسير لهذا القطاع.
القانوني المسير لهذا القطاع.
القانوني المسير لهذا القطاع.
لقانوني المسير لهذا القطاع.
قانوني المسير لهذا القطاع.
انوني المسير لهذا القطاع.
نوني المسير لهذا القطاع.

وني المسير لهذا القطاع.
ني المسير لهذا القطاع.
ي المسير لهذا القطاع.
المسير لهذا القطاع.
المسير لهذا القطاع.
لمسير لهذا القطاع.
مسير لهذا القطاع.
سير لهذا القطاع.
ير لهذا القطاع.
ر لهذا القطاع.
لهذا القطاع.
لهذا القطاع.
هذا القطاع.
ذا القطاع.
ا القطاع.
القطاع.
القطاع.
لقطاع.
قطاع.
طاع.
اع.
ع.
.

– حرية الإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور حرية الإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات حرية الإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات رية الإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات ية الإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات ة الإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات الإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة

الإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة لإعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة إعلام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة علام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة لام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في ام المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في م المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في المكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في لمكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال مكتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال كتوب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال توب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال وب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال ب وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال وهو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال هو ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة و ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة ما يظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من ظهر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من هر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل ر من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل من خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل ن خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة خلال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة لال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة

ال العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة ل العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا العناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا ناوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا اوين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا وين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا ين الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية ن الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية الكثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية ثيرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية يرة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية رة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية ة والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والمختلفة الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف

الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا الرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا لرؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا رؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا ؤى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا ى، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا ، كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن كذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن ذلك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن لك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن ك ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة ظهور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة هور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة ور استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة ر استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة استثمارات كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة كبيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت بيرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت يرة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة رة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة ة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة في مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة

ي مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على مجال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على جال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على ال الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على ل الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع الطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع لطباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع طباعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع باعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع اعة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع عة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع ة من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع من أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات ن أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات أجل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات جل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات ل مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات مواكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات واكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون اكبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون كبة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون بة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون ة العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا العدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا

لعدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا عدد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا دد المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا د المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا المتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا لمتزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا متزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية تزايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية زايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية ايد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية يد للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية د للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية للصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية لصحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة صحف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة حف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة ف والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي والجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي الجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي لجرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي جرائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي رائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها ائد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها ئد. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها د. إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها . إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا إلا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا لا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا ا أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا

أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا
أن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا
ن سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا
سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا
سلطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا
لطة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
طة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ة الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
الدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لدولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
دولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ولة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ة ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ما زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ا زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
زالت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
الت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ت قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
قائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ائمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ئمة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
مة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ة على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.

على قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لى قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ى قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
قطاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
طاع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
اع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ع السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
السمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لسمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
سمعيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
معيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
عيات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
يات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ات والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ت والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
والتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
التلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لتلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
تلفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لفزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
فزيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
زيون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
يون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ون وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ن وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
وهذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.

هذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ذا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
أهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
همية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
مية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ية البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
ة البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
البالغة التي يمثلها هذا العنصر.
لبالغة التي يمثلها هذا العنصر.
بالغة التي يمثلها هذا العنصر.
الغة التي يمثلها هذا العنصر.
لغة التي يمثلها هذا العنصر.
غة التي يمثلها هذا العنصر.
ة التي يمثلها هذا العنصر.
التي يمثلها هذا العنصر.
التي يمثلها هذا العنصر.
لتي يمثلها هذا العنصر.
تي يمثلها هذا العنصر.
ي يمثلها هذا العنصر.
يمثلها هذا العنصر.
يمثلها هذا العنصر.
مثلها هذا العنصر.
ثلها هذا العنصر.
لها هذا العنصر.
ها هذا العنصر.

ا هذا العنصر.

هذا العنصر.

هذا العنصر.

ذا العنصر.

ا العنصر.

العنصر.

العنصر.

لعنصر.

عنصر.

نصر.

صر.

ر.

.

– إلغاء الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، إلغاء الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، إلغاء الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، لغاء الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، غاء الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، اء الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا ء الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا الاحتكار للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور لوطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار وطنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار طنية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار نية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في ية للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في ة للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في

للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في للنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في لنشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في نشر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في شر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في ر والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية والإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية لإشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية إشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية ِشهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية شهار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية هار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية ار، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية ر، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية ، مما أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية أدى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

دى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

ى إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

إلى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

لى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

ى ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

ظهور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

هور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

ور وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

ر وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

وكالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
كالات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
الات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
لات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ات تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ت تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
تعمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
عمل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
مل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ل في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
في مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ي مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
مجال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
جال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ال الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ل الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
الإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
لإشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
إشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ِشهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
شهار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
هار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ار، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ر، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
، وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.

وهذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
هذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ذا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ا سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
سيعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
يعزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
عزز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
زز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ز دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
دور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ور الإشهار في التنمية الاقتصادية.
ر الإشهار في التنمية الاقتصادية.
الإشهار في التنمية الاقتصادية.
الإشهار في التنمية الاقتصادية.
لإشهار في التنمية الاقتصادية.
إشهار في التنمية الاقتصادية.
ِشهار في التنمية الاقتصادية.
شهار في التنمية الاقتصادية.
هار في التنمية الاقتصادية.
ار في التنمية الاقتصادية.
ر في التنمية الاقتصادية.
في التنمية الاقتصادية.
في التنمية الاقتصادية.
ي التنمية الاقتصادية.
التنمية الاقتصادية.
التنمية الاقتصادية.
لتنمية الاقتصادية.
تنمية الاقتصادية.

نمية الاقتصادية.

مية الاقتصادية.

ية الاقتصادية.

ة الاقتصادية.

الاقتصادية.

الاقتصادية.

– الدور الأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا الدور الأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا الدور الأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا دور الأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا ور الأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا ر الأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا الأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف الأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف لأساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف أساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف ساسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف اسي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف سي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء ي للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء للمصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء مصالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على صالح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على الح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على لح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على ح المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع المالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع لمالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع

مالية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع الية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع لية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع ية في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع ة في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي في التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي ي التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي لتنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي تنمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي نمية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي مية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي ية الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي ة الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.

الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.

الاقتصادية، ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.

ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ولهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع لهذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع هذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ذا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ا فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع فإن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور إن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور

ن فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور فتح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور تح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور ح المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون المجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون لمجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون مجال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون جال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد ال للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد ل للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد للخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد لخواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد خواص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد واص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد اص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض ص كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض كان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء ان ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء ن ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في ضروريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في روريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في وريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في ريا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال يا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال ا لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال

لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال لتخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال تخفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال خفيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال فيف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال يف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك ف العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو العبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو لعبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو عبء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو بء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو ء على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو على القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو لى القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. ى القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. القطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. لقطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. قطاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. طاع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. اع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. ع البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. البنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. لبنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. بنكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. نكي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات. كي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.

ي الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
الموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
لموجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
موجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
وجود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
جود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ود، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
د، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
، خصوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
صوصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
وصا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
صا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ا مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
مع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ع ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ظهور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
هور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ور قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ر قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
قانون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
انون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
نون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ون النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ن النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
النقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.

لنقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
نقد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
قد والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
د والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
والقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
القرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
لقرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
قرض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
رض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
ض سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
سواء في مجال البنوك أو التأمينات.
واء في مجال البنوك أو التأمينات.
اء في مجال البنوك أو التأمينات.
ء في مجال البنوك أو التأمينات.
في مجال البنوك أو التأمينات.
في مجال البنوك أو التأمينات.
ي مجال البنوك أو التأمينات.
مجال البنوك أو التأمينات.
مجال البنوك أو التأمينات.
جال البنوك أو التأمينات.
ال البنوك أو التأمينات.
ل البنوك أو التأمينات.
البنوك أو التأمينات.
البنوك أو التأمينات.
لبنوك أو التأمينات.
بنوك أو التأمينات.
نوك أو التأمينات.
وك أو التأمينات.

ك أو التأمينات.

أو التأمينات.

أو التأمينات.

و التأمينات.

التأمينات.

التأمينات.

لتأمينات.

تأمينات.

أمينات.

مينات.

ينات.

نات.

ات.

ت.

.

– السياسات المنظمة لتجارة الخدمات.

السياسات المنظمة لتجارة الخدمات.

السياسات المنظمة لتجارة الخدمات.

لسياسات المنظمة لتجارة الخدمات.

سياسات المنظمة لتجارة الخدمات.

ياسات المنظمة لتجارة الخدمات.

اسات المنظمة لتجارة الخدمات.

سات المنظمة لتجارة الخدمات.

ات المنظمة لتجارة الخدمات.

ت المنظمة لتجارة الخدمات.

المنظمة لتجارة الخدمات.

المنظمة لتجارة الخدمات.

لمنظمة لتجارة الخدمات.

منظمة لتجارة الخدمات.

نظمة لتجارة الخدمات.

ظمة لتجارة الخدمات.
مة لتجارة الخدمات.
ة لتجارة الخدمات.
لتجارة الخدمات.
لتجارة الخدمات.
تجارة الخدمات.
جارة الخدمات.
ارة الخدمات.
رة الخدمات.
ة الخدمات.
الخدمات.
الخدمات.
لخدمات.
خدمات.
دمات.
مات.
ات.
ت.
.
– ترتيبات الدخول للسوق الوطني.
ترتيبات الدخول للسوق الوطني.
ترتيبات الدخول للسوق الوطني.
رتيبات الدخول للسوق الوطني.
تيبات الدخول للسوق الوطني.
يبات الدخول للسوق الوطني.
بات الدخول للسوق الوطني.
ات الدخول للسوق الوطني.
ت الدخول للسوق الوطني.
الدخول للسوق الوطني.
الدخول للسوق الوطني.

لدخول للسوق الوطني.
دخول للسوق الوطني.
خول للسوق الوطني.
ول للسوق الوطني.
ل للسوق الوطني.
للسوق الوطني.
للسوق الوطني.
لسوق الوطني.
سوق الوطني.
وق الوطني.
ق الوطني.
الوطني.
الوطني.
لوطني.
وطني.
طني.
ني.
ي.
.

المحور السابع: وشمل القواعد التأسيسية للعلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى، ويمكن تلخيص ما تضمنه فيما يلي:

– الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والمتعلقة بالتجارة الخارجية للسلع والخدمات، وتشمل الاتفاقيات التجارية الثنائية والمعاهدات الجمركية.

– إتفاقيات التكامل الاقتصادي والاتحاد الجمركي والتبادل الحر، وتشمل الإتفاقات مع اتحاد المغرب العربي والإتحاد الاقتصادي الأوربي، و العلاقة بالمعاهدات الخاصة بتأسيس الاتحاد الإفريقي الممضاة بأبوجا (نيجيريا) سنة 1991.

– إتفاقيات التكامل والدخول لأسواق العمل.

– التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، والمساهمة والمشاركة في المنظمات الاقتصادية والبرامج والمشاريع المهتمة بقطاع التجارة.

وتم تقديم هذه المذكرة للأمانة العامة للمنظمة كما سبقت الاشارة الى ذلك، لتقوم بتوزيعها على الدول الأعضاء لدراستها وتحليلها، كما شكلت الجزائر لجنة وزارية كلفت بتحضير وتسيير المفاوضات بموجب تعليمة رقم 95 من رئاسة الحكومة، والمؤرخة في 17 أكتوبر 1996، يترأس هذه اللجنة وزير التجارة، وتضم مجموعة الدوائر الوزارية المعينة مباشرة بعملية المفاوضات.

المطلب الثالث: مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة

بعد أن قدمت الجزائر طلب ومذكرة إنضمامها الى المنظمة، بدأت في مرحلة المفاوضات مع الدول الأعضاء، وتتطلب هذه المرحلة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لدراسة النظام الاقتصادي والتجاري ومدى توافقه مع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف؛ بالإضافة الى مفاوضات ثنائية حول النفاذ إلى الأسواق والالتزام بشأن الخدمات؛ وفي حال توصل المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى إتفاق بشأن قواعد وشروط الإنضمام إلى المنظمة، يتم إعتماد تقرير فوج العمل ومسودة بروتوكول الانضمام وجداول الالتزامات والتنازلات من طرف المجلس العام أو المؤتمر الوزاري.

وبعد دراسة فوج العمل لملف انضمام الجزائر الى المنظمة، بدأت الجولة الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف عبر نظام الأسئلة والأجوبة، إذ تلقت الجزائر سلسلة أولى من التساؤلات بلغ عددها 174 سؤالا، وقد طرحت هذه الأسئلة من طرف 05 أعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 عضو، وتتوزع كما يلي:[1]

– دول الإتحاد الأوروبي طرحت 123 سؤالا، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، ونظم حماية الملكية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي الجبائي، وغيرها من الأسئلة.

– سويسرا طرحت 33 سؤالا حول الأنظمة الضريبية، ونشاطات البنوك، والتأمينات، وتنقل رؤوس الأموال.

– اليابان طرحت 09 أسئلة دارت في مجملها حول نظام مكافحة الإغراق، ونظام الوقاية، والقيود الكمية عند الاستيراد.

– أستراليا طرحت 08 أسئلة، وتتعلق هذه الأسئلة على وجه الخصوص، بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق والاتفاقات الجهوية والثنائية.

(1) Khaled Bouchelaghem, adhésion de l'Algérie a L'OMC, réalités et perspectives, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1er cours de politique commerciale, Casablanca, 08/07-27/09/2002, P.07.

– إسرائيل طرحت سؤال واحد يتعلق بمقاطعة الجزائر لها.

وبعد صياغة الإجابة عن هذه الأسئلة من طرف اللجنة المؤسسة من قبل رئيس الحكومة لهذا الغرض، ودراستها من طرف مجلس الحكومة في 05 جويلية 1997، تم تبليغ الأجوبة إلى الأمانة العامة للمنظمة.

وفي أوت 1997 تلقت الجزائر سلسلة ثانية من الأسئلة، طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ عددها 170 سؤالا، وتركزت على نفس محاور السلسلة الأولى، وكان هدفها التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين.

وبعد هذه المرحلة، إنعقد أول إجتماع لفوج العمل المكلف بمتابعة مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك يومي 22 و23 أفريل 1998 بمقر المنظمة بجنيف (سويسرا)، وخلال هذا الإجتماع تعهد كل من رئيس البعثة الجزائرية ووزير التجارة، على تقديم كافة التوضيحات الضرورية الخاصة بالتشريعات السارية في الجزائر، وتحديد مدى تطابقها مع قواعد وأحكام المنظمة االعالمية للتجارة[1]، وبصفة عامة، فقد امتدت المرحلة الاولى من المفاوضات المتعددة الاطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة المنظمة العالمية للتجارة من سنة 1996 الى سنة 1998، وخلال هذه الجولة طرحت على الجزائر أكثر من 500 سؤال.[2]

وكان من المقرر أن تستأنف الجزائر المرحلة الثانية من المفاوضات في نهاية سنة 1999، إلا أن فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة الذي عقد بسياتل حال دون ذلك.[3]

وبعد توقف المفاوضات أعادت الجزائر صياغة مذكرة الإنضمام من جديد، وتم تقديمها إلى الأمانة العامة للمنظمة في أواخر جويلية 2001، واستمر التفاوض بين الجزائر واعضاء منظمة التجارة العالمية بشكل بطئ، ولكن بصدور الأمر الرئاسي المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 الخاص بالتعريفة الجمركية تكون الجزائر قد بدأت الخطوات العملية الأولى والفعلية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد حدد الأمر الرئاسي أربعة معدلات أساسية للسلع المستوردة، وهذه المعدلات تبدأ من مستوى الصفر أي دون دفع حقوق جمركية، وصولا إلى المستوى الأعلى المتمثل في 30 %.[4]

وفي 07 فيفري 2002 تم عقد إجتماع ثاني لفوج العمل، خصص لتقديم السياسة الاقتصادية وطرح الأسئلة حول المذكرة ودراسة نظام التجارة الخارجية ورزنامة المراجعة التشريعية، وقد أكد وزير التجارة أن هذا الإجتماع ترك انطباعا حسنا لدى فوج العمل المتكون من ممثلي 43 دولة، إذ تم التوقيع على المرحلة النهائية من المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بإمكانية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

(1) Khaled Bouchelaghem, op-cit, P.8.

(2) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.146.

(3) كمال بن موسى، مرجع سابق ص.461.

(4) ايات الله مولحسان، مرجع سابق، ص.109.

وبدأت مرحلة المفاوضات الثنائية بجنيف خلال الفترة الممتدة من 29 أفريل 2002 الى غاية 7 ماي 2002، وهذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي وكندا واليابان وسويسرا، وقد اعتبرت هذه الأطراف أن العروض التي قدمتها الجزائر ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها، لكن مع هذا الاقتناع قدمت هذه الأطراف بعض الملاحظات تتعلق بنسب حماية المنتوج الوطني والتي تراها مرتفعة، وكذا مدة تكيف النظام الاقتصادي الجزائري، والتي قدرها الوفد الجزائري بين 05 و 10 سنوات بينما قدرها أعضاء المنظمة بين 03 و 07 سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تلقت بعض الانتقادات بخصوص النظام الجمركي والجبائي، وكذا القطاع الخدماتي الذي لم يقدم الوفد الجزائري المفاوض بشأنه سوى 07 قطاعات من أصل 12 قطاعا ممكنا.[1]

وقد أكد المنسق الرئيسي للمفاوضين الجزائريين في 25 جانفي 2004 بأن المفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تسير في أحسن الظروف، وقد أجابت الجزائر على 1200 سؤال كتابي للبلدان الأعضاء، وهي بصدد الرد على الأسئلة الأخيرة المطروحة من طرف بعض الدول الأعضاء، وتركزت أغلب الأسئلة حول تنظيم الأسواق والخدمات والإجراءات في مجال الرخص والرسوم الجمركية وما هو متبع في مجال تجارة الدولة والمساعدات المقدمة لدى التصدير.[2]

وتم التفاوض خلال الجولة السابعة التي إنعقدت في جوان 2004، حول عروض الجزائر الخاصة بالحصص والتعريفات الجمركية، والمساعدات الموجهة للطاقة والفلاحة، والإجراءات الخاصة بالبراءات وحقوق الملكية الفكرية، والضبط والتشريع المالي والإقتصادي، وقام الوفد الجزائري خلال هذه الجولة بإجراء تقييم نهائي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف كما عرض التعديلات الاقتصادية الأخيرة، وتمحورت المفاوضات النهائية حول وصول السلع والخدمات، وتم أيضا عرض تقرير فوج العمل المكلف بالملف الجزائري.[3]

وفي 23 فيفري 2005 توجه وفد هام إلى جنيف يترأسه وزير التجارة، ويضم رؤساء المنظمات السبع لأرباب العمل، وكذا عضوين من الأمانة العامة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، للمشاركة في الجولة الثامنة من مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة، المخصصة لدراسة مشروع التقرير التمهيدي لفوج العمل، وتقييم مدى تقدم المفاوضات الثنائية حول النفاذ الى الأسواق، وكذا رزنامة التعديلات التشريعية، بالإضافة الى عقد لقاءات ثنائية، تتمحور حول دراسة العروض الجزائرية الجديدة في مجال تجارة السلع وفتح قطاعات الخدمات، وهي عروض تم تبليغها لأمانة المنظمة يوم 15 جانفي 2005، بعد أن وافقت

(1) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.147.

(2) كمال بن موسى، مرجع سابق ص.463.

(3) نفس المرجع، ص.464.

عليها اللجنة الحكومية خلال إجتماعها يوم 11 جانفي 2005، وعقد إجتماع متعدد الأطراف حول الفلاحة.[4]

وقد أكد وزير التجارة في سبتمبر 2006، أن مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد بلغ مرحلته النهائية حيث أقر فوج العمل الشروع في تحرير التقرير النهائي لإنضمام الجزائر إلى المنظمة الذي سيعرض على المجلس العام للمنظمة، وقد تقدمت المفاوضات في أغلب محاور هذا التقرير، ومن الطبيعي ملاحظة التباطؤ في تحرير هذه الوثائق التي تدرج فيها الإلتزامات، وأن كل ما يكتب يفحص من قبل جميع الأطراف، والفوج الجزائري بصدد المراجعة الثانية لهذه الوثيقة، وهناك عامل ثاني قد أثر على المفاوضات، وهو تزامنها مع فترة تكثيف أشغال المنظمة في اطار جولة الدوحة للتنمية خاصة بعد مؤتمر كانكون، التي إمتصت أغلب وقت وإمكانيات مفاوضي الدول الأعضاء.[1]

وخلال الإجتماع العاشر لفوج العمل المكلف بمتابعة مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الذي إنعقد يوم 17 جانفي 2008 بجنيف، أكد وزير التجارة خلال تدخله أمام أعضاء الفوج عن الإرادة الصارمة للجزائر في الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وذكر أن قواعد وقوانين هذه المنظمة كانت بمثابة المحاور الأساسية للجزائر بالنسبة لاعتماد مسار الاصلاحات، خاصة الجانب المتعلق بتحرير التجارة الخارجية، كما قدم الوزير الجزائري الحصيلة الخاصة بتطبيق الاصلاحات التكميلية الأخرى والتي تتعلق أساسا بالمؤسسات العمومية والتجارة الخارجية وسعر الغاز، ومن جانب المفاوضات الثنائية حول الأسعار والخدمات أكد الوزير أن الجزائر قامت مؤخرا بمراجعة جديدة لعروضها التمهيدية التي عقدت من أجلها سلسلتين من اللقاءات الثنائية الأولى في ديسمبر 2007 والثانية في بداية جانفي 2008، وفي اطار المفاوضات الثنائية إلتقى الوفد الجزائري بنظرائه من الإتحاد الأوروبي وكندا وسويسرا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والأرجنتين والإيكواتور، وتم التوصل الى اتفاقات ثنائية مع البرازيل والأورغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا في حين تم تسجيل تقدما ملحوظا مع بقية البلدان التي تم لقائها ومن المرتقب التوصل الى اتفاقات ثنائية جديدة، ويتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان واستراليا والأرجنتين وسويسرا وكندا وكوريا الجنوبية وتركيا.[2]

(4) وزارة التجارة، الجزائر-المنظمة العالمية للتجارة، 2005/02/23. في الموقع:
- http://www.mincommerce.gov.dz. (le:14/12/2008).

(1) حوار وزير التجارة مع جريدة الاحرار في سبتمبر 2006، في الموقع:
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/elahrar.pdf,P.4, (le: 24/12/2008).

(2) يومية المساء، 19/ 01/ 2008. في الموقع:
- http://www.el-massa.com/ar/content/view/2523/42/ −28 k, (le: 27/11/2008).

وبذلك تكون الجزائر قد تمكنت في إطار المفاوضات الثنائية من الاتفاق مع 5 اعضاء من بين 16، ويبقى أهم الاعضاء المترددين في الاتفاق مع الجزائر: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[3]، وهما أكبر شريكين اقتصاديين للجزائر.

وهكذا منذ تأسيس أول فوج عمل سنة 1987 وإلى غاية الاجتماع العاشر لفوج العمل الذي نظم يوم 17 جانفي 2008 بجنيف، لم تتمكن الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة رغم إجابتها على أكثر من 1500 سؤال والتحسن المسجل في وتيرة المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف مع أهم شركاء الجزائر الاقتصاديين، وعلى ضوء التطورات المسجلة خلال سنتي 2007 و2008، فإن الجزائر ستتأخر عن الانضمام للمنظمة إلى وقت لاحق.[1]

المطلب الرابع: دوافع وعوائق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تقف وراء محاولات الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجموعة كبيرة من الدوافع والمبررات، لكنها إصتدمت بالكثير من المعوقات مما حال دون إنضمامها، رغم مرور فترة طويلة من المفاوضات، وتتمثل أهم هذه الدوافع والعوائق فيما يلي:

الفرع الاول: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن هذا الطلب الذي تقدمت به الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كان بناءا على عدة مبرارت ودوافع، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– إعتبار الجزائر عضو ملاحظ سابق في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وبعد ذلك عضو مراقب أيضا في المنظمة العالمية للتجارة، كان عاملا مشجعا ومساعدا لها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري القائم على محاولة إرساء أسس وآليات اقتصاد السوق وعلى رأسها مبدأ تحرير التجارة الخارجية، يؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا الانضمام لن يكون إلا أداة إضافية لإنتقال الجزائر إلى إقتصاد السوق.

– تزامن مسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع عملية الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، حيث أن الاتفاقيات المبرمة مع هذه الأخيرة، والمتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني دفعت بالجزائر إلى طلب الانضمام للمنظمة والاستفادة من إتفاقياتها، خاصة إذا علمنا أن طلب الانضمام هذا كان في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي، نظرا للتنسيق الموجود بين الهيئات و المؤسسات المالية الدولية و المنظمة العالمية للتجارة.[2]

(3) يومية الخبر، 2008/04/21. في الموقع: - http://www.elkhabar.com. (le: 27/11/2008).

(1) يومية الخبر، 2008/09/23. في الموقع: - http://www.elkhabar.com. (le: 27/11/2008).

(2) ايات الله مولحسان ، مرجع سابق، ص.107.

– تزامن مسعى الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع محاولتها إبرام إتفاق شراكة مع الإتحاد الاوربي، وإنشاء منطقة اورو–متوسطية للتبادل الحر، كما يتزامن إنضمام الجزائر إلى المنظمة مع إتفاق الدول العربية خلال مؤتمر القاهرة سنة 1996، على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، والتي يمكن أن للجزائر الانضمام اليها.

– إن عزلة الجزائر وعدم تعاملها مع الدول الأخرى يعرض تعاملاتها التجارية الخارجية إلى الكثير من الصعوبات والعراقيل، الأمر الذي يجعل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة ملحة لا تقبل التأجيل.

– محاولة خلق جو من المنافسة بين جميع المستثمرين الجزائريين وإستئصال المعاملات التميزية، من أجل الاستغلال الأمثل للإعفاءات الضريبية والجبائية.

– في حالة المنازعات المتعلقة بالعلاقات التجارية، الانضمام يمكن الجزائر من الاستفادة من قواعد التسوية التي حددتها المنظمة العالمية للتجارة، كما يمكنها أيضا من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية.

– إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعدها على الرفع من صادراتها وتنويعها، ويكون هذا باستثمار المساعدات التقنية الضرورية التي توفرها المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن خبراء الاقتصاد الجزائريين من التحكم أكثر في آليات التجارة الدولية.

– إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات، وقد سبق الاشارة إلى أن الجزائر من أضعف الدول المغاربية والمتوسطية جذبا للاستثمار، وبالتالي قد يساهم الانضمام إلى المنظمة في زيادة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.[1]

– إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات التي تضعها المنظمة في أيدي أعضاءها، ويشجع المنتجين المحليين على تطوير وتحسين وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية، ويكون هذا باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات العالمية في الأسواق الوطنية، بحيث ينعكس ذلك على المستوى الاقتصادي العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل الوطني.[2]

– الإنضمام إلى المنظمة يساعد في رسم وتحديد التوجهات المستقبلية للجزائر، من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة إقتصادية وتجارية محكمة، بالإعتماد على الخيرات المتعددة للبلاد سواء كانت بشرية أو مادية.

(1) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.139.

(2) فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص–ص.196–197.

– المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، تمنحها وسائل عدة لتحسين العوائد الاقتصادية والتجارية.

– بإمكان الدول الأعضاء تفادي المفاوضات الثنائية المحرجة، بإستفادتها من الإطار العام للمفاوضات المتعددة الأطراف. [3]

الفرع الثاني: عوائق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر إنضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة، أمرا مهما تقتضيه مصلحة إقتصادياتها الوطنية لأن تأخرها سيجبرها للخضوع إلى قواعد المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة، دون أن تقدر على فرض أي شرط من شروطها في ميدان التعامل الثنائي مع البلدان التي تربطها معها علاقات تبادل اقتصادي وتجاري، والجزائر وإدراكا منها لأهمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بدأت مشروع إنضمامها منذ دخول هذه المنظمة إلى حيز الوجود، إلا أنها والى غاية اليوم لم تتمكن من الحصول على العضوية نتيجة عدة أسباب وعراقيل، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

– إحتكار قطاع التجارة الخارجية، وهذا الأمر يتنافى مع أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كل قيود.

– لم تتناول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي جرت تحت مظلة الغات ومنظمة التجارة العالمية من بعدها، موضوع تصدير المنتجات الطاقوية، في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتوج، ولذا رأت أن إنضمامها للاتفاقية في ذلك الوقت لا يخدم مصالحها.

– عدم خلق استراتيجية جديدة لإعادة النظر في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، أي عدم تجديد البنية الصناعية والزراعية.

– تأخر قيام شراكة مع الاتحاد الأوربي، وهذا ما يعنى فقدان الجزائر للاستفادة من جملة من المزايا في بعض القطاعات الاقتصادية.

– التأثير السلبي للتجارة الخارجية نتيجة إستيراد المواد الغذائية والفلاحية، الشيء الذي أدى إلى مواجهة الجزائر لعدة إنتقادات في 9 أفريل 2001 من قبل ممثلي المنظمة العالمية للتجارة، وعلى رأسهم مدير المنظمة أنذاك مايك مور، وهذا كان أحد العقبات التي عرقلت السير الحسن لإنضمام الجزائر للمنظمة.[2]

– تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب في مفاوضاته الجانب

(3) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص.424.

(1) جيلالي جلاطو، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان، العدد 01، الجزائر، جويلية 1998، ص–ص.69–71.

(2) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص.459.

السياسي على الجانب الاقتصادي، الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص إتفاقية الشراكة، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تنازلات وتضحيات كبيرة، وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الإقتصادي.

– المشاكل السياسية والإقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والتشريعات وإختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات إقتصادية دقيقة.

– كذلك يواجه الإتفاق الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لإنضمام هذه الأخيرة إلى المنظمة العالمية للتجارة مشكلة كبيرة مرتبطة بمطالبة أعضاء المنظمة بنفس المزايا التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي في إطار إتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، حيث أوضح مندوب اللجنة الأوروبية في الجزائر السيد وولفونغ بلازا أن هذه المسألة تمثّل مشكلة حقيقية وتبقى من النقاط العالقة بين الطرفين في إتمام المفاوضات الثنائية بينهما لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أن أعضاء المنظمة يطالبون بالمزايا التي تحصّل عليها الاتحاد عبر اتفاق الشراكة مع الجزائر، و أكد أن هذه المزايا من المفروض أن تكون خاصة بالاتحاد الأوروبي بتفضيله عن باقي الأعضاء منظمة التجارة، وإما فإن إتفاق الشراكة بين الجزائر وأوروبا لن يكون له نفعا.[1]

– مطالبة أعضاء المنظمة من الجزائر في كل مناسبة للتفاوض بالمزيد من التنازلات والالتزامات الاضافية، فمثلا إشترط مفاوضي المنظمة العالمية للتجارة أن تقوم الجزائر بمطابقة أسعار المحروقات المطبقة محليا مع أسعار الأسواق الدولية قبل إنضمامها للمنظمة، وهي مسألة خاطئة في نظر السلطات الجزائرية، بدليل أن دول سبقتها في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مثل السعودية وفنزويلا لا تطابق بين أسعار محروقاتها المسوقة محليا ودوليا.[2]

كانت العناصر السابقة أهم المحاور المتعلقة بمسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي تشير إلى عراقيل كبيرة تقف أمام حصول الجزائر على عضوية في المنظمة، ومع ذلك فقد تجاوزت الجزائر الكثير من هذه الصعوبات وأحرزت الكثير من التقدم، ومن الممكن إنضمامها إلى المنظمة في المستقبل القريب، ليكون الأهم بالنسبة للجزائر هو تأثيرات إتفاقيات هذه المنظمة على إقتصادها الوطني.

(1) يومية الخبر، 2008/02/10. في الموقع: - http://www.elkhabar.com. (le: 27/11/2008).

(2) يومية الخبر، 2008/01/20. في الموقع: - http://www.elkhabar.com. (le: 27/11/2008).

المبحث الثاني: إنعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني

مما لا شك فيه أن الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية لن تكون محصورة على أعضاء المنظمة فحسب، بل أنها سوف تطول جميع دول العالم بشكل سلبي أو إيجابي، بغض النظر عن درجة إندماجها في الاقتصاد العالمي ومستوى تطورها الاقتصادي، إلا أن الأثار السلبية ستمس بشكل واسع ومباشر الاقتصاديات النامية الأكثر تخلفا والأقل تأثيرا في الاقتصاد العالمي، والجزائر كواحدة من الدول النامية الساعية حاليا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ستجد نفسها مقدمة على أمتحان صعب أمام النظام الجديد للتجارة العالمية، الذي يلزمها بالتقيد بالضوابط والالتزامات التي تضمنتها الاتفاقيات التجارية الجديدة، لا سيما وأن كل هذه الاتفاقيات يجمع بينها إتجاه عام ومشترك، يتمثل في السعي نحو إزالة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة بين الدول، الأمر الذي من شأنه التأثير سلبيا على الاقتصاد الوطني الذي كان ولا يزال يعتمد في نموه وتطوره على ما توفره صادرات المحروقات من إيرادات، ومع ذلك فان إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإنفتاحها أكثر على النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، قد يمنحها فرصا أخرى لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، مما قد يساهم في التخفيف من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، ومن ثمة فتح أفاقا جديدة لنمو وتطور الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الآثار المحتملة على القطاع الزراعي

تشمل إتفاقية تحرير الزراعة ثلاث موضوعات رئيسية، هي فتح الأسواق من خلال إلغاء القيود الكمية على الواردات الزراعية وتحويلها إلى قيود تعريفية ثم تخفيضها بما يسمح بالنفاذ إلى الأسواق، وأيضا تخفيض الدعم المحلي الموجه لقطاع الزراعة، بالاضافة إلى تخفيض الدعم الموجه للصادرات الزراعية والعمل على إزالته، ورغم أن هذه الاتفاقية تنص على معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية حتى تتمكن من تحقيق أمنها الغذائي وتنميتها الريفية، إلا أن هذه الدول تتخوف من إنعكاسات تطبيق هذه الاتفاقية، لأن قطاعاتها الزراعية عاجزة عن تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان، مما يهدد أمنها وإستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الاول: واقع قطاع الزراعي في الجزائر

تكمن أهمية قطاع الزراعة في الجزائر من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير معطيات تقرير إحصائي لبنك الجزائر[1] أنها قدرت ب9.4% سنة 2004 و7.7% سنة 2005 و7.6% سنة 2006 و7.7% سنة 2007، قدر إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ب580.51 مليار دج سنة 2004 و 581.62 مليار دج سنة2005 و 641.285 مليار دج سنة 2006 مليار دج ليصل سنة 2007 الى 704.2 مليار دج.

(1) Bank-of-Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel N°4, Septembre 2008, op-cit, P.23.

كما عرف القطاع في السنوات الأخيرة تسجيل معدلات نمو إيجابية وهذا بسبب الظروف المناخية الملائمة مقارنة بالسنوات الماضية وكذا الاستثمارات والإصلاحات التي تم إدخالها على القطاع خصوصا منذ سنة 2001 وهذا في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فإن معدل النمو السنوي للقطاع قدر ب19.7% سنة 2003 و 3.1% سنة 2004، و1.9% و4.9% و5.9% لسنوات 2005 و2006 و2007 على التوالي(*)، وقدر عدد العاملين في القطاع سنة2005 ب1380520 شخص وهو ما يعادل 17,2% من اليد العاملة النشطة المقدرة ب 8044220 شخص.(1)

وبالرغم من كون القطاع يحقق نتائج إيجابية خلال السنوات الأخيرة وإن كانت في بعض الأحيان متذبذبة بسبب ارتباطه كما ذكر سابقا بصورة كبيرة بالظروف المناخية، إلا أنه يبقى غير قادر على تلبية الاحتياجات الزراعية المحلية التي يتم توفيرها عن طريق الاستيراد، وهذا مقابل صادرات زراعية محدودة لا تكاد تذكر، وهو ما تعبر عنه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 32: تطور التجارة الخارجية في السلع الزراعية خلال الفترة (2003-2007)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات (مليون دولار)	47	66	67	73	92
الواردات (مليون دولار)	2516	3385	3570	3800	4827
الرصيد (مليون دولار)	2469-	3319-	3503-	3727-	4735-

Source : Bank-of-Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel N°4, Septembre 2008, op-cit, P.22.

تشير معطيات هذا الجدول، إلى إرتفاع فاتورة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى، حيث أنها إرتفعت خلال الفترة 2003-2007 بنسبة 91.85%، لتصل الواردات الزراعية سنة 2007 الى 4827 مليون دولار أمريكي، في حين لم تتجاوز صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية خلال سنة 2007 مبلغ 92 مليون دولار، وبذلك يسجل الميزان التجاري الزراعي عجزا كبيرا و متزايدا، تجاوز خلال الفترة 2003-2007 معدل 91.77%، وهو ما يجعل الجزائر واحدة من أكبر دول العالم إستيرادا للسلع الزراعية وأضعفها تصديرا.

وقد كان الهدف الأساسي للسياسات الحكومية المتعاقبة للجزائر في شأن القطاع الزراعي، يتمثل في تحقيق الإكتفاء الذاتي، وبصورة أدق تحقيق أكبر نسبة ممكنة من العرض الزراعي للوفاء بحاجات السوق

(*) تم عرض معدلات النمو السنوية لقطاع الزراعة في الجدول رقم.23.

(1) محمد براق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليللية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006، ص.25.

الداخلية، أما التصدير فلن يشمل إلا ما زاد عن ذلك.[1]

وفي ظل هذه الوضعية التي يشهدها القطاع الزراعي الجزائري، فإن التساؤل المطروح يتمحور حول الإنعكاسات المترتبة عن تحرير هذا القطاع، وفق مقتضيات اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بالزراعة، وهو ما نحاول التعرض إليه فيما ياتي:

الفرع الثاني: الآثار السلبية على القطاع الزراعي

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي الوطني، في النقاط التالية:

– إن تحرير القطاع الزراعي كما تم الاتفاق عليه خلال جولة الاورغواي وما تبعها من جولات تفاوضية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، سيؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار في المديين القريب والمتوسط، فتحويل القيود الكمية الحالية إلى تعريفة جمركية وتخفيض معدل التعريفة الجمركية، يؤدي إلى زيادة واردات الدول التي كانت تفرض هذه القيود سابقا، وبصورة خاصة دول الاتحاد الأوربي، مما يؤدي بدوره إلى إنخفاض الاسعار المحلية للمنتجات الزراعية، وزيادة الطلب المحلي الذي ينجم عنه إرتفاع في المستوى العام للاسعار. أما تقليل الدعم فإنه يؤدي إلى إنخفاض الانتاج المحلي الذي كان مرتفعا بسبب الدعم، وهذا الأمر ينتج عنه إرتفاع في الاسعار العالمية نظرا لانخفاض صادرات الدول التي كانت تقدم الدعم. وبالتالي تقليل القيود على الاستيراد يؤدي إلى زيادة الطلب وتقليل الدعم المحلي يؤدي إلى إنخفاض العرض، وكلاهما ينتج عنه إرتفاع في المستوى العام للأسعار، وعليه فمن المتوقع أن تكون الدول المستفيدة من تحرير القطاع الزراعي هي الدول ذات الفائض في ميزان تجارة المنتوجات الزراعية، ولا شك أن هذه الدول هي الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبعض الدول الاوربية ودول أمريكا اللاتنية، أما الدول الخاسرة فهي تلك التي لديها عجز في الميزان المذكور، والجزائر ومعها كل الدول العربية هي ضمن هذه المجموعة، حيث أنها لا تعاني فقط من عجز في موازين تجارة المنتوجات الزراعية، بل هو عجز متزايد، مما يجعل من الارتفاع في المستوى العالمي للأسعار يؤدي إلى زيادة نفقات هذه الدول على كميات الغذاء الحالية، إضافة إلى الزيادة السنوية في الواردات الغذائية.[2]

ويشهد العالم فى السنوات الأخيرة واحدة من أسوأ موجات الغلاء فى التاريخ الحديث، حيث إرتفعت أسعار معظم المواد الغذائية خاصة الحبوب، ويرى الخبراء أن ظاهرة ارتفاع أسعار الغذاء قد بدأت قبل سنتين، وتسارعت سنة 2007 لتظهر نتائجها بشكل واضح سنة 2008، وقد سجل مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، الذى يقيس أسعار المواد الغذائية فى العالم، إرتفاعا بنسبة 40% سنة

(1) عز الدين بن تركي، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية للجزائر؟، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 2007/2006، ص.214.

(2) يوسف خليفة اليوسف، الامارات العربية المتحدة، منظمة التجارة العالمية و تحرير القطاع الزراعي، بحوث الندوة العلمية الأولى حول الإدارة المتكاملة للآفات في الإمارات العربية المتحدة، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2005، ص–ص.160–161.

2007، وكان القمح فى مقدمة هذه المواد، حيث سجل ارتفاعا بنسبة 287% فى الأسواق العالمية للمواد الأولية منذ جانفي 2006، بينما إرتفعت أسعار الذرة ب 149% والصويا ب 129%، والأرز ب 60%، والبن ب 139%، أما فى سنة 2008، فقد إرتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة 53% خلال الأشهر الأربعة الأولى منه مقارنة بالفترة نفسها من عام 2007[1]، ويتوقع الخبراء أن يتم تسجيل زيادات أخرى في أسعار المواد الغذائية في السنوات القادمة نتيجة للمزيد من التحرير التدريجي لقطاع الزراعة، وهذا سيؤدي إلى تزايد في نفقات الواردات الزراعية، وهو ما سينعكس سلبا على الموازنات العامة للجزائر وبقية الدول العربية والنامية، ويمتد هذا الانعكاس السلبي إلى موازين مدفوعاتها.

– يترتب على إنضمام الجزائر المرتقب الى المنظمة، أن تصبح السوق الجزائرية محل إهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال، وهو ما يؤدي إلى دخول منتوجات زراعية عديدة إلى السوق الجزائرية، وينجم عنه منافسة غير عادلة، خاصة وأن المنتجين المحليين يعانون من عدة مشاكل، كنقص التمويل والدعم وكذا النقص في إستعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي، بالاضافة إلى المشاكل الناجمة عن الاعتماد على العوامل المناخية، وهو ما يجعل المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الاجنبي، الذي غالبا ما يتميز بتكلفة أقل وجودة عالية[2]، بالاضافة إلى أنه يحظى بدعم قوي، كما أن المستهلك الجزائري يميل إلى تفضيل المنتوج الاجنبي على المنتوج المحلي، وهو ما قد يؤدي إلى إنهيار الإنتاج الفلاحي الوطني.

– وهناك مؤشر أخر يجب وضعه في الاعتبار لمعرفة إنعكاس سحب الدعم المحلي للقطاع الزراعي على الاقتصاد الجزائري، وهو أثر سحب الدعم عن الصادرات الزراعية، فإذا تذكرنا أن القطاع الزراعي يشكل نسبة ضعيفة من الناتج المحلي الاجمالي، فهذا يعني أن الصادرات الزراعية ستكون ذات أهمية أقل، وهذا ما تؤكده الاحصائيات المتوفرة و التي تشير إلى أن الصادرات الزراعية السنوية لم تبلغ في أحسن الاحوال مبلغ 100 مليون دولار، لكن هذه الصادرات وعلى قلتها من المحتمل أن تحقق إنخفاضا في الميزان التجاري، بحيث أن خفض الدعم يزيد من تكاليف المصدرين، الذين سيضطر الكثير منهم الى التوقف عن النشاط، وهو ما يترتب عنه تقلص في صادرات الجزائر من السلع الزراعية، هذا بالاضافة إلى أن خفض دعم المنتجين يؤدي إلى تراجع الانتاج، ليترتب عنه أيضا تقلص في الصادرات الزراعية، وكل ذلك سينعكس سلبا على ميزان المدفوعات.[3]

– فيما يتعلق بالإجراءات الصحية، فإنها تمثل أهم التحديات التي قد تواجه الانتاج الفلاحي الجزائري، بسبب الإرتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر، نتيجة لقلة

(1) مى قابيل، ملامح أزمة الغذاء العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جويلية 2008. في الموقع:
, www.siyassa.org.eg- http:// (le: 16/12/2008).

(2) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.164.

(3) يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق ، ص–ص.161–162.

الموارد المالية اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه فقد تتأثر الجزائر من إستخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على التجارة الجزائرية خاصة في المدى البعيد.[1]

الفرع الثاني: الآثار الايجابية على القطاع الزراعي

تتمثل أهم الآثار الايجابية المحتملة الوقوع على القطاع الزراعي في حالة إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، فيما يلي:

– إذا كان ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية الناتج عن سحب الدعم وازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على إستيراد المنتجات الزراعية، سيكون له على المدى القصير والمتوسط تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، فعلى المدى الطويل يمكن أن يساعد كثيرا من الدول التي لها ميزة نسبية في الانتاج الزراعي وبخاصة الدول النامية ومنها الجزائر، على تطوير قطاعها الزراعي وزيادة انتاجها. وتحقيق المزيد من الاستغلال الأمثل للامكانيات الزراعية في الدول النامية قد يساعد على زيادة العرض العالمي و تراجع الاسعار، الأمر الذي سيكون له اثر ايجابي على الجزائر وبقية الدول النامية.[2]

– إن تحرير تجارة السلع الغذائية، من شأنه أن يدفع إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي، وتنمية ميزته التنافسية، نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي، وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الزراعية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية، لا سيما إذا ترافق هذا الوضع الجديد المتوقع مع سياسة زراعية تأهيلية للقطاع الزراعي تدعمها الدولة.[3]

– من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يتيح بدوره فرصا أكبر لدخول الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق العالمية.[4]

– إن فكرة دعم الزارعة في الجزائر، تهدف إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالاضافة إلى إستخدام هذا الدعم كأداة لتوزيع الثروة، وبأخذ هذه الامور في الاعتبار نجد أن الاتفاق المتوصل إليه بشأن تخفيض الدعم يمثل فرصة للجزائر بتنظيم توزيع الدعم المقدم و توجيهه نحو ما هو مسموح به للدول النامية، كالدعم الممنوح للأبحاث والاستثمارات، والدعم النقدي الممنوح للمزارعين كتعويض لهم عن خسائر ناجمة عن كوارث طبيعية قد تلحق الضرر بمحاصيلهم، والدعم المقدم للاصلاح الهيكلي، ومساعدة المناطق الفقيرة، وهذا ما قد يؤدي إلى تحقيق العادلة الاجتماعية في توزيع الدخل، لتكون النتيجة إستفادة القطاع الفلاحي الجزائري برمته من أوجه الدعم المسموح به في إطار إتفاق الزارعة.

(1) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.164.

(2) يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص.162.

(3) صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2002، ص.55.

(4) مولحسان ايات الله، مرجع سابق، ص.132.

كانت هذه أهم الاثار السلبية و الايجابية التي يمكن أن تمس القطاع الزراعي، والتي يمكن التخفيف من مخاطرها والاستفادة من مزاياها، وذلك بإستغلال الفرص المتاحة أمام الجزائر لتأهيل القطاع الزارعي الوطني.

المطلب الثاني: الآثار المحتملة على القطاع الصناعي

تنص اتفاقية التجارة في السلع الصناعية، على قيام الدول الأعضاء بخفض التعريفة الجمركية المطبقة على وارداتها تدريجيا، مع ربط التعريفة التي يتم الاتفاق عليها بحيث لا يتم زيادتها مستقبلا، وتجيز الاتفاقية دعم المنتجات الصناعية بما لا يؤثر بشكل جوهري على التجارة، ولا تجيز تقديم الدعم الموجه للصادرات، وتنص على الامتناع عن الإغراق وغيره من الممارسات التجارية الضارة[1]، كما منحت الاتفاقية معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية حتى تتمكن تعديل اوضاع صناعاتها، لكن تطبيق بنود هذه الاتفاقية يثير مخاوف الدول النامية ومنها الجزائر، بسبب الوضعية المزرية لقطاعاتها الصناعية.

الفرع الاول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يعاني القطاع الصناعي الجزائري من إختلالات كبيرة، حيث تدل النتائج المسجلة من قبله والوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها جل المؤسسات الصناعية، على إستمرار التراجع الذي يعرفه القطاع منذ تسعينيات القرن الماضي، وهذا بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي مسته منذ سنوات الثمانينات من إعادة هيكلة وتطهير مالي حيث بلغ إجمالي ما أنفقته الجزائر منذ مطلع الثمانيات الى غاية 2003 على القطاع بحوالي 2000 مليار دج، في حين قدر إجمالي عمليات التطهير المالي خلال الفترة 1991-2001 لوحدها بأكثر من 1200 مليار دج أو ما يعادل 17 مليار دولار.[2]

وتسجل القيمة المضافة للقطاع الصناعي في السنوات الاخيرة تطورات هامة، وذلك يعود الى النتائج التي تحققها الصناعات الاستخراجية(المحروقات ، قطاع المناجم...). وهو ما تعبر عنه معطيات الجدول الموالي:

(1) عادل محمد خليل، المعاملة الجمركية للمنتجات السلعية في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، المؤتمر العربي الأول للجمارك والتجارة، المملكة الأردنية الهاشمية، 12/11 نوفمبر 2007، ص.19. في الموقع: http://www.arabcab.org (le: 25/01/2009). -

(2) محمد براق، سمير ميموني، مرجع سابق، ص-ص.21-22.

الجدول رقم 33: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2001-2006)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصناعات التحويلية	2.317	2.549	2.777	3.197	2.749	2.885
الصناعات الاستخراجية	18.742	18.530	24.145	32.320	46.320	48.695
القطاع الصناعي	21.059	21.079	26.922	35.517	49.069	51.580

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، التقرير الصناعي العربي 2007، ص.140.

تشير معطيات هذا الجدول إلى إرتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 21.059 مليون دولار سنة 2001 الى 51.580 مليون دولار سنة 2006، أي انها إرتفعت بنسبة تقارب 145%، وهذا يعود إلى تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من 18.742 مليون دولار سنة 2001 الى 48.695 مليون دولار سنة 2006، أي أنها ارتفعت بنسبة تصل الى 160%، عكس القيمة المضافة للصناعات التحويلية التي يبقى تطورها ضعيفا، فبعد أن سجلت أعلى قيمة لها خلال الفترة 2001-2006 ب 3.197 مليون دولار سنة 2004، تراجعت سنة 2005 الى 2.749 مليون دولار، لترتفع الى 2.885 مليون دولار سنة 2006.

ومن جهة أخرى فان القطاع الصناعي يساهم بأكثر من 40% من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت هذه النسبة إرتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002-2005 من 36.13% سنة 2002 الى 47.14% سنة 2005، قبل أن تتراجع سنة 2006 الى 44.43%، وهذه النتائج تحققت بفضل إرتفاع نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 32.48% سنة 2002 الى 45.19% سنة 2005، لتتراجع سنة 2006 الى 42.59%[1]، في حين تسجل نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي إنخفاضا مستمرا، حيث إنتقلت من 4.2% سنة 2001 الى 3.01% سنة 2004 لتنخفض بشكل كبير إلى 1.84% سنة 2006[2]، وهذه النتائج تشير إلى الهيمنة المتزايدة للقطاع الاستخراجي، وأيضا إلى أن الصناعات التحويلية الجزائرية تمر بمرحلة صعبة.

وقد إنخفض متوسط معدل النمو السنوي للأنشطة الصناعية الجزائرية بنسبة 2.8% سنويا ما بين 2000 و 2006، وذلك يعود لتراجع أداء القطاع العمومي في حين إستقرت نتائج القطاع الخاص[3]، ويمكن تفسير هذه الوضعية المتردية للقطاع الصناعي العمومي من خلال المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنين بالرغم من محاولات الإصلاح العديدة التي مست القطاع، وتشمل هذه المشاكل قدم تجهيزات ووسائل

(1) المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، التقرير الصناعي العربي 2007، ص.144.

(2) نفس المرجع، ص.143.

(3) نفس المرجع، ص.75.

الإنتاج، فأغلبها يعود إلى سنوات السبعينات والثمانينات (اكثر من 20 سنة)، علاوة على قدم التكنولوجيا المستخدمة، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، و الوضعية المالية المزرية لأغلب المؤسسات التي لم تسمح لها بتجديد عتادها، باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج، سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز، أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات، بالاضافة إلى تخلف أنماط وطرق التسيير المستخدمة، وضعف كفاءة الموارد البشرية، والمشاكل المرتبطة بالمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، حيث تعاني أغلب المناطق الصناعية ومناطق النشاط، من عدة صعوبات تؤثر بشكل سلبي على مستوى السير العادي لها، علاوة على مشكل العقار الصناعي الذي تعاني منه الكثير من المؤسسات.[1]

ويفرض انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، تحرير القطاع الصناعي وفقا لما تنص عليه اتفاقية التجارة الدولية في السلع الصناعية، وهذا ما يترتب عنه إنعكاسات متعددة ومتنوعة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الثاني: الآثار السلبية على القطاع الصناعي

يمكن إختصار أهم الآثار السلبية المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي، في النقاط التالية:

– إن تخفيض الرسوم الجمركية وفتح السوق المحلي أمام المؤسسات الصناعية الدولية، وتخفيض الدعم المحلي الموجهة للقطاع الصناعي ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة، قد يؤدي إلى غلق العديد من المؤسسات المحلية، بسبب ضعف قدرتها التنافسية. وقد أشار إلى هذا الضعف المجلس التنفيذي لمنتدى رؤوساء المؤسسات، حين طلب مؤخرا من الحكومة تأجيل الدخول إلى المنطقة العربية للتبادل الحر المقرر ابتداءا في جانفي 2009 لمدة سنة أو سنتين على الأقل، وهذا لتمكين المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة من تحضير نفسها لمنافسة الصناعات العربية، وأرجع رئيس المنتدى ونائبه الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الوطني إلى المساعدات المباشرة لحكومات الدول العربية ومنها الحكومات المصرية والتونسية والاردنية وحتى الخليجية لمؤسساتها مما يجعلها قادرة على المنافسة عربيا، عكس المؤسسات الجزائرية التي تعاني حسب ممثلي رؤوساء المؤسسات من ضغوط جبائية وضريبية مرتفعة جدا بالمقارنة مع نظيراتها العربية التي قطعت أشواطا في تطوير محيط الاعمال خاصة في دول المشرق العربي[2]، ولعل الانشغال المطروح هنا يتمثل في فشل المؤسسات الجزائرية العامة و الخاصة، في عملية إعادة هيكلة وتطوير نماذج عملها، لتصبح قادرة على منافسة مؤسسات من دول العالم الثالث ومؤسسات عربية، نجحت في رفع رهان التصدير نحو الاسواق العربية والى الخارج، ولما كان هناك

(1) محمد براق، سمير ميموني، مرجع سابق، ص–ص.23–24.

(2) عبد الوهاب بوكروح، منتدي رؤساء المؤسسات يرفض انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر، جريدة الشروق اليومي، 2008/12/29، ص.7.

تخوف من اللجوء إلى غلق مؤسسات إقتصادية جزائرية بسبب منافسة من مؤسسات لدول عربية ونامية، فان هذا يؤكد أن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفي ظل وضعيتها الحالية، سيكون مصيرها الزوال عند الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وفتح السوق الوطنية أمام مؤسسات الدول الصناعية المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات. وسيؤدي غلق مؤسسات اقتصادية جزائرية إلى تسريح عدد كبير من العمال، وبالتالي تزداد حدة المشاكل والصعوبات الاجتماعية لفئات كبيرة من الشعب الجزائري.

– من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية وخاصة في الفروع والأنشطة الأساسية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها تزايد التركز والاندماج المؤسسي والهيمنة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في أسعارها تحكما احتكاريا، وهذا ينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات المحدودية التنافسية في بعض المجالات الاستراتيجية، وبذلك سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني عن تطوير بدائل للواردات.[1]

– من الممكن أن تؤدي الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية إلى إرتفاع تكاليف التصنيع نظرا لارتفاع أسعار براءات الاختراع، وكذا إرتفاع المصاريف الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على بعض الصناعات نتيجة لوجود تطورات واسعة في هذا المجال على مستوى تصنيع الغذاء والدواء والصناعات الإلكترونية والبتروكيمياويات، مما يتيح فرصة لهيمنة الاستثمارات الأجنبية من خلال المعاملة الوطنية لهذه الاستثمارات على قدم المساواة مع الاستثمارات المحلية، وهو ما يعني هيمنة أخرى على الثروات العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة على إعتبار أنها دولة مستوردة للتقنية.

– يعتبر قطاع المنسوجات والملابس ذو أهمية استراتيجية بالنسبة لبعض الدول العربية التي تعتمد على هذا القطاع في صادراتها مثل مصر وسوريا وتونس والمغرب، بحيث أن إلغاء حصص الاستيراد والقيود التي كانت تفرضها الدول المستوردة للمنسوجات، وكذلك إخضاع قطاع المنسوجات لنظام التخفيضات الجمركية للقطاع الصناعي، سيزيد من فرص النفاذ للأسواق أمام الدول المصدرة وستزداد إستفاداتها من التجارة الدولية. أما بالنسبة لوضع الجزائر فستخسر من خلال مؤسساتها الكثير في قطاع المنسوجات بحكم أن الجزائر بلد مستورد لمثل هذه المنتوجات، والخسارة تكون بسبب المنافسة الشديدة في السوق العالمية خاصة من قبل الشركات الصينية، التايوانية والتايلاندية التي تعرف أسعار منتوجاتها انخفاضا معتبرا مقارنة بالأسعار التي تطبقها المؤسسات الوطنية[2]، وبذلك فان اقدام الجزائر على تحرير صناعة المنسوجات والملابس يعرضها الى خسائر كبيرة، فقد كان من أهم نتائج الانفتاح التجاري وعمليات الخوصصة تراجع القيمة المضافة لصناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية من 166 مليون

(1) صالح صالحي، مرجع سابق، ص.55.

(2) مولحسان ايات الله، مرجع سابق، ص.138.

دولار سنة 2000 الى 56 مليون دولار سنة 2006، مما أدى الى تقليص مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة للصناعات التحويلية من 6.39% سنة 2000 الى 1.95% سنة 2006[1]، و في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فمن المتوقع أن يزداد عجز هذا القطاع، الذي تمتلك فيه العديد من الدول النامية ميزة تنافسية قوية، وتشهد تجارته الدولية تنافسا كبيرا.

الفرع الثالث: الآثار الايجابية على القطاع الصناعي

يمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على القطاع الصناعي، فيما يلي:

– من المتوقع تشجيع وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة، حيث أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يصحبه الغاء القيود أمام تدفق الاستثمارات الاجنبية، وهو ما يؤدي إلى تشجيع انتقال هذه الاستثمارات إلى الدول النامية ومنها الجزائر، هذه الاستثمارات قد تؤدي إلى تحسين الجهاز الانتاجي الوطني وتطويره، عن طريق استخدام أفضل التقنيات الحديثة في الانتاج، وخلق مجالات إنتاج جديدة، وإستحداث مناصب شغل تمكن الجزائر من التخفيف من حدة أزمة البطالة التي تعاني منها، كما أن رفع القيود أمام الاستثمارات الاجنبية سوف يؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكات مع المؤسسات الاجنبية، وهذا سيؤدي إلى تطوير الجهاز الانتاجي، كما أن الشراكة تفرض على السلطات الشفافية والصرامة في التسيير، وهذا ما يشكل حماية للقطاع العام. كما أنه بفضل الشراكة وضغط المنافسة، تمكنت مؤسسات وطنية عديدة من تحسين منتوجها وتحصيل شهادات الايزو للجودة التي تحصلت عليها مؤسسات عمومية وخاصة منها ENIEM و SAIDAL وغيرها.[2]

– من المتوقع أن تستفيد الصناعات الجزائرية من تطبيق اتفاقية إجراءات منع إغراق الأسواق، خصوصا بالنسبة للمصانع الوطنية التي تواجه منتجاتها في السوق المحلي ضغوطا إغراقية حادة من المنتجات الأجنبية المماثلة، حيث من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى تمكين هذه المصانع الوطنية من تسويق منتجاتها داخل السوق المحلي دون منافسة حادة من المنتجات المماثلة.

– من المحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وإشتداد المنافسة الدولية، الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية المتاحة لمختلف الفروع الصناعية التي تشهد تراجعا مستمرا في معدل استعمال قدرات الانتاج، ومن ثمة الاستعمال الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف والأسعار وزيادة الطلب على السلع الصناعية بالجزائر، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية.[1]

(1) المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، التقرير الصناعي العربي 2007، ص.75.

(2) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص–ص.152–153.

(1) محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص.20.

– من المتوقع أن يكون هناك تأثير إيجابي على صادرات الجزائر من المنتجات المحلية نصف المصنعة والنهائية التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية، فتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق الدولية وخفض التعريفات الجمركية، سيؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق الاستهلاكية، وتوسيع فرص التصدير سيساعد على زيادة فرص التشغيل، إلى جانب إتاحة المجال للاحتكاك بالأسواق العالمية والإطلاع على أهم المستجدات التقنية في صناعة المنتجات المعنية بالتجارة الدولية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيترتب عليه أثار وانعكاسات متعددة ومتنوعة على القطاع الصناعي الوطني، وإن كانت هذه الانعكاسات تحمل في طياتها بعض الايجابيات، إلا أنها تتضمن الكثير من السلبيات، وهو الامر الذي يتطلب من السلطات الاسراع في إتخاذ التدابير والاجراءات المناسبة لتأهيل القطاع الصناعي وإعداده للمنافسة.

المطلب الثالث: الآثار المحتملة على قطاع الخدمات

تم التوصل خلال جولة الأورغواي إلى اتفاقية خاصة بتجارة الخدمات (GATS)، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية في الخدمات، أي فتح الأسواق والمنافذ، وإزالة العراقيل والقيود التي تحد من حرية انتقال الخدمات، وعدم التفريق أو التفضيل بين الخدمات الوطنية والخدمات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بإنتاج الخدمات محليا وتوزيعها في الأسواق الخارجية، وتوسيع نطاق النفاذ للأسواق، وتحقيق التنافس الدولي العادل، من أجل زيادة النمو في الاقتصاد العالمي[2]، ويتوقف تأثر الدول بما تتضمنه اتفاقية الخدمات من قواعد و ضوابط، بحجم الالتزامات المحددة التي تتعهد بها كل دولة، وأيضا على مستوى تطور قطاعها الخدماتي.

الفرع الاول: واقع قطاع الخدمات في الجزائر

تعاني الجزائر من ضعف كبير في العديد من القطاعات الخدماتية، رغم أن هذا القطاع يسجل تحسنا ملحوضا خلال السنوات الاخيرة، حيث تشير المعطيات الى ارتفاع معدل نموه السنوي[*] من 5.6% سنة 2005 الى 6.5% سنة 2006 ليصل الى 6.9% سنة 2007، الا أن الميزان التجاري الخدماتي لا يزال يعاني من عجزا كبيرا، كما توضحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 34: تطور التجارة الخارجية في الخدمات خلال الفترة (2002–2006)

الوحدة: مليار دولار

(2) شيحة مصطفى رشدي، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية، 2004، ص.179.

(*) تم عرض معدلات النمو السنوية لقطاع الخدمات في الجدول رقم.23.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
الصادرات	1.191	1.287	1.591	1.825	2.248	8.142
الواردات	1.511	1.510	2.493	2.997	3.132	11.643
الرصيد	0.320-	0.223-	0.902-	1.172-	0.884-	3.501-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، مرجع سابق، ص.199.

تشير معطيات هذا الجدول، إلى تحقيق عجز في رصيد الميزان التجاري الخدماتي خلال الفترة (2002-2006)، وصل إلى 1.172 مليار دولار سنة 2005، قبل أن ينخفض سنة 2006 الى 0.884 مليار دولار، وبلغ العجز الاجمالي للفترة (2002-2006) أكثر من 3.5 مليار دولار، اذ بلغت مجموع الصادرات الخدماتية خلال هذه الفترة ما قيمته 8.142 مليار دولار، في حين بلغت الواردات 11.643 مليار دولار في الفترة ذاتها.

ويعكس هذه العجز الضعف الكبير الذي يعانيه القطاع الخدماتي الوطني، لا سيما وأنه يأتي في ظل الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة لهذا القطاع ضمن برامج الانعاش الاقتصادي، حيث تم تخصيص مبلغ 203.9 مليار دينار لتطوير وتحديث الخدمات العمومية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

وقد حققت بعض القطاعات الخدماتية تطورا ملحوضا، مثل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تحصي حظيرة الهاتف الثابت 2,2 مليون خط، وتحصي سوق الهاتف أربعة متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك في 2005، وإرتفعت الكثافة الإجمالية للهاتف (الثابت والمحمول) من 5.28% سنة 2000 إلى 51% سنة 2005، أما الحجم الإجمالي للاستثمارات فقد بلغ 5 مليار دولار، منها 4 مليار دولار اتية من الاستثمار الاجنبي المباشر.[1]

ويفرض إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تحرير العديد من القطاعات الخدماتية وفقا لما تنص عليه إتفاقية التجارة الدولية في الخدمات، وهذا ما يترتب عنه إنعكاسات متعددة ومتنوعة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الثاني: الآثار السلبية على قطاع الخدمات

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على القطاع الخدماتي في النقاط التالية:

(1) رئاسة الجمهورية، معطيات اقتصادية و اجتماعية، في الموقع:

- http://www.el-mouradia.dz/arab/Economie/economie.htm, (le: 26/12/2008).

– تعتبر بعض الخدمات وثيقة الصلة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، إما لدورها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمار كخدمات البنوك، أو الدور الذي يمكن أن تلعبه في خدمة بعض المشروعات الاقتصادية الكبرى كبعض خدمات النقل والمقاولات، ومن ثمة فان تحرير التبادل الدولي في هذه الخدمات قد يودي بالدولة إلى التخلي عن حقها في توجيه هذه الأخيرة في الاتجاهات التي تفرضها المصالح الوطنية، والتي قد تتعارض مع مصالح الشركات الدولية.[1]

– من المرتقب أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية، وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة لأن المؤسسات المصرفية الجزائرية غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة، فالمصارف الجزائرية لا تمتلك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا، وتنافس البنوك العالمية التي تتميز بقدرة وجودة وتنوع خدماتها وكفاءاتها الإدارية وقدرتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من إستقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار وميادين التوظيف، التي تتناسب مع إستراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري.[2]

– إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى السوق المالي الجزائري، وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على إختلاف أنواعها ومتفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات الجزائرية. ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة، هي من صنع المؤسسات المصرفية الأم الموجودة خارج البلاد والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة.[3]

– سيؤدي تحرير الخدمات المالية في الجزائر إلى إنتشار العديد من المخاطر، اذ أن عمليات التحرير المالي التي أقدمت عليها الدول النامية خلال التسعينات، أدت إلى تدفق رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الخارج، وهذا يعني خروج المدخرات المحلية للاستثمار في الخارج، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار في هذه البلدان، ومن جهة أخرى ساعدت عملية التحرير المالي وحرية دخول وخروج الأموال في تفاقم ظاهرة غسيل الأموال، بحيث أصبح من السهل استثمار الأموال الضخمة المكتسبة من الأنشطة غير الشرعية (تجارة المخدرات، السرقة، أعمال المافيا..الخ.) في الخارج، وهذا على شكل أسهم وسندات، أو فتح حسابات في البنوك الأجنبية.

– إن توجه الدول النامية إلى التحرير المالي وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وخاصة منها قصيرة الأجل في ظل النظام العالمي الجديد، الذي أصبح من أبرز سماته الدور المتعاظم الذي يلعبه المضاربون

(1) امين جلال، العولمة والتنمية العربية من حملة نابوليون الى جولة الارغواي 1798–1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص.170.

(2) صالح صالحي، مرجع سابق، ص.60.

(3) عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص. 222.

العالميون في الأسواق المالية العالمية، يجعل أسواق هذه الدول أمام إمكانية تعرضها لمخاطر كبيرة، تتمثل أساسا في احتمال تعرضها لهزات عنيفة من خلال أزمات مالية شديدة التأثير على اقتصاديات تلك الدول وغيرها، نظرا لسرعة إنتقالها نتيجة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية من جهة وهشاشة النظام المالي للدول النامية من جهة أخرى، فقد نتج عن ذلك ظهور عدة أزمات مالية مثل أزمة دول جنوب شرق أسيا (1997) وأزمة البرازيل (1999) [1]، و يشهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة الراهنة إمتداد الازمة المالية التي تعرفها اقتصاديات الدول المتقدمة الى اقتصاديات الدول النامية، وإن كانت أثار هذه الازمة ستمس جميع الاقتصاديات، وبصفة مباشرة الاقتصاديات الأكثر تحررا وإرتباطا وإنفتاحا على الاقتصاد العالمي، إلا أنها ستكون أكثر تأثيرا على اقتصاديات الدول النامية، وبالنسبة للجزائر يرى بعض الملاحظين أن الصرامة الكبيرة المعتمدة لمنح القروض المصرفية، والضعف الكبير الذي يتميز به السوق المالي والمصرفي الوطني، وعزلة وتخلف الاقتصاد الجزائري عن الاقتصاد العالمي، كلها عوامل تساهم في التخفيف من حدة الأثار المباشرة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، لكن الاقتصاد الجزائري سيتأثر كثيرا من خلال تراجع عائدات صادرات المحروقات بفعل إنخفاض أسعار وكميات الطلب على المحروقات في الأسواق الدولية، وفي ظل التراجع المستمر في أسعار البترول يكون الاقتصاد الجزائري مقبلا على مرحلة صعبة وخطيرة، فستزداد شدة الأزمة كلما تزايد حجم وأمد هذا التراجع المزدوج في الكميات المطلوبة وأسعار البترول في الأسواق الدولية.

الفرع الثالث: الآثار الايجابية على قطاع الخدمات

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على القطاع الخدمات، في النقاط التالية:

– تعد إلتزامات الدولة لجدول خدمات منظمة التجارة العالمية ضمانا قانونيا ملزما، يسمح للشركات الأجنبية بتزويد خدماتها تحت ظروف مستقرة، وهذا يعطي كل من يملك حصة في القطاع سواء المنتجون، والمستثمرون، والعمال، والمستخدمون فكرة واضحة عن قواعد المنافسة، حتى يصبحون قادرين على التخطيط للمستقبل بقناعة أكبر، الأمر الذي يشجع الاستثمار طويل الأجل.

– تساعد إلتزامات الخدمات في منظمة التجارة العالمية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ويساهم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر بمهاراته وتقنياته الجديدة التي تمتد إلى الاقتصاد الوطني بطرق مختلفة، حيث يمكن أن يتعلم الموظفون المحليون المهارات الجديدة ويقومون بنشرها، فتصل هذه التقنيات الجديدة إلى المؤسسات المحلية. كما تستفيد المؤسسات في القطاعات الأخرى التي تستخدم معطيات قطاع الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والإدارة المالية.

(1) ساعد مرابط، اسماء بلميهوب، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006، ص–ص.09–10.

– هناك العديد من الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، يؤدي تحريرها إلى توفرها بأسعار منخفضة أكثر، وجودة أفضل، وبتشكيلة أوسع للمستهلكين، وتمتد مثل هذه الفوائد إلى النظام الاقتصادي.[1]

– يسمح إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لمؤسسات محلية من تأدية خدماتها بالخارج، وينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني، فمثلا يمكن للبنوك الجزائرية التواجد في الدول التي تقيم فيها الجالية، مما يساعد على الاستفادة من إدخاراتها، من خلال زيادة تحويلاتها المالية.

المطلب الرابع: الآثار المحتملة على قطاع الجمارك

لقد قامت المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها اتفاقية الغات على مبدأ أساسي، يتمثل في الالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، أي عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص الكمية، إلا في حالات خاصة كحدوث خلل كبير وطارئ في ميزان المدفوعات لإحدى الدول المتعاقدة، وفي هذا الاطار أيضا تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو خفض شرائح التعريفة الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز تجاوزه. وتلتزم الدول الاعضاء والراغبة في العضوية المنظمة باحترام هذا المبدأ الرئيسي، لذلك قامت السلطات الجزائرية باصلاحات عديدة على تعريفتها الجمركية، مراعية في ذلك التوافق مع قواعد المنظمة من جهة، والمحافظة على توازن الاقتصاد الوطني من جهة اخرى.

الفرع الأول: اصلاحات التعريفة الجمركية في الجزائر

تخص الاصلاحات التي تقوم بها السلطات الجزائرية كل الجوانب الاساسية للتجارة الخارجية، لا سيما التعريفة الجمركية من حيث عددها وقيمها ونسبها، والتي تضاءلت بشكل كبير منذ سنة 1992، حيث إنتقلت من 19 إلى 7 نسب ومن 120% إلى 60% من حيث النسبة القصوى، ثم تسارعت وتيرة هذه التخفيضات لتصل إلى 50% سنة 1996 ثم 45% سنة 1997 ثم 30% سنة 2001، والاصلاحات الشاملة التي خصت التعريفة الجمركية خلال سنة 2002، أدخلت تخفيضات أكثر على نسب التعريفة من حيث العدد وتوزيع النسب، ويتكون نظام التعريفة الجمركية في الوقت الحالي من ثلاث نسب تم تحديدها حسب درجة تصنيع المنتوجات، هذا بالاضافة إلى الاعفاءات وهي كالتالي: 5% للمواد الاولية ومواد التجهيز، 15% للمنتوجات نصف المصنعة، 30% للسلع الاستهلاكية. ولم تبقى هناك رسوم جمركية ذات مفعول مماثل، فقد تم الغاء وبصفة كاملة الحق الاضافي المؤقت في 31 ديسمبر 2005 الذي سبق إنشائه سنة 2001 بنسبة 60%، ومن جهة أخرى يكرس قانون الجمارك القيمة التعاقدية المعمول بها في اتفاقية الغات، كطريقة وحيدة للتقييم الجمركي. كما قامت الاصلاحات المنجزة بالغاء الموانع والقيود

(1) منظمة التجارة العالمية، الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (الجاتس) الحقيقة و الخيال، ترجمة شركة ابو غزالة للترجمة و التوزيع و النشر، ص.7. في الموقع: http://www.wtoarab.org (le: 25/01/2009). -

المفروضة على الاستيراد، وقد تم علاوة على ذلك الغاء الاجراءات المتعلقة بالتخصيص الاداري للعملة الصعبة وتم إعتماد قابلية تصريف العملة الوطنية في كل الصفقات التجارية الجارية. [1]

إن التغيرات العميقة التي عرفتها التعريفة الجمركية في إطار الاصلاحات المعتمدة، قد دفعت بالسياسة التعريفية إلى الامام فأصبح هدفها ليس جبائيا فقط، متمثلا في تزويد الخزينة العمومية بالموارد المالية الآتية من الجباية المفروضة على البضائع إثر دخولها إلى السوق الوطنية، بل أصبح هدفها أكثر فعالية، يتمثل في حماية المنتجات الوطنية والحث على الإنتاج والاستثمار والتحفيز على التصدير[2]، والغرض الاساسي من هذه التعديلات التي شهدتها التعريفة الجمركية هو جعل السياسة التعريفية تتماشى والتوجهات العالمية حتى لا تبقى الجزائر معزولة عن العالم الخارجي، وبالتالي تهيأ الأرضية لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا الانضمام سيترتب عنه انعكاسات متعددة ومتنوعة على القطاع الجمركي تمس بشكل كبير الرسوم الجمركية، يمكن تلخيص هذه الاثار فيما يلي:

الفرع الثاني: الآثار السلبية على قطاع الجمارك

يمكن تلخيص الآثار السلبية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على قطاع الجمارك، من خلال التعريفة الجمركية، وذلك لاهميتها في تمويل خزينة الدولة، وعليه سيتم الاهتمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتعريفة الجمركية.

فالايرادات الجمركية تشكل منذ فترة طويلة موارد هامة لتمويل ميزانية الدولة، إذ تشير معطيات إحصائية لبنك الجزائر أنها بلغت 138.6 مليار دج سنة 2004، بعد أن حققت 143.8 مليار دج سنة 2003، وتمثل هذه الايرادات الجمركية 20.9% من إجمالي الايرادات الجبائية لسنة 2004، بعد أن كانت 27.7% سنة 2003[3]، وبالنظر لما تلتزم به الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة من تخفيض في الرسوم الجمركية، فإنه من المرتقب أن يحدث إنخفاض في الإيرادات المتاتية من هذه الرسوم، حيث أن الجزائر وبعد إكتسابها لعضوية هذه المنظمة تلتزم باحترام سقوف محددة للتعريفة الجمركية لمختلف السلع والخدمات لا يمكن تجاوزها، وغالبا ما تكون هذه السقوف منخفضة، لأن ربط التعريفة الجمركية يتم من خلال المفاوضات التي تجريها الجزائر مع الدول الاعضاء، وبما أن الدولة الراغبة في الانضمام لا تملك أي وسيلة للضغط على الدول الاعضاء أثناء مفاوضاتها، فانها تقبل بالشروط المفروضة من قبل هذه الدول والمتمثلة أساسا في تعريفة جمركية منخفضة، وهكذا ستفقد الجزائر

(1) ترجمة مداخلة زبيري عبد الحكيم مدير فرعي بالمديرية العامة للتجارة الخارجية، اليوم الدراسي حول الاصلاحات التشريعية والتنظمية في قطاع التجارة، 11 افريل 2007، ص.01. في الموقع:

- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/pressemar.pdf, (le: 24/12/2008).

(2) مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص.288.

(3) محمد براق، سمير ميموني، مرجع سابق، ص.28.

بعد إنضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة الحرية في فرض مستويات معينة من الرسوم الجمركية[1]، وستخسر بذلك جزءا هاما من الايرادات المالية للخزينة.

وإيرادات الدول النامية هي الأكثر تأثرا بتحرير التجارة، إذ يشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2006 بعنوان اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، استنادا الى بحوث سابقة قام بها الصندوق بين عامي 1975 و 2000 عن أثار التحرير التجاري على الايرادات في 125 بلدا، إلى أن الاتجاه الى تحرير التجارة قد أسهم خلال العقدين الماضيين في ضياع إيرادات من الضرائب التجارية على البلدان منخفضة الدخل تقدر بحوالي 2.5% من إجمالي الناتج المحلي أو ما يعادل سدس إيراداتها الضريبية الاجمالية، في حين أن الانخفاض في بلدان الدخل المرتفع والمتوسط رغم أنه كان اقل حدة إلا أنه ظل إنخفاضا كبيرا.[2]

وللقيمة التعاقدية المعمول بها في اتفاقية الغات كطريقة للتقييم الجمركي العديد من السلبيات منها: ضياع موارد إضافية لخزينة الدولة، خاصة على المدى القصير، وكذلك التخلي عن حماية المنتوج الوطني باستعمال القيمة لدى الجمارك، وذلك يهدد بزوال القطاعات الإنتاجية الناشئة، خاصة الصناعية منها، كما أن تطبيق القيمة التعاقدية يطرح صعوبات عديدة، بسبب تعقيدها، ونقص الوسائل المتطورة لاجراء عملية التقييم، والتكوين المتواضع للأطر الجمركية في هذا المجال، مما يفرض على ادارة الجمارك أن تأخذ على عاتقها تحضير وإعداد الوسائل الكفيلة بالتحكم في القيمة من أجل ضمان حقوق الخزينة والحماية للاقتصاد الوطني.[3]

الفرع الثالث: الآثار الايجابية على قطاع الجمارك

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على قطاع الجمارك في النقاط التالية:[4]

– ستلتزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية على مختلف أنواع السلع الزراعية والصناعية، وكذا الخدمات، واستبدال كافة الاجراءات والعوائق التجارية بالتعريفة الجمركية. وبالرغم من أن نسب الرسوم الجمركية ستكون منخفضة، إلا أن التنوع في السلع وزيادة نشاط الاستيراد، ودخول سلع جديدة كانت محضورة من قبل، سيزيد من حصيلة الرسوم الجمركية.

– فيما يتعلق بالاجراءات الجمركية، فإن إندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي يلزم إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الاخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الاعلام الالي على مستوى المكاتب الجمركية مثلا، لأن عملية تسيير البضائع

(1) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص–ص.176–178.

(2) صندوق النقد الدولي، اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، واشنطن، 2006، ص.9.

(3) مراد زايد، مرجع سابق، ص.117.

(4) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص–ص.173–174.

مهمة جدا، كما أن توسيع إستعمال الاعلام الألي يسهل الاجراءات الجمركية للبضائع، ويساعد على إتخاذ قرارات سليمة وبسرعة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها.

– يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية، بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الاجراءات، كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي، وتقليص مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الاجال، وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.

– للقيمة التعاقدية المعمول بها في إتفاقية الغات كطريقة للتقييم الجمركي، مزايا كثيرة يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال: فهي تفرض على إدارة الجمارك أن تكون عادلة ومحايدة في تقديرها للقيمة، وتجعل الجمارك طرفا مساهما في إتخاذ القرار على مستوى التجارة الخارجية، وتمكن من التحديد الأكثر دقة لوعاء الضرائب الجمركية، ووضع إجراءات مراقبة فعالة وسريعة.[1]

– كما ان إنضمام الجزائر الى المنظومة التجارية الدولية، يترتب عنه إدماج الوظفية الجمركية على عمل المؤسسة، وهذا سيساعدها على القيام بالاجراءات الجمركية دون اللجوء إلى الوكلاء لدى الجمارك، إذ يقوم المكتب المكلف بنفس دور الوكلاء بالاعتماد على تقنيات حديثة لصالح المؤسسة، فعلى المؤسسات اعتماد الوظيفة الجمركية على مستوى مصالحها، باعتبارها من أهم الوضائف التي تساعدها على القيام بنشاطها الانتاجي والتجاري، وهذه الوظيفة تقوم أساسا على مبادرة المؤسسة وبمساعدة إدارة الجمارك. ومن المهام التي يمكن أن تقوم بها هذه الوظيفة، الاتصال ببنوك المعلومات الاحصائية وبمراكز الاعلام والتوثيق قصد الاطلاع على المستجدات الاقتصادية الكفيلة بترشيد قراراتها، وتسهيل عملية المراقبة والفحص التي يقوم بها أعوان الجمارك في إطار عملهم الخاص بالاجراءات الجمركية عند التصدير والاستيراد، كما تقوم هذه الوظيفة بالتسيير الجيد لعلاقة المؤسسة مع إدارة الجمارك، من خلال التعاون فيما يخص التعرف على مؤشرات أسعار المواد والمنتجات الأجنبية.[2]

كانت هذه باختصار أهم الأثار والانعكاسات المرتقبة من جراء الانضمام المحتمل للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تتراوح بين ماهو إيجابي وماهو سلبي، والوضعية الحالية للقطاعات الرئسية المعنية تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات تعاني من تخلف كبير، تجعل من الاثار المرتقبة في عمومها سلبية جدا، وهو ما يتطلب تدابير واجراءات عملية لتأهيل الاقتصاد الوطني واعداده للمنافسة التي لا مفر منها، لأن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من المناطق التبادل الحر لابد أن يكون ذات يوم، لأنه لن يكون هناك أي مستقبل لاقتصاد معزول.

(1) مراد زايد، مرجع سابق، ص.316.
(2) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.175.

المبحث الثالث: إجراءات تأهيل وحماية الاقتصاد الوطني

إن الدراسة السابقة للاثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية، وإندماجها في تيار التحرير الاقتصادي والتجاري الدولي، تشير إلى أن هناك تحديات كبيرة تنتظر الاقتصاد الوطني، فرغم النتائج الإيجابية والمكاسب التي يمكن للجزائر أن تحققها، إلا أن هناك مخاوف من تغلب الآثار السلبية نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية، مما يتطلب قيام الحكومة باتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتكييف وتأهيل الاقتصاد الوطني سواءا على المستوى المحلي أو المستوى الاقليمي والجهوي، وذلك من خلال صياغة استراتجيات تنموية هادفة على المستوى القطري، أما على المستوى الإقليمي فإن تعزيز وتطوير التعاون مع الدول المغاربية والعربية والاسلامية يعتبر خيارا وبديلا استراتيجيا للتخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة نتيجة الاندماج في النظام التجاري الدولي، وتحقيق الاستفادة الكاملة مما يوفره هذا النظام من فرص ومزايا.

المطلب الاول: تدابير تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي

إن الاندماج الإيجابي للجزائر في النظام التجاري العالمي الجديد، يفرض على الحكومة إعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي من شأنها أن تؤدي إلى تأهيل الإقتصاد الوطني تهيئته للمنافسة، ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيمايلي:

الفرع الاول: إجراءات تأهيل القطاع الزراعي

إن الأثار المحتملة التي قد تنجم عن إلتزام الجزائر باتفاقية التجارة الدولية في السلع الزراعية من جهة، والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في الجزائر من جهة أخرى، تجعل من تأهيل هذا القطاع ووضع سياسة زراعية ملائمة أولوية أساسية بالنسبة للسلطات المعنية.

ففي إطار المفاوضات الجارية بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة شملت الزراعة ثلاثة لقاءات متعددة الأطراف، وكانت أهم البلدان المعنية بموضوع التفاوض حولها، والسياسات المتبعة في شأنها، هي الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، إضافة لكندا، زلندا الجديدة وأستراليا ممثلة مجموعة CAIRNS. وقد تقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا بطلبات وملاحظات تخص الملف الزراعي وأشكال الدعم المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الزراعية، كان رد الطرف الجزائري واضحا، حيث أكد هذ ا الأخير رفضه التخلي عن إجراءات الدعم والمساعدات المخصصة في المخطط لكونها مطابقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى هذا فان الجزائر تصنف ضمن مجموعة البلدان المستوردة الصافية للغذاء، و بهذه الصفة لها الحق في تصميم و تنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي، فالجزائر بلد ليس له أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية عالميا، لكونها تعاني عجزا بنيويا في تجارتها الخارجية من السلع الزراعية والغذائية، فالسياسات الزراعية الداعمة للإنتاج والأسعار الزراعية من شأنها تشويه المبادلات عندما يتعلق الأمر ببلد يسعي إلى

تسويق الفائض المحقق لديه خارج أسواقه الداخلية، والجزائر ليست في هذا الشأن معنية بالموضوع. كما أن للجزائر كل الحق في إعتماد سياسة زراعية وتقويتها مستقبلا، لسبب توقعات توسع الفجوة الغذائية، إن لم يتم تأهيل القطاع الزراعي بصورة فعالة لمواجهة الحاجات المتزايدة من الغذاء. من جهة أخرى فإن أكبر مصادر تموين السوق الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية تظل بلدان الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بلدان تتبنى سياسات دعم زراعي قوية للغاية، كما أنها لا تتوانى في اتخاذ كل التدابير والإجراءات التقييدية عند الاقتضاء، لمواجهة المنافسة الأجنبية، وللجزائر الإمكانية في الرد على هذه الملاحظات في سياق ما تسمح به قواعد ولوائح المنظمة العالمية للتجارة ذاتها والتي تقر كلها بحق البلدان التي تسجل عجزا في العرض من السلع الزراعية مقابل حجم الطلب المحلي عليها، في حماية أسواقها وترقية أنشطتها الإنتاجية.[1]

إن مواجهة التحديات التي يفرضها الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، والاستفادة من المزايا التي يمنحها هذا الاندماج بالنسبة للقطاع الزراعي، يتطلب من الحكومة تأهيل اقتصادي للقطاع قائم على سياسة للدعم وسياسة حماية تجارية، فهما عاملان يشكلان قوام نجاح هذا التأهيل الاقتصادي للقطاع، كما هو معمول به داخل البلدان المتقدمة زراعيا، بالإضافة إلى العمل على استقطاب الإستثمارات المنتجة وجعلها نشاطا مجزيا بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، و السعي نحو معالجة جدية و واقعية و عاجلة للمشاكل التي يعاني منها القطاع.

الفرع الأول: إعادة التأهيل الصناعي

يمكن تفسير الاثار السلبية المتوقعة على القطاع الصناعي الوطني نتيجة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، بواقع الصناعة الجزائرية ذاتها وما تتصف به من ضعف وتأخر عن مواكبة التطورات العالمية في كثير من الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، الأمر الذي يشير الى الضرورة الملحة لإعادة تأهيلها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة.

يتمثل برنامج إعادة التأهيل الصناعي في مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية، ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الإستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة، تشمل تأهيل ثلاثة محاور أساسية:[2]

(1) عز الدين بن تركي، مرجع سابق، ص-ص.263-265.

(2) جمال عمورة، مرجع سابق، ص.363.

– الإستثمارات غير المادية: ويتعلق الأمر بجميع الإستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن إقتحام أسواق جديدة، إبتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، إعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...إلخ.

– الإستثمارات المادية: على غرار الإستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الإستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال [1]: تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة، وتحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة، وإقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية)، والرفع من نسبة إستعمال التجهيزات المتوفرة، والتنازل عن الإستثمارت أو الأصول غير المستعملة أو التي تشتغل بطاقات ضعيفة.

– إعادة الهيكلة المالية: تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية وذلك من خلال: دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة، إما بفتح رأس المال للإكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة)، بالاضافة الى التحكم في حجم ونوعية الديون، وتمويل الإستثمارات برؤوس أموال دائمة، وترشيد استعمال القروض البنكية، وتقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة (رقم الأعمال، القيمة المضافة، النتيجة الصافية)، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد، التقاعد المسبق، أو التسريح الإرادي ...إلخ.

بالإضافة إلى هذه المحاور الأساسية لعملية التأهيل، تتطلب هذه الأخيرة أيضا تأهيل المحيط أي المتعاملين وذلك من خلال:[2]

– إعادة هيكلة المناطق الصناعية وتنظيمها وإنشاء مناطق جديدة.

– توفير وسائل النقل والإتصالات والمواصلات وتحسين مستوى البنى الأساسية في هذا القطاع (كالموانئ، المطارات،...إلخ) وتوسيع الشبكات قصد تحسين الخدمات.

– تكييف المحيط القانوني بمراجعة الأطر القانونية المحددة لإنشاء المؤسسات والإستثمار وتشجيع القطاع الخاص.

– تشجيع ودعم التعليم والتكوين المهنيين، وهذا من أجل تكوين أفضل للكفاءات.

– دعم القطاع المالي والمصرفي وذلك بمراجعة النظام الجبائي والمالي وتنمية سوق الصرف والبورصة.

(1) Abd El hak Lamiri, La mise a niveau : enjeux et pratique des entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, N°2, Ecole supérieure de commerce d'Alger, Juillet 2003, P-P.43-45.

(2) جمال عمورة، مرجع سابق، ص.364.

وتجدر الاشارة الى أن نجاح عملية إعادة التأهيل الصناعي تتوقف على قدرة المؤسسات وإمكانياتها على تجنيد موارد التمويل الداخلية والمتعلقة بالنظام المالي والمصرفي، فتنويع موارد تمويل المؤسسات يشكل تحديا هاما بالنسبة للمؤسسات في الوقت الراهن، ولا يتأتى هذا التنوع إلا في إطار وجود سوق مالي فعال ينشط المؤسسات بتوفيره للتمويل اللازم إلى جانب السوق النقدي.

وينبغي على المؤسسة الصناعية أن تجعل من الانفتاح على النظام التجاري الدولي، فرصة للوصول إلى جملة من الأهداف الاساسية التي يمكن تلخيصها في:[1]

– تحسين نوعية المنتوجات من خلال المواصفات وتكييفها إنطلاقا من إعادة تأهيل عمليات الإنتاج، وتجهيزات الإنتاج، ومتطلبات السوق المحلية والأجنبية.

– هيكلة التمويل والإستغلال والإستثمار عن طريق جلب المصادر الخارجية المتمثلة في فتح رأسمالها، وإنشاء شركات مختلطة جديدة.

– فعالية التنظيم بإعتماد الأساليب التقنية الجديدة.

– إعادة تأهيل المؤسسات عن طريق الإهتمام بالموارد البشرية بإعادة التكوين والرسكلة، والعمل بالمعايير الدولية للأداء في تقييم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل يمكنها من تحسين قدرتها والتحكم في تكاليفها، ويمكن أن يكون هذا بمساهمة الدولة كأن تأخذ على عاتقها تكوين العمال، أو تقوم بعملية تمويل الإستثمارات بمنحها لقروض بمعدلات فائدة ميسرة، وهذا لا يمكن القيام به إلا في إطار تشخيص عام للإقتصاد الوطني (قطاع بقطاع)، لكي يسمح هذا التشخيص بالتمييز بين القطاعات التي يمكنها مواجهة المنافسة والقطاعات غير القادرة على ذلك، فضلا عن المؤسسات التي ينبغي تحويلها إلى أنشطة أخرى، مثلما تشير التجارب الأسيوية في هذا الإطار، حيث قامت بتحديد قدرات الإنتاج الوطني ليس على مستوى السوق الداخلي فحسب، وإنما على مستوى الأسواق الإقليمية أيضا، وذلك بتحديد القطاعات المهيئة كما ونوعا للمنافسة من حيث إسهامها في تلبية الطلب الكلي أي قدرتها على توفير العرض المناسب، وكذا مختلف القطاعات ضعيفة الإنتاجية، ثم على مستوى كل قطاع تم إختيار قائمة السلع المنتجة للقيم المضافة، واحتساب التكاليف الفعلية للإنتاج، واختيار مدى قدرة القطاعات على النمو في الأمدين القصير والطويل.

ومما لا شك فيه أن الصناعة الجزائرية هي صناعة وليدة النشأة، وتعاني العديد من الصعوبات والمشاكل، وبالتالي ستتضرر جراء الانضمام إلى المنظمة إذا لم يكن هناك اتفاقا يضمن حمايتها من المنافسة الدولية، خاصة وأنها لم تتعود على ذلك ولم تمتلك الآليات التي تسمح لها بالمنافسة الكاملة، مما يبرز دور وأهمية الدعم والحماية الظرفية لها في إطار ما تسمح به قواعد المنظمة، وتعد التعريفة الجمركية الوسيلة السهلة لحماية الانتاج والصناعة الوطنية في ظل اتفاقيات التجارة العالمية خاصة

(1) جمال عمورة، مرجع سابق، ص.365.

بالنسبة للدول النامية، التي تتميز بضعف اقتصادها وجهازها الانتاجي كما هو الحال بالنسبة للجزائر، لذلك يجب على الحكومة مراعاة إحتياجات الصناعة الوطنية الحالية والمستقبلية أثناء قيامها ببحث التثبيت الجمركي، وأن تضمن تعريفة جمركية عند معدلات مناسبة تسمح بحماية النسيج الصناعي الوطني خاصة في المدى القصير والمتوسط.[1]

الفرع الثالث: اجراءات الاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات

إن آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة في مجال تجارة الخدمات تختلف من قطاع أو فرع خدماتي إلى أخر، وذلك بحسب الالتزامات التي ستقدمها الجزائر إلى أعضاء المنظمة، ومن المرتقب أن تكون الانعكاسات مكلفة جدا خاصة في المدى القصير، وذلك نتيجة للضعف الكبير الذي تعانيه العديد من الفروع وعدم تهيئتها للمنافسة، لذلك يجب على السلطات الجزائرية الاسراع في إتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح وتأهيل شامل للقطاع، أما في ما يخص المفاوضات الجارية مع أعضاء المنظمة، فيجب على الحكومة الجزائرية أن تعطي إهتماما كبيرا لعدة نقاط عند إعداد جدول التنازلات والتفاوض حولها، ومن أهم هذه النقاط:[2]

– قدرة الخدمات الوطنية على المنافسة: بحيث أن إتخاذ أي قرار بخصوص فتح قطاع خدمي أو فرع منه، يجب أن تسبقه دراسة حول إمكانيات وقدرات هذا القطاع على المنافسة، خاصة أمام الخدمات الاجنبية المتقدمة، ومدى وجود تشريعات وطنية منظمة في مجال تلك الخدمة، حيث تساعد تلك الدراسة في اتخاذ القرار السليم بشان فتح المجال للمنافسة في تلك الخدمة أم لا.

– مراعاة الاثار على الاقتصاد الوطني: يجب مراعاة الاثار الناجمة على الاقتصاد الوطني، أثناء فتح مجال أو قطاع خدمي للمنافسة العالمية، ذلك بالنظر إلى الأثار الايجابية والسلبية التي قد تنجم عن تحرير أي قطاع خدمي، ففي بعض الحالات يكون من الملائم إدراج قطاع خدمي معين ضمن قائمة التنازلات، وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات الاجنبية فيه وتطويره، بالاضافة إلى بعض الأثار الايجابية الأخرى على الاقتصاد الوطني، من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وتحسين معدل العمالة، وتحسين أداء الخدمات الحالية.

– التحرير التدريجي: من أهم إلتزامات اتفاقية التجارة في الخدمات نجد التحرير التدريجي، أي أن الدول المشاركة في المفاوضات ستشارك في جولات لاحقة، لأجل تنفيذ التزاماتها بالتحرير التدريجي. وفي هذا الصدد فإن الاتفاق يقضي بأن تراعي الجولات القادمة للمفاوضات، المرونة المناسبة للدول النامية في تحرير تجارة الخدمات، من خلال فتح هذا القطاع أمام المنافسة الاجنبية بدرجة أقل مما تلتزم به الدول المتقدمة، وفتح أسواقها تدريجيا وفق أوضاعها التنموية.

(1) ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص.105.

(2) نفس المرجع، ص.107.

الفرع الرابع: تاهيل القطاع الجمركي

لا يمكننا الحديث عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن ثمة تحرير التجارة الخارجية بمعزل عن الجمارك، وهذا راجع لارتباطها الشديد بهذا الجهاز والأنظمة الجمركية التي تسمح بمراقبتها وبتنظيم مختلف عمليات دخول وخروج السلع من وإلى الحدود الوطنية، وهو الامر الذي يستوجب تنظيم محكم وسياسة جمركية جيدة، تسمح لإدارة الجمارك بأن تؤدي بالدرجة الأولى دور اقتصادي من أجل تلبية متطلبات النظام التجاري الدولي، ثم يليه الدور الجبائي من أجل تحقيق إيرادات خزينة الدولة، كما يجب أن يكون لها تدخل سريع ومرن، بهدف المساهمة أكثر في تسهيل حركات السلع، وبالتالي السماح لقطاع التجارة الخارجية أن يلعب دوره في التنمية الاقتصادية للبلاد.[1]

والانضمام الايجابي للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتطلب من السلطات المعنية إتخاذ الاجراءات اللازمة التي من شأنها الدفع بالسياسة التعريفية إلى الأمام حتى يصبح هدفها أكثر فعالية يتمثل أولا في حماية المنتجات الوطنية ومحاربة ممارسات الغش والتلاعب، والحث على الإنتاج والاستثمار وتنمية الصادرات، بالاضافة الى تحقيق الهدف الجبائي المتمثل في تزويد الخزينة العمومية بالموارد المالية الآتية من الجباية المفروضة على البضائع إثر دخولها إلى السوق الوطنية، وبما أن إنخفاض الايرادات الجمركية بعد الانضمام سيكون حقيقة لا جدال فيها، فإن ذلك يتطلب التفكير في إيجاد موارد مالية أخرى تحل تدريجيا محل التعريفة الجمركية بغية ضمان تمويل خزينة الدولة وسد النقص الذي سينتج عن انخفاض المعدلات التعريفية وتثبيتها و إلغاء بعضها.

وبما أن إدارة الجمارك معنية بصفة مباشرة بعملية التفكيك التعريفي، وجب عليها إعادة النظر في بعض مهامها عن طريق توفير كافة الوسائل المادية والبشرية الضرورية، المتمثلة في التكوين المتخصص في المواد التقنية كالإحصاء والمحاسبة وغيرها، لإعوان الجمارك المعنيين مباشرة بعملية التفكيك التعريفي حتى يتسنى لهم القيام بوظائفهم بشكل علمي وعملي.[2]

كانت هذه بإختصار أهم الاجراءات التي يمكن أن تساهم في تأهيل الاقتصاد الوطني للانضمام الايجابي إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولتحقيق ذلك يجب دعم هذه التدابير باندماج الجزائر في تكتلات إقليمية وجهوية.

المطلب الثاني: انضمام الجزائر الى تكتلات اقليمية

(1) مراد زايد، مرجع سابق، ص.432.
(2) نفس المرجع، ص.226.

يعتبر التكامل الاقتصادي خيارا إستراتيجيا هاما لمواجهة التحديات التي يفرضها النظام التجاري العالمي الجديد الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية، لذلك فإن الدول النامية ومنها الجزائر مدعوة لإحياء وتطوير جهود التكامل الاقتصادي فيما بينها، حتى تتمكن من التخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة عن إندماجها في النظام التجاري الدولي، وتحقيق الاستفادة الكاملة من ما يوفره من فرص ومزايا، خاصة وأن هذا النظام يقدم العديد من الأفضليات للدول النامية والتكتلات القائمة بينها.

فقد قامت اتفاقية الغات ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ[1]، أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو عدم التمييز بين الشركاء التجاريين أي معاملة الدولة العضو لجميع الأعضاء الآخرين معاملة واحدة دون تفضيل دولة أو مجموعة دول ببعض الامتيازات، وبالرغم من ذلك فقد تضمنت الاتفاقية العامة للغات عددا من الاستثناءات التي يحق للدول الأعضاء بموجبها التمتع بإعفاء من الالتزام بالمبدأ السابق بناء على إعتبارات موضوعية توافق عليها الأطراف الأخرى وتشمل ما يلي:[2]

– الاتفاقيات التجارية الناشئة عن التكتلات الإقليمية: حيث تسمح الاتفاقية بقيام التكتلات الاقتصادية والتجارية بين دول الإقليم الجغرافي الواحد، والتي ينجم عنها تبادل المزيد من الإعفاءات والتنازلات الجمركية بين دول التكتل، بشرط ألا تقل الامتيازات الممنوحة لهذه الدول عن تلك التي إلتزمت بها الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية.

– التجارة البينية للدول النامية: تتمتع الدول النامية بالإضافة إلى الإعفاء من الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية إعفاء آخر من شرط الجوار الجغرافي الخاص بالتكتلات الإقليمية وذلك بهدف تشجيع التجارة البينية وإنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية، دون الالتزام بمنح هذه المعاملة لدول أخرى غير نامية.

– إجراءات الحماية في الدول النامية: للدول النامية الحق في إتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعتها الوليدة، حيث يتم إعفاؤها من شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى أن تصل صناعات الدولة النامية إلى القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

– المزايا الممنوحة للدول النامية: تتمتع تجارة الدول النامية بمعاملة تفضيلية من طرف الدول المتقدمة، تتمثل في بعض المزايا والشروط لتسهيل وصول صادرات المجموعة الأولى إلى أسواق الثانية، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير المتكافئة.

إنطلاقا من هذه المزايا الممنوحة إلى الدول النامية والتكتلات القائمة بينها، يكون من اللازم على الجزائر وهي على أبواب الانضمام إلى هذه المنظمة أن تفكر جديا في السعي إلى إقامة تكتلات إقليمية أو تفعيل تكتلات هي منضمة إليها فعلا ولكنها ليست في مستوى مواجهة التحديات الناجمة عن تحرير التجارة العالمية، وذلك للإستفادة من هذه الإستثناءات ممنوحة للبلدان النامية، وتتمثل أهم فرص التعاون والتكامل المتاحة أمام الجزائر كدولة مغاربية وعربية واسلامية في ما يلي:

(1) سبق الاشارة الى مبادئ اتفاقية الغات في المبحث الاول من الفصل الاول.

(2) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.90.

الفرع الاول: اتحاد المغرب العربي

تعود فكرة التعاون بين الدول المغاربية الى الفترة الاستعمارية للمنطقة، وتجسدت الفكرة أكثر بعد حصول هذه الدول على إستقلالها، حيث تم عقد إجتماع بتونس خلال الفترة 29 سبتمبر إلى 01 أكتوبر 1964، ضم كل تونس والجزائر والمغرب وليبيا، وأعربت هذه الدول عن إرادتها في إقامة تعاون إقتصادي وتطوير وتنمية التبادل فيما بينها، وتم إقرار إنشاء اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة، التي كان مقرها تونس، وكلفت هذه اللجنة بوضع نظام للتفضيلات التجارية الجهوية، وتنسيق سياسة التصنيع بين هذه الدول، وتم تحديد مجموعة من جوانب التعاون الإقتصادي والتي تشمل: التقليل من الحواجز الجمركية، والتعاون في مجالات الصناعة، الفلاحة، المدفوعات والتمويل، الاتفاقيات الثنائية والجماعية، لكن هذه المبادرة مرت بمرحلة من التراجع والتوقف، قبل أن يتم تجديدها خلال الثمانينات، حيث تم عقد مؤتمر القمة المغاربية في الجزائر (زرالدة) سنة 1988، فأعطى دفعة قوية لتجسيد وحدة دول المغرب العربي في إطار تنظيمي يجمعها، وتم في 17 فيفري 1989 تبني اتفاقية مراكش (بالمغرب) التي نصت على:[1]

- إقامة منطقة حرة للتبادل (حرية تبادل المنتوجات بين الدول).
- إنشاء إتحاد جمركي بتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي.
- الإرتقاء إلى مرحلة السوق المشتركة.
- العمل تدريجيا على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.

وتبرز هذه الاتفاقية رغبة بلدان المغرب العربي في التأقلم مع هذه البيئة الدولية الجديدة، من خلال إقامة إتحاد إقليمي يوحد سياساتها ومواقفها وقراراتها الاقتصادية، لكن جملة من العقبات السياسية والاقتصادية والتقنية، حالت دون تأدية هذا التكتل للدور المنوط به، والذي لم يفلح لا في تكوين إتحاد جمركي ولا سوق مشتركة ولا حتى منطقة تبادل حر مغاربية.

والتحولات الاقتصادية والتجارية الجارية عالميا، تفرض على دول المغرب العربي اتخاذ الاجراءات الكفيلة واللازمة لاعادة تفعيل فكرة التكامل الاقتصادي المغاربي، مما يساهم في التخفيف من الصعوبات والمخاطر التي تعترض مسار تنميتها الاقتصادية، ذلك أن هذه الدول تعاني من نقص كبير في التدفقات الاستثمارية والتجارية الدولية.

ولتتبع وضعية المبادلات التجارية للدول المغاربية يمكن ادراج الجدول الموالي:

الجدول رقم 35: التجارة الخارجية في الدول المغاربية خلال سنة 2007

الوحدة: مليون دولار

	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
الصادرات	15161.7	60184.2	44500.0	14645.1	626.1	135117.1

(1) جمال عمورة، مرجع سابق، ص-ص.287-288.

الواردات	19090.3	25996.6	20460.0	31596.6	1433.5	98577.0
الرصيد	3928.6-	34187.6	24040.0	16951.5-	807.4-	36540.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص.359.

إن المعطيات الاحصائية الواردة في هذا الجدول تشير إلى أن التجارة الخارجية في الدول المغاربية قد حققت خلال سنة 2007 فائضا تجاريا مهما يصل إلى 36540.1 مليون دولار، لكن هذا لا يخفي الصعوبات التي تواجهها التجارة الخارجية للدول المغاربية، إذ تعود النتائج المحققة أساسا إلى الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية، مما ساهم في تحقيق فوائض تجارية للدولتين النفطيتن في المنطقة (الجزائر، ليبيا)، لتسجل الدول المغاربية الأخرى غير النفطية عجزا تجاريا، وصل إلى أكثر من 53% في المغرب وأكثر من 56% في موريتانيا.

وتعاني دول المغرب العربي من ضعف إنفتاحها التجاري على العالمي الخارجي، إذ لا تشكل الصادارت المغاربية الاجمالية خلال سنة 2007 سوى 0.98% من مجموع الصادرات العالمية التي بلغت ما يقارب 13747.7 مليار دولار، و17.22% من الصادرات الاجمالية للدول العربية التي قدرت ب784.7 مليار دولار، في حين لا تتجاوز واردات الدول المغاربية معدل 0.68% من نظيرتها العالمية المقدرة ب 14399.1 مليار دولار، و19.40% من الواردات الاجمالية للدول العربية التي بلغت 508 مليار دولار.[1]

أما بالنسبة للتجارة الخارجية للدول المغاربية في الخدمات، فقد قدرت الصادرات ب 16200 مليون دولار خلال سنة 2006، وهي تمثل 21.54% و 0.59% من نظيراتها العربية والعالمية على التوالي، وفي نفس السنة بلغت الواردات المغاربية من الخدمات 11768 مليون دولار، وهي تعادل 21.54% و0.59% من الواردات الخدماتية العربية والعالمية على التوالي.[2]

ومن جهة أخرى فإن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغرب العربي، والتي بلغت سنة 2006 حوالي 9379 مليون دولار، تعادل 15.60% فقط من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية، وتقدرب 0.75% من نظيرتها العالمية[3]، أما تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول المغربية فقد بلغت 677 مليون دولار، وهي تمثل أقل من 5% من نظيرتها العربية و 0.06% من الصادرات الاستثمارية العالمية.[1]

بالاضافة إلى ذلك فإن الدول المغاربية تعاني أيضا من ضعف التبادل التجاري البيني، كما توضحه معطيات الجدول التالي:

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص.142.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص.199.

(3) نفس المرجع، ص.193.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص.194.

الجدول رقم 36: إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغاربية خلال سنة 2007

الوحدة: مليون دولار

الاتجاه / المصدر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
تونس:						
الصادرات		286.9	697.3	172.9	15.2	1172.3
الواردات		299.6	645.8	75.7	1.7	1022.8
الجزائر:						
الصادرات	327.0		52.8	561.2	6.3	947.3
الواردات	200.3		0.7	62.1	3.8	266.9
ليبيا:						
الصادرات	663.8	3.5		90.7	0.0	758.0
الواردات	416.1	12.0		34.1	0.0	462.2
المغرب:						
الصادرات	80.8	75.7	41.9		43.7	242.1
الواردات	202.3	789.3	97.0		1.3	1089.9
موريتانيا:						
الصادرات	0.2	14.8	0.0	0.1		15.1
الواردات	8.9	34.6	0.0	22.2		65.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص.359.

تشير المعطيات الاحصائية الواردة في هذا الجدول إلى ضعف قيم المبادلات التجارية البينية المغاربية، حيث أن الصادرات التونسية نحو الدول المغاربية وهي أعلى قيم التبادل التجاري البيني المغاربي لا تتعدى 7.74% من إجمالي صادراتها، كما أن واردات تونس نحو الدول المغاربية الأخرى وهي أيضا تمثل أعلى نسب الاستيراد البيني تبلغ 5.36% من الواردات الاجمالية لتونس، وتشكل التجارة الخارجية للجزائر مع بقية البلدان المغاربية مقارنة بإجمالي تجارتها الخارجية أضعف النسب في المنطقة، حيث لا تتجاوز 1.6% بالنسبة للصادرات و 1.02% بالنسبة للواردات.(*)

ويأتي ضعف التعاون الاقتصادي البيني المغاربي، في ظل إتجاه دول المنطقة إلى إقامة تعاون اقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار فإن الجزائر وعلى غرار باقي الشركاء المتوسطيين، وقعت على إتفاقية للشراكة مع الطرف الأوروبي رسميا في 22 افريل 2002 معوضة بذلك اتفاقيات التعاون المبرمة منتصف السبعينات وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات، و دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في الفاتح من

(*) تم حساب نسب التبادل البيني الواردة في هذه الفقرة بقسمة قيمة واردات(او صادرات) الدولة المعنية نحو بقية البلدان المغاربية الاخرى على اجمالي وارداتها(او صادراتها).

سبتمبر سنة 2005، و هي تقضي بإنشاء منطقة للتبادل الحر بعد 12 سنة من بدء سريان الاتفاقية، وهو ما يترتب عنه فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأوروبية الصناعية بفعل التفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية والحواجز ذات الأثر المماثل التي كانت مفروضة عليها، علاوة على التحرير الغير الكامل للتبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والصيد البحري إضافة إلى تحرير تجارة الخدمات وفق قواعد اتفاقية التجارة الدولية في الخدمات.[1]

وبذلك فإن إتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الاوربي لا يختلف في جوهره عن إتجاهات التحرير السائدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الراهنة، ويستند في الكثير من أحكامه على المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، ولكنه يمنح الاتحاد الاوربي إمتيازات إضافية تتجاوز تلك التي تمنحها الجزائر إلى بقية اعضاء المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال الالغاء المرتقب لكل الحقوق الجمركية على واردات الجزائر من الاتحاد الاوربي عند إنشاء منطقة التبادل الحر في أفاق 2017[2]، ومن الناحية العملية لم يؤدي إتفاق الشراكة إلى دعم القدرة التفاوضية للجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لعدم إندماجها في الاتحاد الأوربي[3]، ولا يزال هذا الأخير أحد أهم الأطراف التي لم تتوصل معها الجزائر إلى إتفاق ثنائي بشان الانضمام إلى المنظمة، رغم التصريحات المتعددة للمسؤولين الأوربيين بدعمهم لهذا المسار، والتي لم يتم تجسيدها في الواقع العملي.

ومع الاتجاه نحو انشاء منطقة للتبادل الحر أورو–متوسطية سنة 2017، تبقى الاقتصاديات المغاربية عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة، قد تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية، وزوال الكثير من الانشطة الاقتصادية المحلية[4]، وفي ظل وجود بلدان متوسطية أعضاء في الاتحاد الأوربي كإسبانيا والبرتغال واليونان تتشابه منتجاتها الزراعية مع تلك التي تنتجها بلدان المغرب العربي من جهة، وفي ظل سماح قواعد اتفاقية الشراكة بوضع قيود كمية على المنتجات الزراعية والأسماك، سيكون من الصعب على بلدان الاتحاد المغاربي دخول السوق الأوربية والمنافسة فيها خاصة بعد انضمام الجميع إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

وتقتضي المصالح المشتركة لدول إتحاد المغرب العربي، إخراج منطقة التبادل الحر المغاربية إلى الوجود، وينبغي أن يسبق ذلك إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو– مغاربية، وسيسمح إحداث سوق مغاربية داخلية كبيرة بتحسين درجة جاذبية المنطقة بكاملها للرأسمال العام والخاص المحلي والأجنبي، وتحقيق منطقة تبادل حر مغاربية يستدعي تجاوز كافة الحواجز والعراقيل التي تحول دون ذلك، لاسيما وأن هذه البلدان تتوفر على على موارد كبيرة ومتنوعة منها: المساحة الشاسعة التي تقدر بـ 5.785.591 كلم^2،

(1) محمد براق، سمير ميموني، مرجع سابق، ص.3.

(2) عبد الحميد زعباط، الشراكة الاور–متوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01، 2004، ص.66.

(3) نفس المرجع ، ص.64.

(4) نفس المرجع، ص.66.

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.90.

وتمثل الأراضي الفلاحية ما يقارب 25 مليون هكتار وهي صالحة للزراعة، إضافة إلى الثروات الباطنية (5% من الإحتياطات العالمية للبترول (4 مليار طن)، 4% من الإحتياطات العالمية للغاز الطبيعي (3761 مليار م^3)، 34% من الإحتياطات العالمية للفوسفات (44 مليار طن)، 16.6% من الإحتياطات العالمي للفحم (134 مليون طن)، 2% من الإحتياطات العالمية للزنك (104 مليون طن) ...وغيرها) ، والهياكل والبنى التحتية سواءا القائمة أو الجاري انجازها[2]، كما أن عدد السكان الدول المغاربية قد قدر سنة 2007 ب 86555 مليون نسمة[3]، وإذا أضفنا إلى الموارد الطبيعية و البشرية، عوامل اخرى تاريخية و ثقافية و اجتماعية (وحدة اللغة، الدين، العادات و التقاليد، المصير المشترك...الخ)، نجد أن الدول المغاربية تتوفر على مقومات كبيرة وهامة للتكامل فيما بينها.

ويعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية سواءا الأعضاء منها في المنظمة العالمية للتجارة (تونس، المغرب، موريتانيا) أو التي هي في طور الانضمام (الجزائر، ليبيا)، خيارا إستراتيجيا هاما قد يساهم في التخفيف من حدة الاثار السلبية التي يفرضها النظام الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد، ويوفر فرص أكبر لدول المغرب العربي للاستفادة من المزايا التي يمنحها هذا النظام للدول النامية والتكتلات القائمة بينها، لذلك يجب على هذه الدول تجاوز كافة العراقيل والخلافات القائمة بينها وإستغلال الامكانيات والموارد المتوفرة لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، لا سيما وأن ذلك قد يشكل نواة لتكامل إقتصادي عربي.

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية

يتوفر الوطن العربي على امكانيات وطاقات بشرية و مادية هائلة، تشكل في مجموعها مقومات هامة للتكامل الاقتصادي العربي، حيث بلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية سنة 2006 حوالي 318 مليون نسمة [1]، وتتربع الدول العربية على أراضي صالحة للزراعة تقدر بنحو 197 مليون هكتار بما يمثل 14.1% من مساحتها الاجمالية البالغة 1.4 مليار هكتار[2]، وتشير المعطيات الاحصائية المتعلقة بالتطورات الدولية في مجال النفط والطاقة خلال سنة 2006 ان البلدان العربية تملك 57.6% من إحتياطات النفط الخام العالمية و29.5% من الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي[3]، كما تنتج 31.7% من اجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام و41% من الانتاج العالمي لسوائل الغاز الطبيعي.[4]

(2) جمال عمورة، مرجع سابق، ص-ص.289-290.

(3) تم حساب عدد السكان انطلاقا من معطيات التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2008، ص.282.

(1) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، ص.29.

(2) نفس المرجع، ص.45.

(3) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، ص.92.

(4) نفس المرجع، ص.94.

وبالرغم من توفرها على إمكانيات وموارد ضخمة إلا أن الدول العربية لا تزال تعاني من ضعف دورها في الاقتصاد العالمي، وهذا ما تؤكده المعطيات الإحصائية المتعلقة بحجم المبادلات العالمية في مجال التجارة والاستثمار، ويمكن توضيح تطور الوزن النسبي للتجارة الخارجية العربية من نظيرتها العالمية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 37: نسبة التجارة الخارجية العربية من التجارة الخارجية العالمية خلال الفترة (2002-2007)

الوحدة: (%)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الصادرات العربية من الصادرات العالمية	3.8	4.1	4.5	5.5	5.6	5.7
نسبة الواردات العربية من الواردات العالمية	2.6	2.7	2.9	3.1	3.1	3.5

المصادر:

1. صندوق النقد العربي، برنامج تمويل التجارة العربية، التقرير السنوي 2007، ص.7.(سنة 2002).
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص.142.(للفترة 2003-2007).

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الصادرات العربية الاجمالية تحقق تطورا مستمرا من سنة الى أخرى، لكن نسبتها خلال الفترة (2002-2007) لم تتجاوز 5.7% من نظيرتها العالمية، رغم أن هذه الفترة تميزت بارتفاع الاسعار العالمية للنفط وزيادة الكميات المصدرة منه، كما ان الواردات العربية الاجمالية لم تتجاوز نسبة 3.5% من نظيرتها العالمية، خلال الفترة نفسها والتي شهدت ارتفاعا أيضا في الواردات العربية نتيجة إستمرار وتيرة النشاط الاقتصادي المرتفع وما يتطلبه من إستيراد لمدخلات الانتاج.

أما فيما يخص التجارة الخارجية العربية في الخدمات، فقد قدرت الصادرات العربية خلال سنة 2006 ب 75217 مليون دولار، وهي تمثل 2.73% من إجمالي الصادرات العالمية في الخدمات، وفي نفس السنة بلغت الواردات العربية من الخدمات 102361 مليون دولار، وهي تعادل 3.87% الواردات الخدماتية العالمية.[1]

ومن جانب أخر فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية التي بلغت سنة 2006 حوالي 62.4 مليار دولار، تعادل 4.8% فقط من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة عالميا التي بلغت 1305.9 مليار دولار[2]، أما تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص.199.

(2) نفس المرجع، ص.193.

الدول العربية خلال نفس السنة فقد وصلت الى 13.6 مليار دولار، وهي بذلك لا تتجاوز 1.1% من إجمالي التدفقات الصادرة عالميا التي بلغت 1215.8 مليار دولار.[3]

وأمتد هذا الضعف في الأداء الاقتصادي للدول العربية على المستوى العالمي، ليشمل التعاون الاقتصادي العربي البيني، فعلى سبيل المثال التجارة العربية البينية تبقى دون المستوى المقبول، حيث لم تبلغ نسبة الصادرات العربية البينية سوى 8.5% من إجمالي الصادرات العربية إلى الخارج سنة 2006، لتنخفض هذه النسبة الى 8.3% سنة 2007، و قدرت نسبة الواردات العربية البينية سنة 2006 ب 13.3% فقط من إجمالي الواردات العربية من الخارج، لتنخفض أيضا هذه النسبة خلال سنة 2007 إلى 12.2%، وبذلك إنخفض متوسط حصة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة العربية من 10.9% سنة 2006 الى 10.2% سنة 2007.[4]

إن إمتلاك الدول العربية لإمكانيات وموارد ضخمة، وضعف دورها في الاقتصاد العالمي، وإنخفاض مستوى التعاون الاقتصادي العربي البيني، إضافة الى عناصر أخرى أهمها الانتماء الجغرافي والحضاري والمصير المشترك، كلها عوامل ومقومات تدفع بجميع الدول العربية الى العمل وبذل المجهودات اللازمة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

وتعتبر فكرة التكامل الاقتصادي العربي قديمة نسبيا بالمقارنة مع الكيانات الاقتصادية الكبرى التي ظهرت حديثا، فقد عقد في إطار الجامعة العربية ما يسمى بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1950 والتي انبثق عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتوصلت الى ثلاث اتفاقيات هي:

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957 وتطبيقها بصورة تدريجية.
- إنشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق التكامل المالي.
- إنشاء صندوق النقد العربي بهدف تحقيق التكامل النقدي.

و لتحقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964، وبلغ عدد أعضائه في ذلك الوقت 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر هذا المجلس قرارا يقضي بإنشاء السوق العربية المشتركة، وعند قيام هذه السوق انضم إليها أربع دول فقط هي: مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها مع بداية 1971 على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة.[1]

وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة سنة 1996، أكد المؤتمرون على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(3) نفس المرجع، ص.194.

(4) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2008، ص.148.

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.91.

لجامعة الدول العربية سنة 1997، اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي سنة 1998 بدأت مرحلة جديدة لاقامة سوق عربية موحدة.[2]

و قد بلغ عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية حتى نهاية 2006 سبع عشرة دولة[*]، تشكل تجارتها الخارجية الاجمالية حوالي 92% من اجمالي التجارة الخارجية العربية، كما تشكل تجارتها البينية ما يعادل 12.5% من اجمالي التجارة الخارجية لدول المنطقة، ومنذ سنة 2005 أصبحت الدول الاعضاء في المنطقة تطبق اعفاءات جمركية كاملة (100%) على السلع ذات المنشأ العربي والمستوردة من الدول العربية الأعضاء في المنطقة. ومن جهة أخرى تسعى الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الى توسيع مجالات التبادل البيني لتشمل تحرير تجارة الخدمات، وتعمل مجموعة من الدول الأعضاء على تقديم عروض بالالتزام بفتح عدد من قطاعات الخدماتية أمام موردي الخدمات من الدول العربية، حيث ينبغي أن تزيد العروض المقدمة من أي دولة عن الالتزامات المقدمة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة.[3]

ويبقى على البلدان العربية سواءا الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة أو غير الاعضاء بذل المزيد من المجهودات لتدعيم وتطوير التعاون فيما بينها، وتجاوز المعوقات والصعوبات التي تعترض ذلك، للوصول إلى انشاء السوق العربية المشتركة، ولم لا الاتحاد الاقتصادي العربي والذي يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة إضافة إلى السلع والخدمات بين أرجاء الوطن العربي.

وقد وقعت الجزائر سنة 2004 على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ثم قررت خلال قمة الرياض 2007 الانضمام رسميا إلى منطقة التبادل الحر العربية، وفي ديسمبر 2008 أرسلت ملف الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وانطلقت في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة إبتداءا من الفاتح جانفي 2009 [1]، وهذا الانضمام يحقق للجزائر الكثير من الفرص والمزايا، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[2]

– توفر رؤوس أموال عربية خاصة من الدول الخليجية لدعم مشاريع التنمية والإنعاش الاقتصادي، وهو النقص الذي تغطيه الجزائر عادة بالاستدانة من المؤسسات المالية الغربية.

---

(2) تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص.186.

(*) الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر والمغرب. ثم انضمت سنة 2005 كل من السودان واليمن، و بقي خارج المنطقة كل من: الجزائر، جيبوتي، جزر القمر، الصومال وموريتانيا.(التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، ص.165).

(3) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، ص–ص.165–166.

(1) انضمام الجزائر الى المنطقة العربية الحرة، يومية المساء 09/02/07. في الموقع:
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/dpzalear.pdf (le :16/04/2009)

(2) سليمان ناصر، مرجع، ص.91.

– حرية تنقل اليد العاملة سوف يوفر مناصب عمل للجزائرين، خاصة في تلك البلدان العربية التي عادة ما تستعين بأعداد كبيرة من العمالة الآسيوية، وهو ما قد يساهم في التخفيف من انتشار ظاهرة البطالة في الجزائر، وفي تخفيض نسب الهجرة إلى البلدان الغربية وما ينتج عنها من سلبيات.

– إن انتماء البلدان العربية إلى مجموعة البلدان النامية يجعلها لا تختلف عن بعضها كثيرا في مستويات التنمية، وهو ما يحقق للجزائر علاقات تجارية متكافئة مع أي دولة من هذه الدول.

– إذا كانت اتفاقية الغات تمنح إستثناءا للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها بوضع قيود كمية مناسبة على وارداتها، وإذا كانت الجزائر قد عانت كثيرا من هذا العجز خاصة خلال عشرية التسعينات من القرن الماضي، وبما أن الجزائر تعاني من تبعية غذائية كبيرة للخارج، فإن مجموع هذه العوامل تسمح للجزائر بمنح أفضلية للمنتجات الغذائية العربية على حساب الأوربية أو الأمريكية إذا كان هناك فارق كبير في التكلفة.

– تشجيع حركة التصدير خارج المحروقات ودعم علاقات الشراكة والاستثمار المنتج مع مختلف الدول العربية، وإعادة التوازن إلى الميزان التجاري الجزائري مع الدول العربية، الذي حقق خلال سنة 2008 فائضا تجاريا وصل إلى 1.1 مليار دولار، بصادرات إجمالية بلغت 2.2 مليار دولار لكن منها 1.9 مليار دولار صادرات من المحروقات، أي بنسبة 86.4%، وبذلك فان الصادرات خارج المحروقات تمثل أقل من 14%، وبمبلغ 257 مليون دولار، في حين بلغت واردات الجزائر من الدول العربية 1 مليار دولار أي 2.5% من الواردات الاجمالية للجزائر.[3]

وبذلك يعتبر التعاون الاقتصادي العربي أحد أهم عوامل التي يمكن الدول العربية ومنها الجزائر الاعتماد عليها للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، والتخفيف من التحديات الناجمة عن إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي بين البلدان الاسلامية

يتميز العالم الإسلامي بشساعة أراضيه التي تمتد من المغرب غربا إلى حدود الصين شرقا، ومن وسط آسيا شمالا إلى خط الاستواء جنوبا، والحقيقة أن تكامل الجزائرمع البلدان العربية يعتبر جزءا من التكامل مع البلدان الإسلامية باعتبار أن المجموعة الأولى هي جزءا من الثانية، ولعل أهم الاختلافات بين المجموعتين يتمثل في وجود بلدان إسلامية غير عربية على مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي، يجدر بالجزائر أن تقيم معها تعاونا اقتصاديا كإندونيسيا وماليزيا اللتان تعتبران من النمورالآسيوية.

(3) Le Commerce Exterieur de L'algerie avec Les Pays Arabes, Agence Nationale de Promotion de Commerce Exterieur, février 2009, P.2. (http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/paysat2008.pdf (le:16/04/2009).

وما يشجع التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية تلك الاستثناءات التي سبق ذكرها والواردة في إتفاقية الغات مثل تشجيع التجارة البينية بين البلدان النامية والإعفاء من شرط الجوار الجغرافي عند إنشاء التكتلات الاقتصادية، إلا أن معوقات التكامل الاسلامي هي أكبر بكثير من تلك المذكورة بين البلدان العربية، مما يستلزم الكثير من الزمن والجهد والإرادة لتحقيق هذا التكامل.

إن بداية هذا التكامل يجب أن تكون بتفعيل الدور السياسي والاقتصادي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والجزائر عضو في هذه المنظمة، كما أن نواة هذا التكامل هي البنك الإسلامي للتنمية، الذي أسس بمساهمة جميع البلدان الإسلامية بما فيها الجزائر، والذي يتخذ من مدينة جدة السعودية مقرا له، ويؤدي خدماته لجميع هذه البلدان، حيث ينجز حاليا برامج طموحة لتشجيع التجارة البينية بين بلدان العالم الإسلامي، إلا أنها تبقى غير كافية للوفاء بمتطلبات التكامل بين هذه البلدان.[1]

إن التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية عموما والعربية والإسلامية خاصة، لا يعتبر العامل الوحيد في بناء إستراتيجية حقيقية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لكنه بلا شك يعتبر أهم العوامل، والجزائر كونها إحدى هذه البلدان لابد وأن تفكر جديا في إقامة تكتلات اقتصادية أو تفعيل ما هو قائم منها فعلا ولكن ليس له أي نشاط في العلاقات الاقتصادية، بدءا ببلدان اتحاد المغرب العربي ثم بقية البلدان العربية، وصولا إلى بلدان العالم الإسلامي.

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص-ص.91-92.

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق أن مشروع إنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الجزائر قد حقق تقدما كبيرا، وهو الأن في مراحله الأخيرة، حيث أقر فوج العمل الشروع في تحرير التقرير الذي سيعرض على المجلس العام للمنظمة ليعلن موقفه، وقد تقدمت المفاوضات في أغلب محاور هذا التقرير، ولم يبقى أمام الجزائر إلا إنهاء المفاوضات الثنائية مع الأطراف المتبقية، ويمكن أن يتم ذلك في المستقبل القريب.

وتتنوع الأثار التي يمكن أن تترتب عن هذا الانضمام بين السلبيات والايجابيات، حيث تتمثل أهم الأثار السلبية في إحتمال افلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية وزوال الكثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية، وإرتفاع فاتورة الواردات، وفقد الخزينة العمومية لجزء كبير من الايرادات الجمركية، وزيادة مخاطر تعرض الاقتصاد الوطني للأزمات المالية والمصرفية الخارجية، إضافة الى الكثير من المخاطر الأخرى التي ستنسحب إلى الجوانب الاجتماعية، من خلال إرتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور مستويات المعيشة السكان.

وتتمثل أهم الأثار الايجابية في إحتمال تدفق الاستثمارات الاجنبية طويلة الأجل مما يؤدي إلى تطوير الجهاز الانتاجي الوطني، عن طريق إستخدام أفضل التقنيات الحديثة في الانتاج، وخلق مجالات إنتاج جديدة، وزيادة صادرات الجزائر من المنتجات المحلية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، كما أن المنافسة الشديدة قد تؤدي تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات الكبيرة المتوفرة، وبالتالي رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، مما يسهم في التخفيف من التبعية لقطاع المحروقات، وينعكس إيجابا على مستوى معيشة السكان.

والاستفادة من مزايا وفوائد الانضمام، والتقليل من إنعكاساته السلبية، تفرض على السلطات الجزائرية إتخاذ الإجراءات اللازمة لتأهيل الاقتصاد الوطني، من خلال رسم سياسة زراعية جديدة تعتمد على الدعم والحماية لتحقيق الأمن الغذائي، وإعادة تأهيل القطاع الصناعي، والعمل على إعتماد برنامج لبناء إقتصاد للخدمات، وغيرها من التدابير الضرورية لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، بالاضافة إلى تعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي على المستوى الجهوي والإقليمي مع بقية الدول النامية، وهناك العديد من إمكانيات التعاون المتاحة أمام الجزائر بدءا ببلدان إتحاد المغرب العربي، ثم بقية البلدان العربية، وصولا إلى بلدان العالم الإسلامي.

الخاتمة:

إن إدراك المجموعة الدولية لأهمية التجارة في تحقيق النمو والتطور للإقتصاد العالمي، جعلها تبذل جهودا كثيرة للبحث عن السبل الكفيلة بتنظيم التجارة الدولية وتحريرها من مختلف العراقيل والصعوبات التي تقف في وجهها، وقد كللت هذه الجهود بالتوصل سنة 1947 إلى إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، التي سعت منذ ظهورها ودخولها حيز الوجود سنة 1948 إلى تحرير المبادلات التجارية الدولية، من خلال إشرافها على جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ورغم ما حققته الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة من نجاحات خاصة في تخفيض التعريفات الجمركية إلا أنها لم توفق في بلوغ جميع أهدافها، لأنها كانت تفتقر إلى القوة الكافية، حيث كانت عبارة عن اتفاقية دولية وليست منظمة عالمية، الشيء الذي أدى إلى ظهور نزاعات عديدة بين مختلف أطرافها، بسبب الخروقات المتكررة للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها هذه الاتفاقية، وعجزها عن حل هذه النزاعات.

وقد كانت جولة الأورغواي فرصة سانحة لتكرار المحاولة من جديد لتنظيم التجارة الدولية، حيث بعد أكثر من سبعة أعوام من المفاوضات العسيرة و الشاقة، تم التوصل إلى إتفاق بشان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وقد تم تزويدها بالصلاحيات الكافية لتفادي النقائص التي عرفتها الاتفاقية السابقة، بالإضافة إلى الأجهزة التي تتميز بالقوة والصرامة.

لقد كان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة نقطة تحول في النظام التجاري الدولي، ذلك أنه أوكل إليها مهمة الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال جولة الاورغواي، وإدارة المفاوضات التجارية المقبلة للتوصل للمزيد من الاتفاقيات الجديدة، فتوسعت المواضيع التي تغطيها هذه الاتفاقيات لتشمل التجارة الدولية للسلع الزراعية والصناعية والخدمات، والملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار بالإضافة إلى السياسات التجارية للدول ونظم الجمارك، وإجراءات الدعم ومكافحة الإغراق، وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية.

وتكمن أهمية هذه المنظمة في الدور الأساسي الذي تلعبه في نمو وتطور الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر المحرك الأساسي له، لأنها تقوم وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي برسم السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء فيها، وذلك من خلال الشروط التي تفرضها عليها إثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

وقد سارعت الكثير من الدول النامية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سعيا منها لتصحيح اقتصادياتها ومسايرة الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي حققها، نظرا للدور الذي تلعبه هذه المنظمة في ذلك.

والجزائر لم تكن في منأى عن التحولات الاقتصادية الدولية الجارية في العالم، بل كان لهذه الأخيرة أشد الأثر على الاقتصاد الوطني، فبعد أن عانت خلال عشرية الثمانينات من القرن الماضي (كغيرها من الدول النفطية)، من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، بفعل الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق الدولية، وأمام عجز سياسات الإصلاح الذاتية، شرعت ابتدءا من سنة 1989 في تنفيذ برامج إصلاحية أكثر عمقا، وقد جاءت هذه الإصلاحات إستجابة للشروط المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، من خلال إتفاقيات الاستقرار والتعديل الهيكلي، ولم تقتصر تدابير وإجراءات الإصلاح التي قامت بها الجزائر والتي لا تزال مستمرة إلى اليوم، على تحرير التجارة الخارجية فحسب، بل تعدتها إلى إعادة هيكلة النظام الاقتصادي برمته، فتم تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عنها، وإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والشروع في خوصصتها، وتحرير النظام المصرفي، وفتح الباب أمام الإستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، وإصلاح النظام الضريبي والجمركي، وغيرها من التدابير الهادفة أساسا إلى إرساء قواعد وأسس نظام السوق، وهذا التوجه يتلاءم مع النظام الاقتصادي العالمي السائد، وسعت الجزائر بذلك إلى بناء اقتصاد قوي وتنافسي قادر على مواجهة التحديات التي يفرضها الاندماج في الاقتصاد الدولي، والاستفادة من ما يوفره هذا الاندماج من مزايا وفرص.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، عبرت الجزائر عن رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فبعد أن تم رفض طلبها بالانضمام إلى اتفاقية الغات سنة 1987، تقدمت سنة 1996 بمذكرة الانضمام إلى الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة، ومنذ ذلك التاريخ إلى اليوم، حقق مشروع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تقدما كبيرا، وهو الآن في مراحله الأخيرة، حيث أقر فوج العمل الشروع في تحرير التقرير الذي سيعرض على المجلس العام للمنظمة ليعلن موقفه، وقد تقدمت المفاوضات في أغلب محاور هذا التقرير، ولم يبقى أمام الجزائر إلا إنهاء المفاوضات الثنائية مع الأطراف المتبقية، ويمكن أن يتم ذلك خلال الأشهر أو السنوات القليلة القادمة.

وقد أفضت هذه الدراسة الخاصة بتطور النظام الجديد للتجارة الدولية، وإستقصاء آثاره على الاقتصاد الجزائري، بالخروج بجملة من النتائج والاقتراحات، نوردها فيما يلي:

1- النتائج:

يمكن صياغة أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تتبع أهمية عضوية منظمة التجارة العالمية من وزن وأهمية المنظمة ذاتها، حيث يشهد عدد أعضائها تزايدا مستمرا، فقد وصل عدد الدول الأعضاء إلى غاية 23 جويلية 2008 إلى 153 عضوا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن 30 دولة تفاوض حاليا للانضمام إلى المنظمة، فقد يرتفع عدد الأعضاء إلى 183 دولة خلال السنوات القليلة القادمة، و تغطي الدول الأعضاء بهذه المنظمة أكثر من 90% من حجم التجارة العالمية. كما تكتسب المنظمة أهميتها من خلال شمولية المواضيع التي تغطيها إتفاقياتها، حيث

لم تقتصر على التجارة الدولية للسلع فقط، بل تشمل كذلك التجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الإستثمار وغيرها من المواضيع الأخرى ذات الصلة بالتجارة الدولية، كما أن نظام عمل المنظمة قد كفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومتابعة إلتزاماتها بأحكام و مبادئ الاتفاقيات، من خلال تقييم مدى توافق سياساتها مع تلك الأحكام والمبادئ، وبهذا فان جميع الأعضاء سيلتزمون بهذه المبادئ والأحكام، التي تهدف إلى حرية أكبر للتجارة الدولية.

– إنطلاقا من أهمية ووزن المنظمة العالمية للتجارة، والدور الذي تلعبه في نمو وتطور الاقتصاد العالمي، فإن إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة هو أمر محتوم وضرورة ملحة، فالبقاء خارج المنظمة ليس خيارا على الإطلاق، لأن نتيجته المزيد من الحصار والعزلة الدولية، وهو أمر ذو عواقب وخيمة في ظل إرتفاع وتيرة العولمة، وفي ظل توسيع نطاق المواضيع التي تقع تحت مظلة إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وإن كان توقيت هذا الانضمام مطروحا على بساط البحث.

– إن الإصلاحات الاقتصادية الفعلية التي إنطلقت منذ إبرام أول إتفاق إستعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 والتي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، تتلاءم وتوجهات النظام الاقتصاد العالمي السائد حاليا، القائم على مبادئ وأسس السوق، كما أنها حققت نتائج جيدة على مستوى الاقتصاد الكلي، لكن هذه النتائج أخفقت نسبيا على المستوى الجزئي، وقد كان لها الأثر السلبي على المستوى الاجتماعي بالدرجة الأولى.

– نتيجة لضعف الاقتصاد الوطني وإنعدام قدرته التنافسية وإعتماده شبه الكلي على ما تحققه صادرات المحروقات من إيرادات، فان إنضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتزامها بما تضمنته اتفاقيات المنظمة من قواعد وأحكام متعلقة بتحرير التجارة الدولية، يحمل في طياته العديد من السلبيات والخسائر خصوصا على المدى القصير والمتوسط، فالمنافسة الشديدة وغير المتكافئة قد تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية وزوال الكثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية، كما أن فاتورة الواردات ستكون معرضة للمزيد من الارتفاع، والخزينة العمومية ستفقد جزءا كبيرا من الإيرادات الجمركية، والاقتصاد الوطني يكون أكثر عرضة للازمات المالية الخارجية، إضافة إلى الكثير من المخاطر الأخرى التي ستنسحب إلى الجوانب الاجتماعية، من خلال إرتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور مستويات المعيشة السكان.

– يمكن للجزائر أن تحصل من عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة على فوائد ونتائج مهمة تخدم مصالحها الاقتصادية، حيث تعد جداول إلتزامات الدولة الخاصة بتجارة السلع والخدمات، بمثابة حسن السلوك وضمانا قانونيا يعطي للمنتجين والمستخدمين فكرة واضحة عن قواعد المنافسة، فيصبحون قادرين على التخطيط للمستقبل بقناعة أكبر، الأمر الذي يشجع الاستثمار طويل الأجل، كما أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بصحبه إلغاء القيود أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى تشجيع انتقال هذه الاستثمارات إلى الجزائر، هذه الاستثمارات قد تساهم في تحسين الجهاز الإنتاجي الوطني

وتطويره عن طريق استخدام أفضل التقنيات الحديثة في الإنتاج، وخلق مجالات إنتاج جديدة، واستحداث مناصب شغل تمكن الجزائر من التخفيف من حدة أزمة البطالة التي تعاني منها. ومن جانب أخر فان عضوية الجزائر في المنظمة تتيح لمنتجاتها الحصول على معاملة الدولة الأولى بالرعاية مما يعني أن أسواقا وفرصا جديدة سوف تفتح أمام هذه المنتجات، بالإضافة إلى ذلك فإن الضوابط التي أدخلتها الاتفاقيات على تطبيق الكثير من قواعد المنظمة تكفل للدول النامية ومنها الجزائر فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقائية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى، كما أن المنافسة الشديدة قد تؤدي تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات الكبيرة المتوفرة، وغيرها من الايجابيات الأخرى، التي يمكن أن تساهم في تحرر الاقتصاد الوطني من تخلفه، وتنعكس إيجابا على مستوى معيشة السكان.

– إن الاستفادة من مزايا وفوائد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتقليل من الانعكاسات السلبية المترتبة عن ذلك، يتطلب من السلطات الجزائرية إتخاذ الإجراءات اللازمة لتأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي، من خلال رسم سياسة زراعية جديدة تعتمد على تحقيق هدف الأمن الغذائي، ووضع إستراتجية للإنعاش الصناعي ومراجعة سياسة العرض بالنسبة إلى المؤسسات الاقتصادية، العمل على إعتماد برنامج لبناء اقتصاد للخدمات، وتطوير القطاع الجمركي، بالإضافة إلى التأهيل على المستوى الجهوي والإقليمي، إذ يتحتم على الجزائر وغيرها من الدول النامية تعزيز التكتلات الإقليمية والجهوية القائمة وإنشاء تكتلات جديدة، تضمن لها مسايرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتميز بإحتدام الصراع من أجل إقتسام الأسواق وبسط النفوذ التجاري بين الدول والتكتلات الكبرى، فالإنعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق، ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

2– الاقتراحات:

ومن أجل جعل هذه الدراسة عملية أكثر، يمكن تدعيم ما توصلت إليه من نتائج، بمجموعة من الإقتراحات، نوجز بعضها فيما يلي:

– وضع سياسة اقتصادية وتجارية وإعتماد إستراتيجية تنموية طويلة المدى معتمدة على القدرات الذاتية، شرط أن لا تتعارض مع مبادئ و أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

– إنشاء مركز وطني يعنى بشؤون منظمة التجارة العالمية ويعمل على تقديم الاستشارات الفنية ذات الصلة سواءً كانت اقتصادية أو قانونية أو إدارية، كما يعمل على مساعدة القطاع الخاص في التعامل مع أنظمة وقواعد المنظمة لاسيما في قضايا فض المنازعات وقضايا الإغراق، ويقوم هذا المركز ببناء قاعدة معلومات تغطي كل ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

– إغتنام الفرص المتاحة للضغط من أجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من تطبيق بعض القواعد، ومن أجل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية في المفاوضات المقبلة.

– يجب أن تركز الحكومة الجزائرية في مفاوضاتها، على ضرورة أن يكون للجزائر دور فاعل ومشارك في عملية صنع القرار في أي لجنة من اللجان العاملة في المنظمة، كي يتاح لها الدفاع عن مصالحها.

– العمل على تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول النامية وخاصة المغاربية والعربية والإسلامية منها، من اجل تعزيز القوة التفاوضية في إطار المفاوضات الساعية إلى التقليل من السلبيات وزيادة المكتسبات، التي يمكن أن تنجم عن الدخول إلى المنظمة، ودراسة تجارب الدول التي انضمت في السنوات الأخيرة.

– إن الجزائر وبقية دول الجوار مدعوة إلى إنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها، تمكنها من مسايرة التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد الدولي، ومن البدائل المطروحة، إعادة بعث فكرة اتحاد المغرب العربي والتعاون الاقتصادي العربي والإسلامي، وذلك بالنظر إلى المزايا التي تتمتع بها دول المنطقة، من وحدة اللغة والدين والمصير المشترك، بالإضافة إلى الثروات البشرية والطبيعية المتنوعة التي محل أطماع الدول والتكتلات الكبرى.

وفي النهاية نستطيع القول بأن الحكم بدقة عن الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على إقتصادها الوطني، يعتبر أمرا مبكرا لأنه يعتمد على عدة إعتبارات فعلية وليست إحتمالية، منها مدى إلتزام الجزائر بإعادة هيكلة اقتصادها الوطني على أساس التخصص والميزة النسبية للإنتاج خلال الفترة الانتقالية وعند تنفيذ الاتفاقيات، ومدى قدرة المستهلك المحلي وتدعيمه للإنتاج المحلي رغم بعض المزايا النسبية للسلع المستوردة المماثلة، وغيرها من الإعتبارات الفعلية وليست الإحتمالية. وعليه يتعين على الجزائر خلال هذه المرحلة أن ترفع التحدي وتستغل الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة، وأن تتجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها، وخاصة خلال فترة السماح التي يمكن أن تعطى للإقتصاد الجزائري، وذلك قصد تهيئته للمنافسة خلال المرحلة القادمة.

وبعد تناول هذه الدراسة لموضوع المنظمة العالمية للتجارة وآثارها المرتقبة على الاقتصاد الجزائري، ومن خلال نقاط الضعف والقصور التي قد تظهر فيها على غرار جميع البحوث والدراسات من جهة، ونظرا لشساعة الموضوع من جهة ثانية، فان هذا البحث يحتاج إلى العديد من الدراسات المكملة لتتمة وتغطية جوانب الضعف فيه، ومن جانب أخر فبعد حصول الجزائر على عضوية في المنظمة العالمية للتجارة ستطرح الكثير من الأسئلة حول الآثار والنتائج الفعلية لهذا الانضمام على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

- إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1997.
- أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
- أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002.
- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، الطبعة الأولى، 2002.
- جلال أمين، العولمة والتنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- سمير صارم، معركة سياتل، حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، بيروت، 2000.
- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- عادل المهدي، العلاقات الاقتصادية الدولية آلية التجارة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، 1999.
- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

– عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
– عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
– عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية الرابحون دوما والخاسرون دوما، دار المستقبل، دمشق، 1996.
– فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
– محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
– محمد محمد علي إبراهيم، الجات، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
– مصطفى سلامة، قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.
– ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، 2003.
– نبيل حشاد، الجات والمنظمة العالمية للتجارة، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار النسر الذهبي، القاهرة، 1996.
– يونس محمود، اقتصاديات دولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999.

2– <u>الرسائل الجامعية</u>:

– آيات الله مولحسان، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004.
– جمال عمورة، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو– متوسطية، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
– حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
– حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992–2004)، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
– سامية بوطمين، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
– سمير شنيني، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989–2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

– عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري، الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

– عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

– عز الدين بن تركي، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية للجزائر؟، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 2007/2006.

– فاطمة الزهراء بن حمودة، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

– كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

– محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

– محمد كريم قروف، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2009.

– مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

– مصطفى بداوي، المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية و المصرفية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة البليدة، 2004.

– أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006. في الموقع:

- http://www.univ-batna.dz/theses/fac-ec/louafi/these.pdf (25/10/2008).

– عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/2005. في الموقع:

– http://www.univ-batna.dz/theses/fac-ec/rouabah/these.pdf (05/11/2008).

– عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر 1970–2004، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006. في الموقع:

- http://www.univ-batna.dz/theses/fac-ec/zitouni/these.pdf (05/11/2008).

3- <u>الدراسات والمقالات</u>:

- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، جامعة تلمسان، 30/29 ديسمبر 2004.

- محسن أحمد هلال، الدعم والإغراق والوقاية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

- يوسف خليفة اليوسف، الإمارات العربية المتحدة، منظمة التجارة العالمية و تحرير القطاع الزراعي، بحوث الندوة العلمية الأولى حول الإدارة المتكاملة للآفات في الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005.

- حميد الجميلي، البعد الأيديولوجي لتحرير المبادلات التجارية في ضوء مرجعيات منظمة التجارة العالمية، ملخصات بحوث الندوة العلمية السنوية الرابعة الموسومة: منظمة التجارة العالمية ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.

- كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

- ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.

- عبد الباقي روابح، شريف غياظ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002.

- محمد براق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006.

- نعيمة بارودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر 2006.

- محمود فوزي شعوبي، محمود أمين كماسي، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة (1998-1999)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 23/22 أفريل 2003.

- عبد الحميد زعباط، الشراكة الاور-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2004.

– علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2004.

– سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01، 2002.

– محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد 01، 2002.

– تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.

– موسى الغرير، المنظمات الاقتصادية الدولية، منظمة التجارة العالمية نموذجا، مجلة معلومات دولية، العدد 64، 2000.

– ناصر مراد، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير و التجارة، العدد 09، 2003.

– صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2002.

– جيلالي جلاطو، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان، الجزائر، العدد 01، 1998.

4– <u>التقارير</u>:

– صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2005.

– صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006 .

– صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007 .

– صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2008.

– صندوق النقد العربي، برنامج تمويل التجارة العربية، التقرير السنوي 2007.

– المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، التقرير الصناعي العربي 2007.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007.

– صندوق النقد الدولي، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، واشنطن، 2006.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، تقرير عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دراسة حالة سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحديات و فرص النظام التجاري العالمي، الزراعة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

– عبد الوهاب بوكروح، منتدي رؤساء المؤسسات يرفض انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر، جريدة الشروق اليومي، 2008/12/29.

5- <u>التوثيق الالكتروني</u>:

- منظمة التجارة العالمية، الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (الجاتس) الحقيقة و الخيال، ترجمة شركة أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر. في الموقع: http://www.wtoarab.org (le:25/01/2009). -

- محمد عادل خليل، المعاملة الجمركية للمنتجات السلعية في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، المؤتمر العربي الأول للجمارك والتجارة، المملكة الأردنية الهاشمية، 12/11 نوفمبر 2007. في الموقع: http://www.arabcab.org (le: 25/01/2009). -

- مى قابيل، ملامح أزمة الغذاء العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جويلية 2008. في الموقع: http://www.siyassa.org.eg (le: 16/12/2008). -

- ساره سيكستن، منظمة التجارة العالمية، كورنر هاوس، 20 ابريل 2005. في الموقع:
http://www.kefaya.org/05znet/050420sarahsixton.htm (le: 28/12/2008). -

- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 39، خريف 2008. في الموقع: http://www.ulum.nl (le :16/03/2009). -

- عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 33، ربيع 2007. في الموقع:
http://www.ulum.nl, (le: 12/10/2008). -

- ترجمة مداخلة زبيري عبد الحكيم مدير فرعي بالمديرية العامة للتجارة الخارجية، اليوم الدراسي حول الإصلاحات التشريعية والتنظمية في قطاع التجارة، 11 افريل 2007. في الموقع:
http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/pressemar.pdf, (le: 24/12/2008). -

- رئاسة الجمهورية، معطيات اقتصادية و اجتماعية. في الموقع:
http://www.el-mouradia.dz/arab/Economie/economie.htm, (Le: 26/12/2008). -

- وزارة التجارة، الجزائر-المنظمة العالمية للتجارة، 2005/02/23. في الموقع:
http://www.mincommerce.gov.dz. (le: 14/12/2008). -

- وزارة التجارة، ترجمة الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007. في الموقع:
http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/gcomextr07.pdf, (le: 27/11/2008). -

- وزارة التجارة، ملخص متعلق بإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2006. في الموقع:
http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/stat06ar.pdf, (le: 27/11/2008). -

- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12، مؤشرات عام 2007. في الموقع: http://www.Pmeart-dz.org (le: 27/11/2008). -

- حوار وزير التجارة مع جريدة الأحرار في سبتمبر 2006، في الموقع:
http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/elahrar.pdf,P.4, (le: 24/12/2008). -

- بشير مصيطفى، أزمة التجارة العالمية، جولة الدوحة تسقط في جنيف، جريدة الشروق اليومي، 2008/08/06. في الموقع: http://www.elchoroukonline.com (le: 24/10/2008). -

– انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة، يومية المساء 09/02/07. في الموقع:
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/dpzalear.pdf (le: 16/04/2009)
- http://www.elkhabar.com (le: 27/11/2008).
- http://www.el-massa.com (le: 27/11/2008).

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- LES LIVRES:

- Alain Samuelson, Economie international contemporaine, aspects réels et monétaires, OPU, Algérie, 1993.
- Bérangère Taxil, L'OMC et Les Pays en Développement, Edition, Montchrestien, Paris, 1998.
- Dominique Pantz, Institutions et Bolitique Commercial International, Armand Colin, Paris, 1998.
- Emmmanuel Combe, L'organisation Mondiale du Commerce, Armand Colin, France, 1999.
- Hocine Benisaad, Algérie restructuration et réformes économique (1979-1993), OPU, Algérie, 1993.
- Hocine Benisaad, L'ajustement structurel L'expérience du Maghreb, OPU, Algérie, 1999.
- Michel Rainelli ,l'organisation mondiale du commerce, casbah édition, Algérie, 1999.
- Mohamed Ghernaout, Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes, Edition GAL, Algérie, 2004.
- René Sandretto, Le commerce international, Armand Colin, France, 1999.
- Jouanneau Daniel, Le Gatt, Puf, que sais – je ? 2ème édition, France, 1987.

2- LES ARTICLES SCIENTIFIQUES :

- Abd El hak Lamiri, La mise a niveau: enjeux et pratique des entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, N°2, Ecole supérieure de commerce d'Alger, Juillet 2003.
- Banque d' Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, rapport 2001 ،juillet 2002.
- CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux des programmes d'ajustement structurel, Alger, 1998.
- GATT، Focus N° 107 , 1994.
- Khaled Bouchelaghem, adhésion de l'Algérie a L'OMC, réalités et perspectives, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1er cours de politique commerciale, Casablanca, 08/07-27/09/2002.
- Ministère du commerce, Les perceptives d'adhésion a l'OMC, Direction des études et du commerce extérieur, 1996.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2006.
- Programme Complémentaire de Soutien a La Croissance Période (2005-2009).

3- LES SITES D'INTERNET:

- http://www.finances-algeria.org (le: 15/11/2007).
- http://www.bank-of-.dz/bulletin_statistique.htm, (Bulletin Statistique Trimestriel N°4, Septembre 2008), (le: 03/01/2009).
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/elahrar.pdf, (le: 24/12/2008).
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/statce2006.pdf, (Ministère du Commerce, Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2006), (le: 05/10/2008).
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/comextr07.pdf, (Ministère du Commerce, Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2007), (le: 05/10/2008).
- http://www.ons.dz, (le: 24/12/2008).
- http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm, (le: 26/10/2008).
- http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/paysat2008.pdf (Le Commerce Extérieur de l'Algérie avec Les Pays Arabes, Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, février 2009). (le: 16/04/2009).

الملاحق:

الملحق رقم 01: بطاقة تعريفية للمنظمة العالمية للتجارة

Organisation mondiale du commerce	
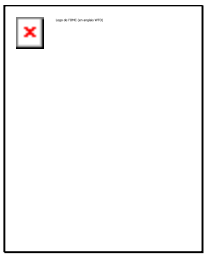	
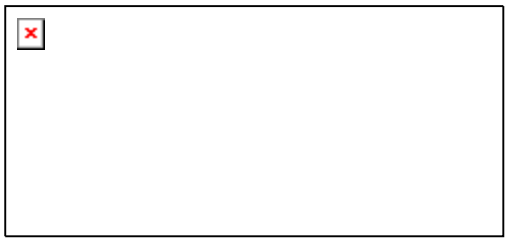	
Création	1er janvier 1995
Siège	Centre William Rappard Rue de Lausanne, 154 1211 Genève 21 Suisse
Langue(s)	anglais, français, espagnol
Budget	182 millions de Francs suisses (2007)
Membre(s)	153 États[1]
Effectifs	637
Directeur général	Pascal Lamy
Site web	http ://www.wto.org/indexfr.htm

الملحق رقم 02: أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وتواريخ انضمامها إلى غاية 23 جويلية 2008

1. Afrique du Sud (1er janvier 1995),
2. Albanie (8 septembre 2000),
3. Allemagne (1er janvier 1995),
4. Angola (23 novembre 1996),
5. Antigua-et-Barbuda (1er janvier 1995),
6. Arabie saoudite (11 décembre 2005),
7. Argentine (1er janvier 1995),
8. Arménie.(5 février 2003),
9. Australie (1er janvier 1995),
10. Autriche (1er janvier 1995),
11. Bahreïn (1er janvier 1995),
12. Bangladesh (1er janvier 1995),
13. Barbade (1er janvier 1995),
14. Belgique (1er janvier 1995),
15. Belize (1er janvier 1995),
16. Bénin(22 février 1996),
17. Bolivie (12 septembre 1995),
18. Botswana (31 mai 1995),
19. Brésil (1er janvier 1995),
20. Brunei (1er janvier 1995),
21. Bulgarie (1er décembre 1996),
22. Burkina Faso (3 juin 1995),
23. Burundi (23 juillet 1995),
24. Cambodge (13 octobre 2004),
25. Cameroun (13 décembre 1995),
26. Canada (1er janvier 1995),
27. Cap-Vert. (23 juillet 2008),
28. Chili(1er janvier 1995),
29. Chine (11 décembre 2001),
30. Chypre (30 juillet 1995),
31. Colombie (30 avril 1995),
32. Communauté européenne (1er janvier 1995),
33. Congo (27 mars 1997),

34. Corée du Sud (1er janvier 1995),
35. Costa Rica (1er janvier 1995),
36. Côte d'Ivoire (1er janvier 1995),
37. Croatie (30 novembre 2000),
38. Cuba (20 avril 1995),
39. Danemark (1er janvier 1995),
40. Djibouti (31 mai 1995),
41. Dominique (1er janvier 1995),
42. Égypte (30 juin 1995),
43. Émirats arabes unis (10 avril 1996),
44. Équateur (21 janvier 1996),
45. Espagne (1er janvier 1995),
46. Estonie (13 novembre 1999),
47. États-Unis (1er janvier 1995),
48. Fidji (14 janvier 1996),
49. Finlande (1er janvier 1995),
50. France (1er janvier 1995),
51. Gabon (1er janvier 1995),
52. Gambie (23 octobre 1996),
53. Géorgie (14 juin 2000),
54. Ghana (1er janvier 1995),
55. Grèce (1er janvier 1995),
56. Grenade (22 février 1996),
57. Guatemala (21 juillet 1995),
58. Guinée (25 octobre 1995),
59. Guinée-Bissau (31 mai 1995),
60. Guyana (1er janvier 1995),
61. Haïti (30 janvier 1996),
62. Honduras (1er janvier 1995),
63. Hong Kong (1er janvier 1995),
64. Hongrie (1er janvier 1995),
65. Maurice (1er janvier 1995),
66. Îles Salomon (26 juillet 1996),
67. Inde (1er janvier 1995),
68. Indonésie (1er janvier 1995),
69. Irlande (1er janvier 1995),
70. Islande (1er janvier 1995),
71. Israël (21 avril 1995),
72. Italie (1er janvier 1995),
73. Jamaïque (9 mars 1995),
74. Japon (1er janvier 1995),
75. Jordanie (11 avril 2000),

76. Kenya (1er janvier 1995),
77. Kirghizistan (20 décembre 1998),
78. Koweït (1er janvier 1995),
79. Lettonie (10 février 1999),
80. Lesotho (31 mai 1995),
81. Liechtenstein (1er septembre 1995),
82. Lituanie (31 mai 2001),
83. Luxembourg (1er janvier 1995),
84. Macao (1er janvier 1995),
85. Macédoine (4 avril 2003),
86. Madagascar (17 novembre 1995),
87. Malaisie (1er janvier 1995),
88. Malawi (31 mai 1995),
89. Maldives (31 mai 1995),
90. Mali (31 mai 1995),
91. Malte (1er janvier 1995),
92. Maroc (1er janvier 1995),
93. Mauritanie (31 mai 1995),
94. Mexique (1er janvier 1995),
95. Moldavie (26 juillet 2001),
96. Mongolie (29 janvier 1997),
97. Mozambique (26 août 1995),
98. Myanmar (1er janvier 1995),
99. Namibie (1er janvier 1995),
100. Népal (23 avril 2004),
101. Nicaragua (3 septembre 1995),
102. Niger (13 décembre 1996),
103. Nigeria (1er janvier 1995),
104. Norvège (1er janvier 1995),
105. Nouvelle-Zélande (1er janvier 1995),
106. Oman (9 novembre 2000),
107. Ouganda (1er janvier 1995),
108. Pakistan (1er janvier 1995),
109. Panamá (6 septembre 1997),
110. Papouasie-Nouvelle-Guinée (9 juin 1996),
111. Paraguay (1er janvier 1995),
112. Pays-Bas (1er janvier 1995),
113. Pérou (1er janvier 1995),
114. Philippines (1er janvier 1995),
115. Pologne (1er juillet 1995),
116. Portugal (1er janvier 1995),
117. Qatar (13 janvier 1996),
118. Roumanie (1er janvier 1995),

119. Royaume-Uni (1er janvier 1995),
120. Rwanda (22 mai 1996),
121. Centrafrique (31 mai 1995),
122. République dominicaine (9 mars 1995),
123. République démocratique du Congo (1er janvier 1997),
124. République tchèque (1er janvier 1995),
125. Saint-Christophe-et-Niévès (21 février 1996),
126. Sainte-Lucie (1er janvier 1995),
127. Saint-Vincent-et-les Grenadines (1er janvier 1995),
128. Salvador (7 mai 1995),
129. Sénégal (1er janvier 1995),
130. Sierra Leone (23 juillet 1995),
131. Singapour (1er janvier 1995),
132. Slovaquie (1er janvier 1995),
133. Slovénie (30 juillet 1995),
134. Sri Lanka (1er janvier 1995),
135. Suède (1er janvier 1995),
136. Suisse (1er juillet 1995),
137. Suriname (1er janvier 1995),
138. Swaziland (1er janvier 1995),
139. Tanzanie (1er janvier 1995),
140. Taïwan (1er janvier 2002),
141. Tchad (19 octobre 1996),
142. Thaïlande (1er janvier 1995),
143. Togo (31 mai 1995),
144. Tonga (27 juillet 2007),
145. Trinité-et-Tobago (1er mars 1995),
146. Tunisie (29 mars 1995),
147. Turquie (26 mars 1995),
148. Ukraine (5 février 2008),
149. Uruguay (1er janvier 1995),
150. Venezuela (1er janvier 1995),
151. Viêt Nam (11 janvier 2007),
152. Zambie (1er janvier 1995),
153. Zimbabwe (5 mars 1995).

الملحق رقم 03: حكومات البلدان المصنفين كمراقبين

1. Afghanistan (21 novembre 2004)
2. Algérie (3 juin 1987)
3. Andorre (4 juillet 1997)
4. Azerbaïdjan (30 juin 1997)
5. Bahamas (10 mai 2001)
6. Biélorussie (23 septembre 1993)
7. Bhoutan (17 septembre 1999)
8. Bosnie-Herzégovine (17 mai 1999)
9. Comores (22 février 2007)
10. Éthiopie (13 janvier 2003)
11. Guinée équatoriale (19 février 2007)
12. Iran (19 juillet 1996)
13. Irak (30 septembre 2004)
14. Kazakhstan (29 janvier 1996)
15. Laos (16 juillet 1997)
16. Liban (30 janvier 1999)
17. Libéria (13 juin 2007)
18. Libye (10 juin 2004)
19. Monténégro (10 décembre 2004)
20. Ouzbékistan (8 décembre 1994)
21. Russie (juin 1993)
22. Samoa (15 avril 1998)
23. Sao Tomé-et-Principe (14 janvier 2005)
24. Serbie (10 décembre 2004)
25. Seychelles (31 mai 1995)
26. Soudan (11 octobre 1994)
27. Tadjikistan (29 mai 2001)
28. Vanuatu (7 juillet 1995)
29. Yémen (14 avril 2000)
30. Saint-Siège observateur sans être candidat

الملحق رقم 04: الحكومات غير الاعضاء وغير المراقبين

1. Corée du Nord
2. Érythrée
3. Kiribati
4. Marshall
5. Micronésie
6. Monaco
7. Nauru
8. Palaos
9. Saint-Marin
10. Turkménistan
11. Tuvalu

Source: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm (last visited: 03/03/2009).

ملخص باللغة العربية:

لقد حقق مشروع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تقدما كبيرا، وهو الآن في مراحله الأخيرة، ويرتقب إستكمالها في المستقبل القريب.

والمشكلة الأساسية التي يطرحها إنضمام الجزائر المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة، تتمثل في أثار إتفاقيات هذه المنظمة على إقتصادها الوطني، حيث أن هذه الإتفاقيات تغطي في مجموعها كافة المواضيع ذات الصلة بتحرير التجارة الدولية، وتقوم على مجموعة من المبادئ والأحكام المحددة، ويجمع بينها هدف رئيسي هو إزالة كافة القيود التي تعترض تحرير التجارة الدولية، ومن ثمة فهي تفرض على الدول الأعضاء تحرير قطاعات اقتصادية إستراتيجية أمام المنافسة الدولية. ومن جانب أخر فان الجزائر التي تعاني اغلب قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية من ضعف كبير وعجز عن المنافسة الدولية، تهدف من وراء إنضمامها إلى المنظمة إلى فتح أفاق جديدة للإنطلاق بإقتصادها نحو التنمية الشاملة والمتواصلة.

إن هذه الدراسة تشير إلى مخاطر كبيرة قد تنتج بفعل إلتزام الجزائر بإتفاقيات هذه المنظمة خصوصا على المدى القصير والمتوسط، فالمنافسة الشديدة وغير المتكافئة قد تؤدي الى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية وزوال الكثير من الانشطة الاقتصادية المحلية، وقد ترتفع فاتورة الواردات، وتفقد الخزينة العمومية جزءا كبيرا من الإيرادات الجمركية، وتزداد مخاطر تعرض الإقتصاد الوطني للازمات المالية والاقتصادية الخارجية، إضافة إلى الكثير من السلبيات الأخرى التي ستنسحب الى الجوانب الاجتماعية، من خلال إرتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور مستويات المعيشة السكان. ومقابل ذلك تشير الدراسة إلى أن هناك أثارا إيجابية إحتمالية هي أقرب إلى الفرص، إذا أحسنت الجزائر استغلالها، يمكن أن تطور إقتصادها الوطني، حيث يرتقب زيادة تدفق الإستثمارات طويلة الأجل مما يؤدي إلى تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني، عن طريق إستخدام أفضل التقنيات الحديثة في الإنتاج، وخلق مجالات إنتاج جديدة، و زيادة صادرات الجزائر من المنتجات المحلية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، كما أن المنافسة الشديدة قد تؤدي تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات الكبيرة المتوفرة، وغيرها من الايجابيات الأخرى، التي يمكن أن تحرر الاقتصاد الوطني من تخلفه، وتنعكس إيجابا على مستوى معيشة السكان.

وتشير الدراسة إلى أن التخفيف من سلبيات الانضمام إلى المنظمة، وتعظيم وتنمية الإيجابيات، يفرض على السلطات الجزائرية إتخاذ الإجراءات و التدابير الضرورية لتأهيل الإقتصاد الوطني ورفع قدرته التنافسية، وتعزيز هذه الإجراءات بالتعاون و التكتل الإقتصادي مع الدول النامية، وفي مقدمتها الدول المغاربية، والعربية، والإسلامية.

الكلمات المفتاحية:

المنظمة العالمية للتجارة، النظام التجاري الدولي الجديد، إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، الإقتصاد الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية.

Résumé:

Cette étude mentre un analyse concernant les effets des accords de l'organisation mondiale du commerce (OMC) sur l'économie algérienne, après que le projet de l'adhésion de l'Algérie à l'organisation à réalisé un progrès notable durant ces dernières années. Maintenant ce projet est dans ses dernières étapes qui seront terminées ultérieurement durant les années prochaines.

Cette étude donne une vue panoramique sur un grand risque qui peut toucher l'Algérie si elle décidera d'appliquer les accords de l'OMC surtout à courte ou à longue durée, ou plusieurs entreprises peuvent être se hypothéqué, plusieurs activités économiques locales vont disparaître, et encore plusieurs inconvénients touchant la vie sociale.

D'autre part cette étude à cité les principaux avantages résultant de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC. Ou il est prévoyait une augmentation dans le flux des investissements a langue durée. Ceci va aboutir à la progression du secteur producteur nationale par l'utilisation des techniques meilleures est modernes dans la production, aussi l'augmentation des exportations Algériennes hors les hydrocarbures, et nous pouvons énumérés plusieurs d'autres avantages.

Cette étude à attiré l'attention sur le rôle de notre pays dans le progresse de notre secteurs économiques et augmenter ses capacités compétitives, en minimisant le plus possible les inconvénients et maximiser les avantages, et la recherche de regroupements économiques avec les pays développés notamment les pays de magrébin, arabes et islamiques.

Mots Clés:

Organisation Mondiale du Commerce, nouveau système de la commerce international, les accords de l'OMC, l'économie d'Algérie, réforme économique.

الفهرس:

أولا: فهرس الموضوعات:

البيان	رقم الصفحة
المقدمة	**001**
الفصل الاول: قيام المنظمة العالمية للتجارة و ترسيخ النظام التجاري الدولي الجديد	**005**
تمهيد	005
المبحث الأول: نشاءة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وتطورها	006
المطلب الأول: نشاءة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	006
الفرع الأول: مؤتمر هافانا	006
الفرع الثاني: التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	008
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الغات	009
الفرع الأول: أهداف الغات	009
الفرع الثاني: المبادئ العامة للغات	009
المطلب الثالث: جولات التفاوض التي عرفتها الغات ونتائجها	011
الفرع الأول: الجولات الخمس الأولى للغات	011
الفرع الثاني: عرض وتقييم جولة كنيدي (1964 – 1967)	012
الفرع الثالث: عرض وتقييم جولة طوكيو (1973–1979)	014
المبحث الثاني: جولة الاورغواي التاريخية ونتائجها	017
المطلب الاول: مفاوضات ونتائج جولة الاورغواي	017
الفرع الأول: أسباب ودوافع انعقاد جولة الاورغواي	017
الفرع الثاني: سير مفاوضات جولة الاورغواي	019
الفرع الثالث: نتائج جولة الاورغواي	021
المطلب الثاني: اتفاقيات جولة الاورغواي	022
الفرع الأول: اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في السلع	023
الفرع الثاني: مجموعة الاتفاقيات المؤسسة	026
الفرع الثالث: الاتفاقيات في الموضوعات الجديدة	028
المبحث الثاني: نشاءة المنظمة العالمية للتجارة واثارها على الاقتصاد العالمي	033
المطلب الاول: نشاءة المنظمة العالمية للتجارة	033

الفرع الأول: الدواعي المبررة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة	033
الفرع الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة	035
المطلب الثاني: أنظمة و آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة	036
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	037
الفرع الثاني: آليات عمل المنظمة	038
المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة واهم نتائجها	041
الفرع الأول: مؤتمر سنغافورة 1996	041
الفرع الثاني: مؤتمر جنيف 1998	042
الفرع الثالث: مؤتمر سياتل 1999	043
الفرع الرابع: مؤتمر الدوحة 2001	045
الفرع الخامس: مؤتمر كانكون 2003	048
الفرع السادس: مؤتمر هونغ كونغ 2005	049
المطلب الرابع: انعكاسات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي	050
الفرع الأول: دور المنظمة العالمية للتجارة في عولمة النظام الاقتصادي الدولي	051
الفرع الثاني: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي	052
الفرع الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية	053
خلاصة الفصل	055
الفصل الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	**056**
تمهيد	056
المبحث الأول: مرحلة الإصلاحات الذاتية	057
المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية	057
المطلب الثاني: وضعية القطاع الإنتاجي	059
المطلب الثالث: التوازنات الخارجية و حجم المديونية	062
المطلب الرابع: وضعية العمالة	064
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية	066
المطلب الاول: البرنامجين الأولين للاستقرار (1989-1991)	066
الفرع الاول: اتفاق الاستعداد الائتماني الاول (31 ماي 1998- 30 ماي 1990)	066
الفرع الثاني: إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني (3 جوان 1991- 31 مارس 1992)	069
الفرع الثالث: تقييم حصيلة الفترة (1989-1993)	072
المطلب الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع (1994-1998)	075

الفرع الأول: تدابير برنامج الإصلاح الاقتصادي	075
الفرع الثاني: النتائج و الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي	080
المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة	089
المطلب الاول: برنامج الانعاش الاقتصادي	089
الفرع الاول: مبرارات اعتماد برنامج الانعاش الاقتصادي	089
الفرع الثاني: الاعتمادات المالية المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	090
المطلب الثاني: تطور اداء الاقتصاد الجزائري	092
المطلب الثالث: الاستثمارات الخاصة	096
الفرع الاول: وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة	096
الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية	098
المطلب الرابع: وضعية التجارة الخارجية	100
الفرع الاول: تطور التجارة الخارجية	100
الفرع الثاني: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية	102
الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية	104
خلاصة الفصل	106
الفصل الثالث: أفاق وتحديات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	**107**
تمهيد	107
المبحث الاول: إجراءات ومراحل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	108
المطلب الاول: الجزائر وإتفاقية الغات	108
المطلب الثاني: إجراءات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	109
الفرع الأول: تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة	109
الفرع الثاني: تقديم مذكرة الانضمام	110
المطلب الثالث: مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	114
المطلب الرابع: دوافع وعوائق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	118
الفرع الأول: دوافع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	118
الفرع الثالث: عوائق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	120
المبحث الثاني: إنعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني	122
المطلب الأول: الآثار المحتملة على القطاع الزراعي	122
الفرع الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر	122
الفرع الثاني: الآثار السلبية على القطاع الزراعي	124

الفرع الثالث: الآثار الايجابية على القطاع الزراعي	126
المطلب الثاني: الآثار المحتملة على القطاع الصناعي	127
الفرع الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	127
الفرع الثاني: الآثار السلبية على القطاع الصناعي	129
الفرع الثالث: الآثار الايجابية على القطاع الصناعي	131
المطلب الثالث: الآثار المحتملة على قطاع الخدمات	132
الفرع الأول: واقع قطاع الخدمات في الجزائر	132
الفرع الثاني: الآثار السلبية على قطاع الخدمات	133
الفرع الثالث: الآثار الايجابية على قطاع الخدمات	135
المطلب الرابع: الآثار المحتملة على قطاع الجمارك	136
الفرع الأول: إصلاحات التعريفة الجمركية في الجزائر	136
الفرع الثاني: الآثار السلبية على قطاع الجمارك	137
الفرع الثالث: الآثار الايجابية على قطاع الجمارك	138
المبحث الثالث: إجراءات تأهيل و حماية الاقتصاد الوطني	140
المطلب الأول: تدابير تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي	140
الفرع الأول: إجراءات تأهيل القطاع الزراعي	140
الفرع الثاني: إعادة التأهيل الصناعي	141
الفرع الثالث: إجراءات الاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات	144
الفرع الرابع: تأهيل القطاع الجمركي	145
المطلب الثاني: إنضمام الجزائر إلى تكتلات إقليمية	146
الفرع الأول: اتحاد المغرب العربي	147
الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية	151
الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية	156
خلاصة الفصل	157
الخاتمة	**158**
قائمة المراجع	163
الملاحق	171
ملخص باللغة العربية	178
ملخص باللغة الفرنسية	179

ثانيا: فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مراحل إلغاء ترتيبات الألياف المتعددة ودمج منتجات الملابس و المنسوجات	026
02	أهم الدول المصدرة للخدمات سنة 1992	029
03	الميزان الجبائي والنقدي خلال الفترة (1985-1988)	058
04	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1985-1990)	061
05	تطور الميزان الجاري خلال الفترة (1986-1990)	062
06	تطور عدد السكان ومعدلات البطالة خلال الفترة (1984-1991)	064
07	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1985-1990)	065
08	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1989-1993)	074
09	تطور الميزانية العامة خلال الفترة (1993-2000)	080
10	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1993-2000)	081
11	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993-2000)	082
12	تطور مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة (1994-2000)	083
13	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1994-2000)	084
14	تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي خلال الفترة (1993-2000)	085
15	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة خلال سنتي 93 و 2000	086
16	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1993-1999)	086
17	تطور متوسط الأسعار الفورية للخام الجزائري خلال الفترة (1999-2006)	090
18	توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	090
19	توزيع المخصصات المالية لدعم الإصلاحات خلال الفترة (2001-2004)	091
20	توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2005-2009)	091
21	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2007)	092
22	تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2004-2007)	093
23	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2007)	094

24	تطور احتياطات الصرف وحجم المديونية خلال الفترة (2001-2007)	095
25	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2007)	096
26	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2006)	097
27	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس و المغرب خلال الفترة (2001-2006)	098
28	تطور القيمة المضافة الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2001-2007)	099
29	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2001-2007)	101
30	تطور الصادرات الجزائرية خلال سنتي 2006 و2007	102
31	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر خلال سنتي 2006 و2007	104
32	تطور التجارة الخارجية في السلع الزراعية خلال الفترة (2003-2007)	123
33	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2001-2006)	128
34	تطور التجارة الخارجية في الخدمات للجزائر خلال الفترة (2002-2006)	133
35	التجارة الخارجية في الدول المغاربية خلال سنة 2007	148
36	اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغاربية خلال سنة 2007	149
37	نسبة التجارة الخارجية العربية من التجارة الخارجية العالمية خلال الفترة (2002-2007)	152

ثالثا: فهرس الأشكال:

رقم الجدول	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	37

رابعا: فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	بطاقة تعريفية للمنظمة العالمية للتجارة	171
02	أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وتواريخ انضمامها إلى غاية 23 جويلية 2008	172
03	حكومات البلدان المصنفين كمراقبين في المنظمة العالمية للتجارة	176
04	الحكومات غير الأعضاء و غير المراقبين في المنظمة العالمية للتجارة	177